

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما 18 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2024/5-A/1/Rev.1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>)

خطة البرنامج للإدارة (2025-2027)

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة
W. Bigham
مديرة

دائرة التخطيط والميزنة والإبلاغ على مستوى المؤسسة
البريد الإلكتروني: wendy.bigham@wfp.org

السيد
R. van der Zee
رئيس الشؤون المالية

البريد الإلكتروني: robert.vanderzee@wfp.org

جدول المحتويات

3	مشروع القرار
6	موجز تنفيذي
10	القسم الأول: مقدمة
16	القسم الثاني: سياق التمويل وافترضات تدبير الموارد
24	القسم الثالث: السياق البرامجي
35	القسم الرابع: دعم البرامج وتسيير الأعمال
57	القسم الخامس: خطط التأمين

الملاحق على شبكة الإنترنت

الملحق الأول:	الهيكل التنظيمي للبرنامج والميزانية الأساسية ونتائج الإدارة ومؤشرات الأداء الرئيسية والأولويات الشاملة
الملحق الثاني:	جداول ميزانية دعم البرامج والإدارة
الملحق الثالث:	المبادرات المؤسسية الحاسمة - مذكرات المفاهيم
الملحق الرابع:	الاستثمار في جمع الأموال من الأفراد
الملحق الخامس:	الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة
الملحق السادس:	الأهداف الرفيعة المستوى، والتكاليف لكل مستفيد، والتفاصيل التكميلية للمتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المؤقتة
الملحق السابع:	خطة عمل وظيفية التقييم للفترة 2025-2027
الملحق الثامن:	المصطلحات

مشروع القرار*

إن المجلس، وقد نظر في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2025-2027 (WFP/EB.2/2024/5-A/1/Rev.1):

- (1) يلاحظ أن الاعتماد الخاص بدعم البرامج والإدارة لعام 2025 يفترض مستوى تمويل قدره 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2025 ("توقعات المساهمة العالمية")؛
- (2) يحيط علماً بالمتطلبات التشغيلية المتوقعة البالغة 16.9 مليار دولار أمريكي لعام 2025 وخطة التنفيذ المؤقتة البالغة 8.8 مليار دولار أمريكي لعام 2025، على النحو المبين في القسم الثالث من خطة الإدارة للفترة 2025-2027؛
- (3) يوافق على اعتماد بمبلغ 480 مليون دولار أمريكي لدعم البرامج والإدارة لعام 2025 ("الاعتماد")، على أن يتم توزيعه على النحو التالي:

الاستراتيجية والوجهة	109.5 مليون دولار أمريكي
خدمات العمليات	239.2 مليون دولار أمريكي
الحوكمة والرقابة المستقلة وجمع الأموال	131.3 مليون دولار أمريكي
المجموع	480 مليون دولار أمريكي
- (4) يُأذن للمديرة التنفيذية بزيادة الاعتماد في حالة زيادة توقعات المساهمة العالمية بما لا يقل عن 300 مليون دولار أمريكي، بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة من الزيادة المنتظرة في تلك التوقعات، وفي جميع الحالات الأخرى يحث المديرية التنفيذية ويأذن لها بخفض الاعتماد بما يصل إلى 10 في المائة من خلال تنفيذ تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف، بحسب الإمكان؛
- (5) يوافق على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل أي عجز بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة من المساهمات والاعتماد، على نحو ما يمكن خفضه وفقاً للفقرة (4) أعلاه؛
- (6) يوافق على معدل معياري لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 6.5 في المائة لعام 2025 لجميع المساهمات باستثناء المساهمات المستلمة بموجب المادة الثالثة عشرة-4(هـ) من اللانحة العامة، والتي ينطبق عليها معدل لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة 4 في المائة؛
- (7) يوافق على ما يلي:
 - (أ) خطة البرنامج لتطبيق التأمين الذاتي على جميع خطط التأمين الصحي اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2026؛
 - (ب) خطة البرنامج لتوسيع نطاق صندوق التأمين الذاتي التشغيلي ("شركة التأمين الاحتكارية") ليشمل المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالتملكات والمخاطر الناشئة والصعبة التي يصعب التأمين عليها بموجب تغطية التأمين التجاري؛
- (8) يوافق على استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام بمبلغ إجمالي قدره 152.4 مليون دولار أمريكي، على وجه التحديد من أجل:
 - (أ) تجديد حساب الاستجابة العاجلة بمبلغ 75 مليون دولار أمريكي لتحسين توافر الأموال للمخصصات من هذا الحساب؛
 - (ب) تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة بمبلغ قدره 30.4 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام، على النحو التالي:

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

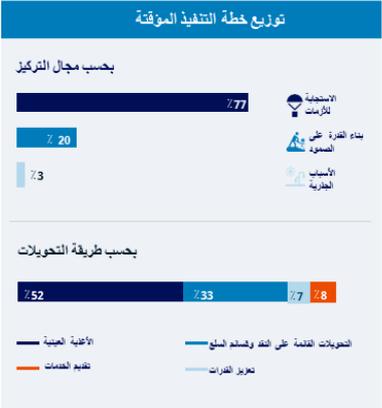
- 1- 3 ملايين دولار أمريكي للسنة الثانية من المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن "الرصد وإدارة الهوية والتتبع"، والتي تسعى إلى تعزيز الرصد وتحسين إدارة هوية المستفيدين من خلال تنفيذ تتبع السلع بالوسائل الرقمية ومعايير الضمان الدنيا لعمليات الأغذية العينية، وأنشطة رصد النواتج والحاصلات عن بُعد؛
- 2- 5.1 مليون دولار أمريكي لمبادرة مؤسسية حاسمة جديدة لمدة عامين بشأن "تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام"، والتي تدعم اعتماد معايير محاسبية جديدة عن طريق ضمان تنقيح سياسات ونماذج المحاسبة المؤسسية، وتطبيق إجراءات تشغيلية جديدة، ونظم المعلومات التي يمكن أن تدعم متطلبات المحاسبة والإبلاغ؛ وامتلاك الموظفين للمهارات والمعرفة اللازمة؛
- 3- 5.1 مليون دولار أمريكي لمبادرة مؤسسية جديدة مدتها ثلاث سنوات بشأن "تحديد موضع البرنامج لإطلاق عنان التمويل المتنوع"، والتي تهدف إلى تنويع التمويل وحماية وتوسيع نطاق شركات البرنامج الحالية وسمعه كشریک مفضل، وتمكين المكاتب القطرية من توسيع نطاق التمويل من خلال زيادة قدرتها على تحديد والسعي إلى إقامة شركات جديدة ومختلفة؛
- 4- 5.1 مليون دولار أمريكي لمبادرة مؤسسية حاسمة جديدة لمدة عامين بشأن "واجب الرعاية والشمول"، والتي تهدف إلى مواصلة التزام البرنامج بواجب الرعاية مع نهج "البقاء والتنفيذ"، وضمان بقاء المنظمة نشطة وفعالة في البيئات العالية المخاطر مع الحفاظ على معايير الرفاه والشمول في مكان العمل والسلامة والأمن؛
- 5- 11 مليون دولار أمريكي لمبادرة مؤسسية حاسمة جديدة لمدة عامين بشأن "التكامل الرقمي والتحديث" تهدف إلى تحديث ودمج تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الرقمية للبرنامج لتعزيز الكفاءة التشغيلية ومواءمة البنية التحتية للتكنولوجيا - بما في ذلك لتخطيط الموارد المؤسسية ونظم البيانات ونظم كشف المرتبات والذكاء الاصطناعي - مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج؛
- 6- 1.1 مليون دولار أمريكي للعام الأخير من المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن "خارطة طريق الكفاءة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة"، والتي تغطي الأنشطة التي تهدف إلى ضمان امتلاك البرنامج لجهود القدرة على الاستعداد لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاركة فيها وتنفيذها وقيادتها، ووضع نموذج لتقديم وتمويل الخدمات المشتركة.
- (ج) تخصيص مبلغ 20 مليون دولار أمريكي لتمويل التكاليف الاستثنائية المتعلقة بإدارة التخفيضات المقررة في القوة العاملة لمواءمتها مع الاحتياجات التشغيلية والتخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة؛
- (د) استثمار مبلغ 20 مليون دولار أمريكي في نموذج جمع التبرعات من الأفراد، على أساس أن المجلس سيتلقى معلومات أساسية إضافية حول النموذج وأدائه قبل طرح أي استثمار إضافي للموافقة عليه في خطة الإدارة المقبلة؛
- (هـ) تخصيص مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي لصندوق التأمين الصحي الذاتي الجديد لتوسيع نطاق نظام التأمين الصحي الذاتي.
- (9) الموافقة على المستوى المستهدف لتدبير الموارد وقدره 400 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة في عام 2025، بما يتماشى مع مستوى عام 2024؛
- (10) الموافقة على خطة عمل وظيفية التقييم وأولوياتها للفترة 2025-2027 على النحو الوارد في الملحق السابع.



خطة الإدارة للفترة 2025-2027

في سطور

السياق



الميزانية الأساسية المؤسسية



- ### أولويات الميزانية
- الحفاظ على قوة البرنامج في الاستجابة لحالات الطوارئ مع التركيز بشكل أقل على القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.
 - ضمان واجب الرعاية لموظفي برنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك من خلال التمييز في إدارة الأفراد ومكان عمل محترم وشامل.
 - تتبع قاعدة موارد البرنامج وزيادتها، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف والحكومات المضيفة والمأهولة، وآليات التمويل المبتكرة.
 - تحقيق فوائد مبادرات الإصلاح في تحقيق مكاسب الكفاءة والفعالية وترجيح المزيد من الموارد إلى الخطوط الأمامية.



النسبة المئوية للمؤثرات لتخفيضات مقترحة بتحديث خطة البرنامج لإجرائه (2026-2024) %X

موجز تنفيذي

مقدمة

لا يزال العالم يعاني من مستويات عالية بشكل مثير للقلق من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاعات والأزمات المناخية والصدمات الاقتصادية وتتفاقم هذه المستويات بسبب النقص الحاد في التمويل الإنساني. وفي عام 2023، كان 757 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن، في حين تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2024 يبلغ نحو 309 ملايين شخص في 71 بلدا يعمل فيها البرنامج وتتوفر بشأنها بيانات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أعداد كبيرة من الأطفال دون سن الخامسة تعاني من التقرم والهزال. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسينات، فإن وتيرة التقدم الإجمالي لا تزال غير كافية لتحقيق الأهداف العالمية لعام 2030.

ولا تزال الأفاق الاقتصادية محفوفة بالتحديات، حيث إنه من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي إلى 3.2 في المائة في عامي 2024 و2025. والصدمات الاقتصادية هي المحرك الرئيسي لأزمات الغذاء لواحد من بين كل أربعة أشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتتزايد ضغوط خدمة الديون، ولا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، في حين أنه من المتوقع أن تنخفض الأسعار الدولية للأغذية قليلا ولكنها تظل أعلى من المستويات المسجلة قبل جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19). وتظل معدلات الفقر في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتضررة من النزاع والعنف أعلى من مستويات ما قبل الجائحة.

وتحدد خطة البرنامج للإدارة للفترة 2025-2027 نهجا استراتيجيا للتعامل مع البيئة العالمية المتزايدة التحديات. ولضمان المرونة في تلبيننا للاحتياجات الإنسانية الفورية وأهداف القدرة على الصمود على المدى الطويل، يجب أن نتوقع تدهورا في البيئة التشغيلية، مما يتطلب تدابير أمنية معززة وتخطيطا استراتيجيا لتخفيف التهديدات المحتملة. وسيطلب تنفيذ خطة الإدارة للفترة 2025-2027 قوة عاملة مرنة وماهرة قادرة على تكيف قدراتها وكفاءتها مع البيئة الإنسانية والإنمائية المتطورة. وسيدير البرنامج قوته العاملة بطريقة تلبى الاحتياجات المؤسسية وتحقق أمثل أثر لمساعدته على المجتمعات الضعيفة. ومن شأن تركيز أولي على الثقافة التنظيمية والتغيير التنظيمي - جنبا إلى جنب مع تمكين المكاتب القطرية بالمهارات والمعرفة المناسبة - أن يضمن معايير تنفيذ عالية.

ومع استمرار تجاوز الاحتياجات الإنسانية للتمويل المتاح، سيكثف البرنامج جهوده لتضييق هذه الفجوة، بما في ذلك من خلال حماية قاعدة موارده وتنميتها وتنويعها؛ وخفض الاحتياجات بالشراكة مع الآخرين؛ والعمل بكفاءة وفعالية أكبر لزيادة الموارد المتاحة لعملياته في الخطوط الأمامية إلى أقصى حد. وقد أحرز تقدم. فعلى سبيل المثال، أدى تعزيز المشاركة مع البلدان المستفيدة من البرامج إلى زيادة تنويع الموارد، إلى جانب زيادة جهود البرنامج مع القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، نقح البرنامج نهجه التخطيطي، وزود المكاتب القطرية بإطار يؤدي إلى خطط إنسانية موثوقة وذات أولوية تأخذ في الاعتبار قدرة الآخرين على الاستجابة.

سياق التمويل

في أعقاب مستوى مرتفع بشكل استثنائي من المساهمات الواردة في عام 2022، انخفض التمويل ومن المتوقع أن يستقر عند مستويات ما قبل الجائحة. ويتوقع البرنامج أن يتلقى 8.9 مليار دولار أمريكي في عام 2024 و8 مليارات دولار أمريكي في عام 2025. وفي ظل الاحتياجات المرتفعة وبيئة إنسانية صعبة ومستويات تمويل منخفضة مقارنة بما تلقاه البرنامج خلال جائحة كوفيد-19، سيعمل البرنامج على تعزيز الشراكات لتحقيق أثر أكبر وسيستخدم نهجا ثلاثي الأبعاد لحماية قاعدة موارده وتنويعها وتنميتها. وسيشتمل هذا العمل على تعزيز المشاركة والاتصال مع أصحاب المصلحة، وإظهار معايير الضمان العالية للبرنامج؛ وزيادة الجهود والتواصل مع الجهات المانحة والداعمين من القطاع الخاص؛ ومواصلة استكشاف واستخدام حلول التمويل المبتكرة وآليات التمويل المواضيعية؛ وتعزيز الشراكات مع البلدان المستفيدة من البرنامج.

السياق البرامجي

تُقدّر المتطلبات التشغيلية المتوقعة للبرنامج لعام 2025 بنحو 16.9 مليار دولار أمريكي لمساعدة 123 مليون شخص. وتعكس المتطلبات الاحتياجات الإنسانية العالمية الناجمة عن مستويات مقلقة من الجوع وسوء التغذية، والإجراءات التي يتعين على الجهات الفاعلة الأخرى اتخاذها وقدرة البرنامج على الاستجابة.

وتستند خطة التنفيذ العالمية المؤقتة البالغة 8.8 مليار دولار أمريكي لعام 2025 إلى توقعات المساهمات العالمية لعام 2025 البالغة 8 مليارات دولار أمريكي، والاستخدام المقدر لأرصدة المساهمات الصافية المرحلة والبالغة 500 مليون دولار أمريكي، والإيرادات

المتوقعة البالغة 300 مليون دولار أمريكي من تقديم الخدمات. ويمثل رقم خطة التنفيذ 52 في المائة من المتطلبات التشغيلية، وسيُمكن البرنامج من مساعدة 98 مليون مستفيد، أو 80 في المائة من المستفيدين المستهدفين في الأصل.

وسيوصل البرنامج إعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ. وسيظل مجال التركيز المتعلق بالاستجابة للأزمات يشكل النسبة الأكبر من خطة التنفيذ المؤقتة في عام 2025 (77 في المائة)، وسيشمل الجهود الرامية إلى تركيز العمليات على المناطق الأكثر احتياجاً والتي تحقق أكبر أثر محتمل؛ وتبسيط التخطيط الاستراتيجي القطري؛ وتعزيز تدابير الدعم الميداني والضمان لكفالة وصول المساعدات إلى السكان الأكثر ضعفاً بسرعة وفعالية. وسيركز مجال بناء القدرة على الصمود، الذي يشكل 20 في المائة من حافظة البرنامج، على المجالات التي يجلب فيها البرنامج نقاط قوة نسبية بالشراكة مع الآخرين. وأخيراً، ستشكل الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع، بما في ذلك استثمارات البرنامج الصغيرة نسبياً التي تحقق عوائد كبيرة من خلال مساعدة البرامج والنظم الوطنية، على خدمة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل أكثر فعالية، 3 في المائة من خطة التنفيذ المؤقتة.

وعلى غرار السنوات السابقة، تظل تحويلات الأغذية والتحويلات القائمة على النقد هي طرائق التحويل الرئيسية، حيث تشكل الأغذية 52 في المائة من إجمالي تكاليف التحويل في خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025، وتشكل التحويلات القائمة على النقد 33 في المائة. وارتفعت نسبة إجمالي تكاليف التحويلات المرتبطة بأنشطة تعزيز القدرات في البرنامج للأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات بشكل طفيف إلى 7 في المائة، وظلت تكاليف أنشطة تقديم الخدمات عند مستوى مماثل في عام 2025.

دعم البرامج وتسيير الأعمال

تم تحديد ميزانية دعم البرامج وتسيير الأعمال بمبلغ 857.1 مليون دولار أمريكي، وتشمل 695.2 مليون دولار أمريكي للأنشطة الأساسية - 5 في المائة أقل من الميزانية الأساسية لخطة استخدام دعم البرامج والإدارة لعام 2024. وقد تم توجيه مخصصات الأنشطة الأساسية والميزانية المقترحة من خلال أربع أولويات للإدارة المؤسسية تتواءم مع رؤية المديرية التنفيذية المتمثلة في الحفاظ على قوة البرنامج في الاستجابة لحالات الطوارئ وتعزيز التركيز البرامجي على القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ؛ وضمان واجبه في رعاية موظفيه، وهذا يتعلق بالتميز في إدارة شؤون العاملين وبيئة عمل يسودها الاحترام وشاملة للجميع بما يتماشى مع قيم البرنامج؛ وتنويع وتوسيع قاعدة موارد البرنامج، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف والحكومات المضيفة والمانحة، واستخدام آليات التمويل المبتكرة؛ وتحقيق فوائد مبادرات الإصلاح التي تحقق مكاسب في الكفاءة والفعالية وتسمح بتوجيه المزيد من الموارد إلى الخطوط الأمامية.

ميزانية دعم البرامج والإدارة

تعد ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 مصدر نسبة 76 في المائة من الميزانية الأساسية، وتغطي الأنشطة التي تدعم بشكل غير مباشر عمليات البرنامج. وتقترح الإدارة ميزانية دعم البرامج والإدارة بقيمة 480 مليون دولار أمريكي لعام 2025، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 1 في المائة مقارنة بميزانية خطة استخدام دعم البرامج والإدارة البالغة 483 مليون دولار أمريكي في عام 2024 وانخفاضاً بنسبة 15 في المائة عن ميزانية دعم البرامج والإدارة الأصلية لعام 2024.

وتماشياً مع أولويات الإدارة المؤسسية والمبادئ التوجيهية وافتراضات التخطيط، تعكس ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة توقعات المديرية التنفيذية بتبسيط الميزانية واستقرارها ومعايرتها بما يتماشى مع المستوى الأدنى للتمويل. وبما يتسق مع التركيز على تخصيص الموارد للخطوط الأمامية، فإن ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية ستكون بنفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2024، مما يضمن أن تتمكن المكاتب القطرية من الحفاظ على هيكلها الأساسية والامتثال للمعايير المعيارية الدنيا، في حين استوعبت المكاتب الإقليمية وشعب المقر تخفيضات الميزانية.

واقترحت ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 للموافقة عليها على أساس ثلاثة بنود اعتماد: الاستراتيجية والوجهة، والتي تمثل 23 في المائة من الميزانية؛ وخدمات العمليات، بنسبة 50 في المائة؛ والحوكمة والرقابة المستقلة وجمع الأموال، بنسبة 27 في المائة. وهناك زيادة بنسبة 9 في المائة في بند الاعتماد الخاص بالاستراتيجية والوجهة، في حين أن ميزانيات بنود الاعتمادات لخدمات العمليات والحوكمة، والرقابة المستقلة وجمع الأموال أقل قليلاً. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في بند جمع الأموال، فقد تم الحفاظ على ميزانية الحوكمة ومكتب الرقابة المستقلة من دون تغيير في عام 2025.

ويُستمد تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة من مبالغ مستردة من المساهمات لتغطية تكاليف الدعم غير المباشرة. ويوافق المجلس التنفيذي على معدل تكاليف الدعم غير المباشرة كل عام. وتقتصر الأمانة الإبقاء على المعدل عند 6.5 في المائة، وتطبيق معدل أقل قدره 4 في المائة بموجب الشروط التي وافق عليها المجلس سابقاً.

الاستخدامات المقترحة لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام

من المتوقع أن يكون رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام أعلى من الهدف الخاص بكل منهما. وبمساهمة متوقعة قدرها 8 مليارات دولار أمريكي لعام 2025، من المتوقع أن يكون دخل تكاليف الدعم غير المباشرة أقل بمقدار 17 مليون دولار أمريكي من ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة. وسيقتصر استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة على تغطية الفرق بين دخل تكاليف الدعم غير المباشرة وميزانية دعم البرامج والإدارة. وتقتصر الإدارة استخدام مبلغ من الجزء غير المخصص من الصندوق العام للمصروفات الاستراتيجية قدره 152.4 مليون دولار أمريكي، وهو أقل قليلاً من دخل الفائدة المتوقع إضافته إلى الجزء غير المخصص من الصندوق العام خلال عام 2025.

وتقتصر الإدارة استثمار 30.4 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام في المبادرات المؤسسية الحاسمة التي تتواءم مع الأولويات المؤسسية والمصممة لتحقيق مكاسب مستدامة في الكفاءة أو الفعالية عقب اكتمالها. وسيمول التخصيص المقترح المبادرات المؤسسية الحاسمة طوال مدتها، وليس في عام 2025 فقط، مما سيوفر تمويلاً موثقاً متعدد السنوات لضمان إنجازها.

ومن المقرر تنفيذ تسع مبادرات مؤسسية حاسمة في عام 2025 - خمس منها مستمرة من عام 2024 وأربع منها جديدة. وتنقسم المبادرات المؤسسية الحاسمة إلى خمسة مجالات موضوعية. ويغطي المجال الأول مبادرات *المساءلة والامثال* التي ستواصل المنظمة من خلالها تعزيز الرصد وإدارة الهوية والضمآن، واعتماد معايير محاسبية جديدة. وتهدف المبادرات في المجال الثاني، بشأن *الشراكات وجمع الأموال*، إلى تنويع التمويل بما في ذلك من خلال مساعدة المكاتب القطرية على إقامة شراكات جديدة وتعزيز تسيير الأعمال من أجل الشراكات. وستواصل المبادرات في المجال الثالث، بشأن *شؤون العاملين*، مواصلة التزام *البرنامج* بواجب الرعاية مع نهجه "البقاء والتنفيذ" وستدعم التميز في إدارة شؤون العاملين. وفي مجال *التكنولوجيا الرقمية*، تسعى المبادرات إلى تحديث ودمج تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الرقمية *للبرنامج* بما في ذلك نظم تخطيط الموارد المؤسسية ونظم كشف المرتبات، وتحسين البنية المؤسسية والبيانات ودمج الذكاء الاصطناعي. وأخيراً، تهدف المبادرات في مجال *الابتكار والكفاءة* إلى تحسين كفاءة وفعالية تسيير الأعمال من خلال دمج العمليات التكنولوجية وأتمتتها وتبسيطها مع دعم وضع نموذج لتقديم وتمويل الخدمات المشتركة.

وتقتصر الإدارة تخصيص 75 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتجديد حساب الاستجابة العاجلة وتوصي بالحفاظ على هدف تدبير موارد حساب الاستجابة العاجلة البالغ 400 مليون دولار أمريكي في عام 2025 لتلبية الطلب المتزايد المحتمل.

ويُقتَرَح تخصيص 20 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتمويل التكاليف الاستثنائية المتعلقة بمواصلة القوة العاملة من الفئة الفنية الدولية العاملة بعقود محددة المدة مع الآثار المالية المترتبة على توقعات التمويل المخفضة.

وتقتصر الإدارة أيضاً تخصيص 20 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام للاستثمار في نموذج جمع التبرعات من الأفراد، والذي يهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات وتوليد الإيرادات المستقبلية من المانحين الأفراد. وسيعمل هذا التمويل على تضخيم نمو جمع التبرعات من الأفراد، مما يوفر نسبة أعلى من التمويل المرن مقارنة بقاعدة الجهات المانحة التقليدية.

خطط التأمين

توسيع نطاق تغطية التأمين الذاتي ضد المخاطر التشغيلية

تدعم خطة التأمين التشغيلي الذاتي، المعروفة أيضاً باسم "شركة التأمين الاحتكارية"، الأهداف البرمجية *للبرنامج* بشكل مباشر. ويتمتع التأمين الذاتي بالكثير من الفوائد مقارنة بشراء التأمين التجاري التقليدي. فهو يوفر تغطية سريعة ومرنة للمخاطر الفريدة التي يتعرض لها *البرنامج* حيثما تكون أسواق التأمين التجاري غالباً محدودة وغير فعالة من حيث التكلفة. ويسعى *البرنامج* إلى تعزيز تغطية "شركة التأمين الاحتكارية" خاصة، التي استُخدمت أساساً للتأمين على المخاطر المتعلقة بالبيضانغ، من أجل الاستجابة بفعالية لملاحم المخاطر الحالية والناشئة من خلال إدراج بعض المخاطر التي لا تغطيها "شركة التأمين الاحتكارية" حالياً أو تغطيها جزئياً فقط. وتشمل هذه المخاطر المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، والمخاطر المالية الأخرى، والمخاطر المتعلقة بالمللكات والمخاطر الناشئة والتي

يصعب التأمين عليها والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في عمليات البرنامج. وتتماشى التحسينات المقترحة مع الأهداف الاستراتيجية "الشركة التأمين الاحتكارية"، والتي تتمثل في إدارة الاحتفاظ بالمخاطر، والحفاظ على متطلبات الملاءة المالية ورأس المال الكافي، ودعم قيم البرنامج والامتثال لإطار الحوكمة المؤسسية. وسيقوم البرنامج بشكل مستمر بتقييم التكاليف والفوائد المترتبة على أي توسع في المخاطر التي تغطيها "شركة التأمين الاحتكارية" وذلك للحفاظ على التوازن الأمثل بين الاحتفاظ بالمخاطر من خلال "شركة التأمين الاحتكارية" ونقل المخاطر إلى شركات التأمين الخارجية.

توسيع نطاق التأمين الصحي الذاتي للموظفين

يتمتع موظفو البرنامج بتغطية بموجب إحدى خطط التأمين الصحي الأربع. وفي الوقت الحالي، لا يوجد سوى خطة واحدة من الخطط الأربع تتيح التأمين الذاتي. ويُعد التأمين الذاتي بديلاً فعالاً من حيث التكلفة لشراء التأمين التجاري التقليدي وهو شائع في مجال التأمين الصحي. وفي عام 2023، استعرضت وحدة التفتيش المشتركة خطط التأمين الصحي على نطاق منظومة الأمم المتحدة ولاحظت أن خطط التأمين الذاتي عادة ما تكون أقل تكلفة وأكثر كفاءة من الخطط المؤمنة تجارياً الموجهة نحو الربح. والبرنامج هو واحد من منطمتين كبيرتين تابعتين للأمم المتحدة لا تتمتع خطط التأمين الصحي الخاصة بهما بالتأمين الذاتي على الرغم من امتلاكهما للكثلة الحرجة اللازمة لتجميع المخاطر. ونظراً لأن عقد التأمين التجاري الحالي ينتهي في ديسمبر/كانون الأول 2025، يعتزم البرنامج اعتماد نموذج التأمين الذاتي لجميع خطط التأمين الصحي الأربع ابتداءً من يناير/كانون الثاني 2026. وسيقوم البرنامج بتخصيص مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي لمرة واحدة من الجزء غير المخصص من الصندوق العام ليكون بمثابة رأس مال لصندوق التأمين الصحي الذاتي.

القسم الأول: مقدمة

1-1 السياق التنظيمي

- 1- تحدد الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للفترة 2022-2025 السياق لخطة الإدارة هذه، التي تغطي الفترة من عام 2025 إلى عام 2027. وتنص الخطة الاستراتيجية على أن الأولوية القصوى للبرنامج هي إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، وتركز على تعزيز كفاءة وفعالية البرنامج بحيث يمكن تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية العاجلة بالسرعة المثلى وباستخدام طرائق المساعدة المثلى، والمهارات، والشراكات، والأفراد. كما تؤكد على أهمية برامج "الشراكة" في البرنامج التي تساهم في تحقيق حصائل أفضل وتحسين سبل كسب العيش والقدرة على الصمود وتعزيز الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها والحماية الاجتماعية والنظم الغذائية على المستوى الوطني.
- 2- ومع ذلك، وكما أقر في خطة الإدارة للفترة 2024-2026، فإن البرنامج يعمل في بيئة واصلت التطور بشكل كبير منذ صياغة الخطة الاستراتيجية - وليس فقط بسبب الحرب في أوكرانيا وتداعيات جائحة كوفيد-19. ففي عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، زاد اتساع الفجوة بين المستويات العالمية للاحتياجات الإنسانية والأموال المتاحة لتلبيتها. ومنذ عام 2020، ارتفع مستوى الاحتياجات الإنسانية إلى أكثر من الضعف،¹ في حين ازداد التمويل الإنساني بداية إلى مستويات قياسية ثم انكمش مرة أخرى إلى مستويات عام 2020.² وعلى مدى فترة خطة الإدارة هذه، سيتصدى البرنامج للفجوة من خلال اتباع نهج أكثر منهجية للاستخدام الفعال والمستهدف لموارده، بما في ذلك من خلال استخدام أساليب محسنة لتحديد أولويات المساعدة وتبسيط التخطيط الاستراتيجي القطري من أجل تلبية الاحتياجات في المناطق التي يمكن أن تحدث فيها المنظمة أكبر أثر.
- 3- وسيضمن البرنامج الدعم المؤسسي للعمليات القطرية التي توجه مواردها على سبيل الأولوية للبرامج العالية الجودة التي تستهدف الأشخاص الذين تم تقييمهم على أنهم الأكثر ضعفاً. وفي مرحلة التخطيط، فإن هذا سيعني تحسين مواءمة الميزانيات والاستراتيجيات وحوافز البرامج مع القدرات المتاحة والتمويل المتاح. وسينطوي ذلك على تعزيز الدعم الميداني للمكاتب القطرية في مجالي توليد الأدلة والتحليل، ومساعدتها على إعادة صياغة استراتيجياتها بما يتماشى مع البيئة التشغيلية المتطورة التي تعكس في الخطط الاستراتيجية القطرية وخطط التنفيذ المبسطة والمعززة. وفي المرحلة التشغيلية، سيعزز البرنامج قدرته على تحديد الأولويات في ما يتعلق بالمساعدة من خلال توسيع نطاق استخدام الاستهداف القائم على الأدلة لاختيار الأشخاص الأكثر ضعفاً للحصول على المساعدة. وسينطوي ذلك على خطوات تشمل إنشاء القدرات التي يمكن نشرها لدعم جهود المكاتب القطرية لتعزيز ممارسات الاستهداف لديها والحفاظ على تلك القدرات؛ وتعميم نظم الاستهداف القائمة على الضعف وتعزيزها في جميع الاستجابات لحالات الطوارئ؛ وتعزيز الروابط بين المجالات الوظيفية، بما في ذلك إدارة الهوية وآليات التعقيبات المجتمعية والرصد. ويضمن هذا النهج المنهجي في مرحلتي التخطيط والتشغيل أن تتمكن العمليات القطرية من الحفاظ على برامج عالية الجودة ومتسقة، وسيقلل الحاجة إلى تنفيذ تخفيضات مزعجة في أحجام الحصص الغذائية أو أعداد المستفيدين في غضون مهلة قصيرة.
- 4- وتتمثل أفضل طريقة للاستجابة لحجم الطلب على المساعدة الإنسانية في الحد من الاحتياجات الإنسانية إضافة إلى تلبيتها. ومع ذلك، فإن برامج البرنامج التي تركز على الحد من الاحتياجات الإنسانية في إطار خطة "تغيير الحياة"، بما في ذلك الأنشطة التي تركز على بناء القدرة على الصمود ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع، يمكن أن تفقر إلى الموارد والقدرات اللازمة للوفاء بولاية البرنامج. وليثبت البرنامج أن لديه دوراً أكبر لناحية الحد من الاحتياجات، فإنه سيعمل على توليد المزيد من الأدلة على الأثر المستدام والقابل لتوسيع النطاق الذي يمكن أن يحققه من خلال برامج طويلة الأجل يمكن تكرارها بسهولة. وسيطلب ذلك الاختيار الدقيق للبرامج التي سينفذها: سيضعاف البرنامج جهوده لتركيز العمل في المجالات التي يمكن أن يحقق فيها أكبر أثر من خلال التنفيذ العالي الجودة، بمساعدة من تركيز أكثر قوة على استخدام تكامل البرامج والشراكات لمضاعفة أثر عمله. وبقدر

¹ إن التقديرات التي تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد يبلغ 309 ملايين شخص على مستوى العالم، والمبلغ عنها في خطة الاستجابة التشغيلية العالمية لعام 2024 الصادرة في يونيو/حزيران تمثل زيادة قدرها 160 مليون شخص مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة.

² حصل البرنامج على 8.42 مليار دولار أمريكي من التمويل في عام 2020، و14.17 مليار دولار أمريكي في عام 2022، و8.45 مليار دولار أمريكي في عام 2023؛ واعتباراً من 15 يوليو/تموز 2024، من المتوقع أن يحصل على 8.90 مليار دولار أمريكي من التمويل السنوي في عام 2024.

الإمكان، سيستند البرنامج في خطط استجابته إلى مجالات ميزته النسبية وخبرة شركائه، ومواءمة خطته مع الاستراتيجيات الوطنية أو المحلية القائمة.

- 5- وسيواصل البرنامج في عام 2025 مواجهة بيئة تشغيلية معقدة ومتدهورة. فالنزاع والنزوح الجماعي والحيز الإنساني المحدود - بما في ذلك تجاهل الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف - والأحوال الجوية المتطرفة تعقد وصول البرنامج إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. وفي بعض الحالات، قد يؤدي التدخل في البرامج الإنسانية وتحويل مسارها إلى عرقلة عمليات البرنامج أو تقويضها وزيادة التكاليف. ولمعالجة هذا التحدي، سيستند البرنامج إلى التقدم المحرز في عام 2024 من خلال مواصلة تعميم تدابير الضمانات في جميع عملياته، مما سيطلب استثماراً وجهوداً أكبر على المستوى القطري لتعزيز الاستهداف وإدارة الهوية والرصد وتتبع السلع والإشراف على الشركاء وإدارة المخاطر. وببشرط هذا العمل بتعميم للمديرة التنفيذية يقن معايير الضمانات التي يجب على كل عملية للبرنامج أن تقي بها. ويجب على مجموعة مكونة من 31 مكتباً قوطياً تم تصنيفها على أنها "عالية المخاطر" من حيث الضمانات أن تقي بهذه المعايير أو تنفذ ضوابط بديلة بحلول نهاية عام 2024، مع إلزام جميع المكاتب القطرية بالامتثال لها بحلول نهاية عام 2025. وسيواصل البرنامج الاستثمار في بناء القدرات لتلبية المعايير ووضع توجيهات أفضل وتقديم المزيد من الأدوات إلى المكاتب القطرية.
- 6- وسيستثمر البرنامج المزيد في تعزيز الابتكار على نطاق المنظمة، وتوسيع نطاق الابتكارات البرمجية التي تظهر إمكانات عالية لتوليد وفورات نتيجة الكفاءة وزيادة أثر البرامج. وسيتم اختيار المشروعات والمبادرات التجريبية التي سيتم توسيع نطاقها، بما في ذلك تلك التي يتم احتضانها في مسرّع الابتكار في البرنامج في ميونيخ بألمانيا، من خلال عملية أكثر صرامة تستند إلى كل من جهوزيتها وأهميتها لولاية البرنامج. وسيستفيد البرنامج أيضاً من الفرص المتاحة لإطلاق التحول الرقمي لنظمه، مثل قوائم المستفيدين وتتبع السلع، من أجل تعزيز كفاءتها وقابليتها للتشغيل البيئي.
- 7- وقد ضمنت عملية إعادة هيكلة أجريت في عام 2024 أن يكون البرنامج منظمة أكثر كفاءة واستراتيجية وتركيزاً. ويعمل الهيكل الجديد لمقر البرنامج على جلب تركيز أكثر حدة للجهود المؤسسية لزيادة الكفاءة والفعالية إلى أقصى حد وتوجيه الموارد الشحيحة إلى الخطوط الأمامية، حيث ستحقق أكبر أثر للأشخاص الأكثر احتياجاً. وسيتم اتباع النهج نفسه في المرحلة التالية من إعادة الهيكلة، مع إعادة تشكيل إقليمي يجري في الوقت الحالي.
- 8- وسيبدأ العمل على وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2030 في سبتمبر/أيلول 2024، وسيستمر طوال عام 2025. وستعتمد عملية الصياغة على مشاورات داخلية مكثفة في البرنامج، بما في ذلك مع أعضاء المجلس التنفيذي. وستشمل المشاورات الخارجية العمل بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية الشريكة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، والأشخاص الذين يساعدهم البرنامج والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.

2-1 السياق العالمي

حالة الأمن الغذائي

- 9- لا يزال العالم يعاني من انعدام الأمن الغذائي الذي وصل إلى مستويات مثيرة للقلق للغاية، بسبب النزاعات وأزمة المناخ والصدمات الاقتصادية، وتفاقم بسبب النقص الحاد في التمويل الإنساني.
- 10- وتم تصنيف ما يصل إلى 757 مليون شخص حول العالم في عام 2023 على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن. وكانت مستويات الجوع أخذت في الارتفاع في أفريقيا، حيث يعاني شخص من كل خمسة أشخاص من الجوع المزمن، ولكنها ظلت مستقرة نسبياً في آسيا وانخفضت في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي حين أن أفريقيا هي المنطقة التي تواجه أعلى معدل انتشار للجوع المزمن، فإن آسيا موطن لأكثر من نصف جميع الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن في العالم. وتشير التوقعات إلى أن 582 مليون شخص سيظلون يعانون من نقص التغذية المزمن في عام 2030، مما يجعل العالم بعيداً كل البعد عن مسار تحقيق هدف القضاء التام على الجوع بحلول نهاية العقد.³

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والبرنامج، ومنظمة الصحة العالمية. 2024. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024. التمويل للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكالها.

- 11- وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز نحو تحقيق هدف القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، فإن عدد البلدان التي انحرفت عن المسار الصحيح أكبر من عدد البلدان التي تسير على المسار الصحيح لتحقيق معظم أهداف التغذية العالمية لعام 2030. ومع وجود 148 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم في عام 2022 - وهو أحدث عام تتوفر عنه بيانات - يشير الاتجاه الحالي إلى أن 19.5 في المائة من الأطفال سيعانون من التقزم في عام 2030، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف العالمي البالغ 13.5 في المائة. وأصاب الهزال في عام 2022 45 مليون طفل دون سن الخامسة، وتشير التوقعات إلى انتشاره بأكثر من 6 في المائة في عام 2030، أي أكثر من ضعف الهدف العالمي.⁴
- 12- ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب من 309 ملايين شخص في عام 2024، من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 71 بلدا ينفذ فيها البرنامج عمليات وتتوافر عنها بيانات. ورغم أن مستويات انعدام الأمن الغذائي العالمي أقل قليلا عما كانت عليه في عام 2023، فإنها تظل أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، بزيادة قدرها 160 مليون شخص مقارنة بأوائل عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن 45.5 مليون شخص في "حالة طوارئ" أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدة طارئة عاجلة لإنقاذ حياتهم وسبل كسب عيشهم.⁵
- 13- ومن المرجح أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة ما بين يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول 2024 في 18 "بؤرة جوع ساخنة". والبؤر الساخنة الخمس الأكثر إثارة للقلق هي هايتي، ومالي، ودولة فلسطين، وجنوب السودان، والسودان.⁶

الأفاق الاقتصادية

- 14- في حين أن العوامل المحركة للأزمات الغذائية عادة ما تكون مترابطة وتعزز بعضها البعض، تشكل الصدمات الاقتصادية العامل المحرك الأساسي لمعاناة شخص من كل أربعة أشخاص من انعدام الأمن الغذائي الحاد.⁷ ويظل النمو الاقتصادي العالمي ثابتا، ولكنه بطيء، ومن المتوقع أن تبلغ معدلات النمو 3.2 في المائة في عام 2024 و3.3 في المائة في عام 2025، وهو ما يطابق الوتيرة المسجلة في عام 2023.⁸ ومعدل النمو العالمي المتوقع لخمس سنوات من الآن هو الأدنى منذ عقود. وتشمل الأسباب الرئيسية لذلك الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، وضعف نمو الإنتاجية، وتزايد التضخم الجغرافي الاقتصادي، إلى جانب ارتفاع تكاليف الديون وانخفاض التحفيز المالي.⁹
- 15- وتشكل الضغوط المرتبطة بخدمة الديون تحديا متزايدا، مما يعرض الاستثمارات في الناس والنمو المستدام للخطر. وتتزايد أقساط الديون السنوية للبلدان المنخفضة الدخل بسرعة وستصل إلى أكثر من 60 مليار دولار أميركي في عامي 2024 و2025، وهو ما يزيد بثلاثة أمثال عن المتوسط للفترة 2010-2020.¹⁰ وتعاني 54 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و16 في المائة من الأسواق الناشئة بالفعل من ضائقة ديون أو هي معرضة بشكل كبير للوقوع فيها.¹¹
- 16- وفي ظل زيادة الإمدادات وضعف الظروف الناتجة عن النينيو، من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الغذائية العالمية بنسبة 6 في المائة في عام 2024 و4 في المائة في عام 2025، على الرغم من أنها ستظل أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. وتأخذ المخاطر التي تهدد الأسعار أساسا اتجاهها صعوديا، مع احتمال أن يؤثر التصعيد الإقليمي للحرب في غزة على إمدادات الطاقة.¹² ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الكلي على مستوى العالم. وفي البلدان النامية المنخفضة الدخل، من المتوقع

⁴ المرجع نفسه.

⁵ البرنامج. 2024. خطة الاستجابة التشغيلية العالمية للبرنامج 2024 - التحديث رقم 11. بيانات مستوى الطوارئ بناء على تحديث داخلي في سبتمبر/أيلول 2024.

⁶ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج. 2024. بؤر الجوع الساخنة. التحذيرات المبكرة لمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد، الأفق لفترة يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2024.

⁷ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2024. التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024.

⁸ صندوق النقد الدولي. 2024. مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو/تموز 2024.

⁹ صندوق النقد الدولي. 2024. آفاق الاقتصاد العالمي - تعاف مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد.

¹⁰ صندوق النقد الدولي. 2024. كيف يمكن الحد من تزايد ضغوط خدمة الدين الخارجي المتزايدة في البلدان المنخفضة الدخل.

¹¹ صندوق النقد الدولي. 2024. آفاق الاقتصاد العالمي - تعاف مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد.

¹² البنك الدولي. 2024. آفاق أسواق السلع الأساسية، أبريل/نيسان 2024.

أن ينخفض معدل التضخم إلى نسبة تبقى مرتفعة تبلغ 12 في المائة في عام 2025، لكن منخفضة عن نسبة 18 في المائة في عام 2023.¹³

17- وتشهد معدلات الفقر تراجعاً على مستوى العالم وتدور حول مستويات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، فإن معدلات الفقر في البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتضررة من الهشاشة والنزاع والعنف أعلى مما كانت عليه في عام 2019، بل وشهدت زيادة معتدلة في الفقر بين عامي 2022 و2023.¹⁴

النزاع وانعدام الأمن

18- يعيش ما يقرب من نصف الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم في بلدان حيث النزاع أو انعدام الأمن هو العامل المحرك الرئيسي للجوع.¹⁵ وفي 16 من بين 18 بؤرة ساخنة للجوع، حيث من المرجح أن تشهد فئات من السكان تدهوراً كبيراً في مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد المرتفع بالفعل في عام 2024، يعد العنف المنظم والنزاع المسلح من بين العوامل الرئيسية التي تدفع هذا التدهور.¹⁶

19- وتؤثر النزاعات على الأمن الغذائي بطرق متعددة: فهي تؤثر على سبل كسب العيش، وتتسبب في إتلاف أو تدمير النظم الغذائية، ونزوح الناس وتحذّر من وصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين والمجتمعات المحلية المحتاجة. وتترك النزاعات البلدان أكثر ضعفاً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، حيث تنخفض قدرتها على التصدي للصدمات اللاحقة، بما في ذلك الأخطار الطبيعية.¹⁷

20- وعلى الصعيد العالمي، لا يزال العنف المسلح في تزايد. ففي عام 2023، كانت هناك زيادة نسبتها 12 في المائة في النزاعات مقارنة بعام 2022 وزيادة نسبتها 40 في المائة مقارنة بعام 2020.¹⁸ كما ارتفع العدد الإجمالي للنازحين داخلياً، ويعزى ذلك أساساً إلى النزاعات، بنسبة تزيد عن 50 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.¹⁹

أزمة المناخ

21- الأحوال الجوية المتطرفة هي العامل المحرك الرئيسي للجوع لدى شخص من كل أربعة أشخاص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومع انحسار ظاهرة النينيو - وهي العامل المهيمن للظواهر الجوية منذ منتصف عام 2023 - تشير التوقعات إلى احتمال تطور ظاهرة النينيو من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني واستمرارها خلال شتاء نصف الكرة الشمالي لعامي 2024-2025.

22- وفي أفريقيا الجنوبية، أسفرت ظاهرة النينيو عن اندلاع موجة جفاف أدت إلى حالات طوارئ وطنية في بلدان متعددة، مما أدى إلى أزمة أمن غذائي إقليمية من المتوقع أن تبلغ ذروتها من نوفمبر/تشرين الثاني 2024 إلى مارس/أذار 2025. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي ظاهرة النينيو إلى هطول أمطار مفيدة وحصاد واعد بحلول منتصف عام 2025. وفي منطقة القرن الأفريقي، تسببت ظاهرة النينيو في هطول أمطار غزيرة وحدوث فيضانات واسعة النطاق ونزوح الناس. وخلال موسم أمطار عام 2024، شهدت منطقة الساحل والصحراء فيضانات استثنائية طالت ملايين الأشخاص. وكان للفيضانات الواسعة النطاق أيضاً آثاراً في الكثير من البلدان الآسيوية، بما في ذلك بنغلاديش وميانمار وباكستان. وفي حال حدوث ظاهرة النينيو، قد تشهد منطقة القرن الأفريقي ظروفاً جافة خلال موسمي النمو المقبلين. وقد شهد الممر الجاف في أمريكا الوسطى حالات جفاف ناجمة

¹³ صندوق النقد الدولي. 2024. *أفاق الاقتصاد العالمي - تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد*.

¹⁴ البنك الدولي. 2024. تحديث مارس/أذار 2024 بشأن الفقر العالمي من البنك الدولي: التقديرات الأولى للفقر العالمي حتى عام 2022 من بيانات الاستقصاءات؛ والبنك الدولي. 2023. *الفقر يعود إلى مستويات ما قبل كوفيد-19 عالمياً، ولكن ليس للبلدان المنخفضة الدخل*.

¹⁵ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2024. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024*.

¹⁶ منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج. 2024. *بؤر الجوع الساخنة. التحذيرات المبكرة لمنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد، الأفق لفترة يونيو/حزيران إلى أكتوبر/تشرين الأول 2024*.

¹⁷ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمفوضية الأوروبية. 2024. *تقرير INFORM 2024: 10 سنوات من تقرير INFORM*.

¹⁸ بيانات موقع وأحداث النزاع المسلح - مؤشرات النزاعات في بيانات موقع وأحداث النزاع المسلح (تم الاطلاع عليه في 12 يونيو/حزيران 2024).

¹⁹ مركز رصد النزوح الداخلي. 2024. *التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام 2024*.

عن ظاهرة النينيا في عام 2023، مع عدم هطول أمطار كافية في بداية الموسم الحالي. وقد تجلب ظاهرة النينيا الأمطار اللازمة في وقت لاحق من العام، ولكنها قد تزيد من المخاطر خلال موسم الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي في عام 2024.

النزوح

23- يعد النازحون من بين الفئات الأكثر ضعفا في وجه انعدام الأمن الغذائي الحاد ويعتمدون بشكل كبير على المساعدات الغذائية الإنسانية.²⁰ وعلى مدى 12 عاما، زاد عدد النازحين كل عام. ووصل عدد النازحين قسرا بسبب النزاع والعنف إلى 117 مليونا في نهاية عام 2023، ومع استمرار النزوح القسري في الارتفاع في الأشهر الأولى من عام 2024، من المرجح أن يتجاوز عددهم 120 مليونا بحلول نهاية أبريل/نيسان 2024.²¹

24- يبقى عدد كبير من النازحين داخل بلدانهم. وفي نهاية عام 2023، بلغ عدد النازحين داخليا على مستوى العالم رقما قياسيا قدره 76 مليون شخص، منهم 68 مليونا بسبب النزاع والعنف. ووصل عدد النازحين - بما في ذلك التنقلات المتعددة والمؤقتة - بسبب الكوارث إلى 26 مليونا في عام 2023، وهو ثالث أعلى رقم في العقد الماضي.²²

المساعدة الإنسانية الدولية

25- على الرغم من ارتفاع المتطلبات للخطط الإنسانية المشتركة بين الوكالات، من 52 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى 56 مليار دولار أمريكي في عام 2023، فإن التمويل قد انخفض من 30 مليار دولار أمريكي إلى 24 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض تغطية المتطلبات المالية من 59 في المائة إلى 43 في المائة - وهي المرة الأولى في تاريخ النداءات المنسقة بين الوكالات التي لم تصل فيها التغطية إلى 50 في المائة. غير أنه على الرغم من الانخفاض، كان مبلغ التمويل الذي تم تلقيه بحلول نهاية عام 2023 لا يزال أعلى بنسبة 22 في المائة مما كان عليه في عام 2021. وإجمالي التمويل الإنساني المبلغ عنه حتى منتصف عام 2024 هو أقل بنسبة 24 في المائة مما كان عليه في الوقت نفسه من العام الماضي.²³

26- وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية - المعونة الحكومية التي تعزز وتستهدف بشكل خاص التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية - من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قادرة على الصمود في مجال الاستجابة للأزمات المتعاقبة، حيث نمت بنسبة 1.8 في المائة في عام 2023 إلى مستوى قياسي جديد قدره 224 مليار دولار أمريكي. وتلقت أوكرانيا 41 مليار دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو أكبر مبلغ في التاريخ خصص لبلد واحد في عام واحد. وانتعشت المعونة المقدمة لأقل البلدان نموا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2023، بعد انخفاضها في عام 2022.²⁴ وانخفضت نسبة تمويل التنمية الذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأهداف سياساتية لأول مرة منذ عقد من الزمن.²⁵

27- ويتجه التمويل بشكل متزايد نحو العوامل المحركة الرئيسية للجوع. ويشهد التمويل المناخي مسارا تصاعديا مع زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية للتصدي لآثار تغير المناخ سواء من حيث الحجم أو كنسبة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.²⁶ وارتفع التمويل المناخي لمجموعة البنك الدولي بنسبة 22 في المائة في السنة المالية 2023، ليصل إلى 41 في المائة من إجمالي

²⁰ شبكة معلومات الأمن الغذائي والشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية. 2024. التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024.

²¹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2024. الاتجاهات العالمية. النزوح القسري في عام 2023.

²² مركز رصد النزوح الداخلي. 2024. التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام 2024.

²³ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. لمحة عامة عالمية عن العمل الإنساني في عام 2024، تحديث منتصف العام.

²⁴ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023 - بيانات أولية. مذكرة موجزة مفصلة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2023 (الرسوم البيانية).

²⁵ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. تمويل التنمية من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة [تم الاطلاع عليه في 12 يونيو/حزيران 2024]؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2022. استنادا إلى متوسطات الفترة 2021-2022.

²⁶ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل المناخ في عام 2022؛ لمحة عامة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2024. المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي قدمتها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للتكيف مع تغير المناخ و/أو تخفيف آثاره على مر السنين. استنادا إلى بيانات حتى عام 2022.

تمويل المجموعة.²⁷ وعلى الرغم من ذلك، يجب أن تتضاعف الاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة بمقدار ثلاث مرات بحلول عام 2030 لتحقيق أهداف المناخ والتنوع البيولوجي والترميم.²⁸ وهناك تمويل متزايد متاح للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات. وزاد التمويل المقدم من البنك الدولي لهذه البلدان بمعدل سنوي متوسط قدره 27 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، مقارنة بنحو 4 في المائة للبلدان غير المتأثرة بالنزاعات أو الهشاشة.²⁹

²⁷ البنك الدولي. 2023. تحديث بشأن التمويل المناخي.

²⁸ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2023. حالة التمويل للطبيعة: التحول الكبير في البيئة الطبيعية - إعادة توجيه 7 تريليون دولار لمكافحة فقدان البيئة الطبيعية.

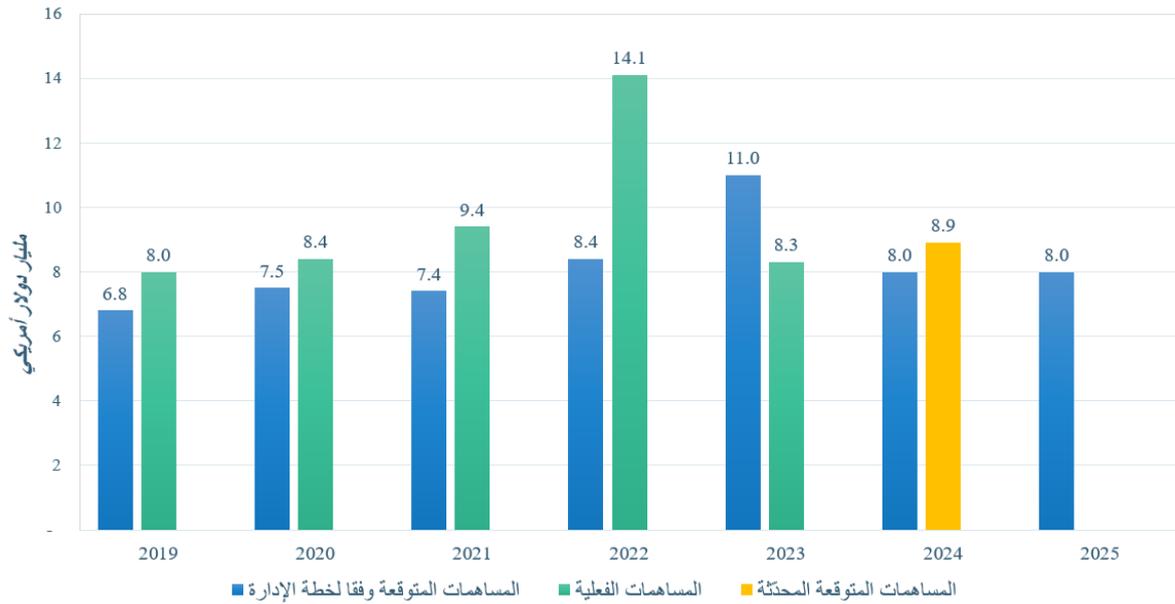
²⁹ البنك الدولي. 2024. السعي إلى تحقيق أهداف التنمية في ظل الهشاشة والنزاع والعنف.

القسم الثاني: سياق التمويل وافتراضات تدبير الموارد

1-2 لمحة عامة

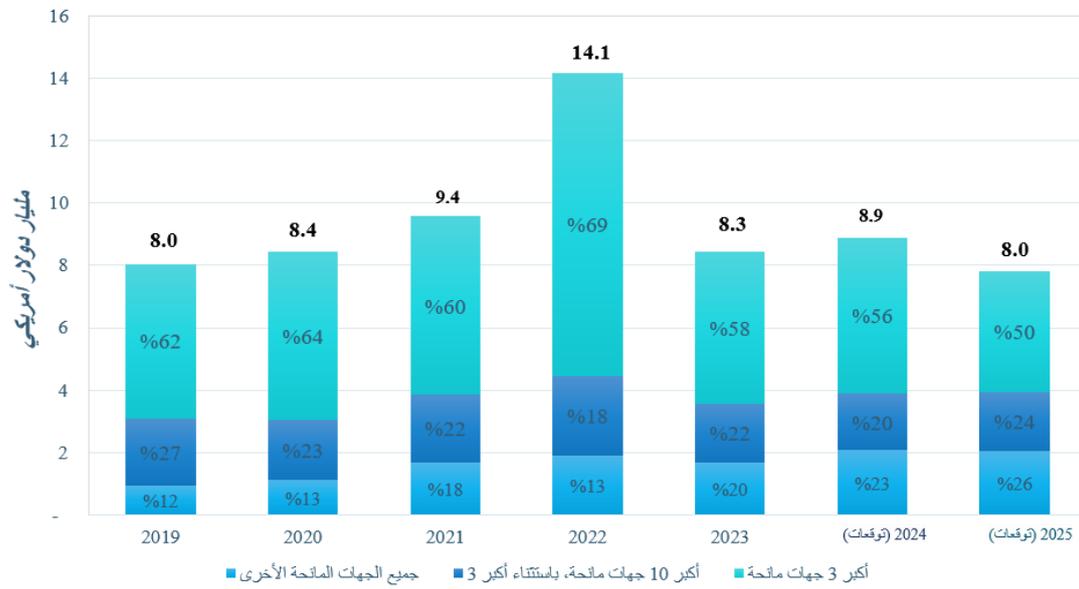
- 28- حافظ البرنامج على شراكات قوية مع الجهات المانحة له على مر السنين، مما عزز روح التعاون والمشاركة التي ساهمت بشكل كبير في نموه وقدرته على الاستجابة للجوع. وعلى مدى العقد الماضي، أسفرت جهود البرنامج المستمرة وتحالفاته القوية عن زيادة ملحوظة في التمويل. ففي عام 2015، قام البرنامج بتأمين 5 مليارات دولار أمريكي من الجهات المانحة، بزيادة متوسطها 8 مليارات دولار أمريكي سنويا حتى عام 2023، مما يؤكد الدور الحاسم لشراكات البرنامج المعززة مع الجهات المانحة في زيادة قدرته على تحقيق مهمته المتمثلة في مكافحة الجوع.
- 29- وفي عام 2022، شهد البرنامج زيادة كبيرة في الدعم المقدم من الجهات المانحة، متجاوزا المستويات المتوسطة التي وصل إليها في الاستجابة لأثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي العالمي. وأدى ذلك إلى تأمين البرنامج لتمويل قدره 14.1 مليار دولار أمريكي، وهو رقم استثنائي جعل عام 2022 عاما استثنائيا في التاريخ المالي للمنظمة. وبحلول عام 2023، شهد البرنامج عودة موارده إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث قام البرنامج بتأمين 8.3 مليار دولار أمريكي مقابل احتياجات موافق عليها قدرها 22.8 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى أكبر عجز له في التمويل على الإطلاق بنسبة 64 في المائة.
- 30- وفي تحديث خطة الإدارة (2024-2026) الذي وافق عليه المجلس في دورته السنوية لعام 2024، كان من المتوقع أن يبلغ التمويل 8 مليارات دولار أمريكي في عام 2024. ومع ذلك، بحلول أواخر يونيو/حزيران 2024، أدت المعلومات الجديدة إلى تحديث التوقعات، حيث يتوقع البرنامج تأمين 8.9 مليار دولار أمريكي من المساهمات المؤكدة بحلول نهاية العام. ويمثل التوقع الجديد 49 في المائة من المتطلبات التشغيلية المتوقعة البالغة 18.2 مليار دولار أمريكي لعام 2024.
- 31- ونفذ البرنامج تدابير لتعزيز دقة عملية التنبؤ وسيواصل التواصل بشكل مفتوح مع شركائه. وكجزء من هذه الجهود، أنشأ البرنامج دائرة تنسيق الشراكات المسؤولة مباشرة أمام مساعدة المديرية التنفيذية للشراكات والابتكار وذلك على وجه التحديد لدعم قدراته في مجال التنبؤ وتعزيزها. واستشرافا للمستقبل، من المتوقع أن يظل التمويل عند مستويات ما قبل كوفيد-19 خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع تنبؤ متحفظ قدره 8 مليارات دولار أمريكي سنويا من عام 2025 إلى عام 2027.
- 32- وفي هذه البيئة المالية، يظل البرنامج ملتزما بحماية قاعدة تمويله وزيادتها وتنويعها، بما في ذلك من خلال تطوير مصادر جديدة للموارد بما في ذلك من القطاع الخاص وآليات التمويل المبتكر والتمويل المناخي. ومع اتساع الفجوة بين مستويات الاحتياجات غير المسبوقه والموارد المتاحة لتلبيتها، على البرنامج أن يظل أكثر مرونة وابتكارا وكفاءة من أي وقت مضى. وتماشيا مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب الصفقة الكبرى واتفاق التمويل، فإن التمويل المرن والمتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به سيساعد البرنامج على القيام بذلك.
- 33- وقد أجبرت بيئة التمويل المحفوفة بالتحديات، التي تؤثر على القطاع الإنساني بأكمله، البرنامج - والكثير من المنظمات الأخرى - على إعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر أهمية أثناء عمله على الوفاء بولايته. وإزاء هذه الخلفية، سيضعف البرنامج جهوده لإقامة شراكات قوية من خلال إثبات القيمة مقابل المال، وتوجيه موارده إلى حيث سيكون لها أكبر أثر وتلبية أعلى معايير الضمان.
- 34- وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن البيانات التشغيلية التي يعمل فيها البرنامج أصبحت معقدة بشكل متزايد. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى فترات تنفيذ أطول وتكاليف أعلى للوصول إلى المحتاجين، ويتطلب من البرنامج تعزيز عمله مع الشركاء من أجل ضمان التكامل وزيادة الكفاءة والفعالية إلى أقصى حد من خلال الابتكار وتخفيف المخاطر.

الشكل ثانيا-1: تطور مساهمات الجهات المانحة المقدمة إلى البرنامج،
*(المؤكدة والمتوقعة) 2025-2019



* المساهمات المتوقعة لعام 2024 مأخوذة من تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026).

الشكل ثانيا-2: الجهات المانحة للبرنامج بحسب قيمة المساهمة والنسبة المئوية
من إجمالي المساهمات، 2025-2019 (المؤكدة والمتوقعة)



2-2 حماية قاعدة التمويل وزيادتها وتنويعها

35- سيواصل البرنامج الاستثمار في الشراكات من خلال استراتيجية ثلاثية الأبعاد مصممة لحماية قاعدة موارده وزيادتها وتنويعها.

المشاركة الاستراتيجية

36- في وقت أصبحت فيه وظيفة الشراكات أكثر أهمية من أي وقت مضى، يقر البرنامج بأنها تتطلب نهجا أكثر تكاملا إزاء المشاركة وجمع الأموال والمناصرة وتحديد التمويل مع الشركاء، نهج يستند إلى الحوار الشفاف المستمر الثنائي الاتجاه والثقة المتبادلة ويهدف إلى تحديد الأولويات والفرص الاستراتيجية بشكل مشترك لتلبية الاحتياجات بشكل أفضل.

37- ولتعزيز جهود الدبلوماسية الإنسانية التي يبذلها البرنامج، سيستفيد المديرون التنفيذيون من حضورهم في الفعاليات الدولية الرئيسية لإنشاء تحالفات استراتيجية، وتسريع بناء الشراكات وجذب الدعم لجهود البرنامج الرامية إلى تحقيق أهدافه والقضاء بشكل تام على الجوع.

38- ومن شأن توسيع نطاق الشراكات، بما في ذلك من خلال بناء شراكات مواضيعية والتركيز على الشركاء الاستراتيجيين وتعزيز الشراكات القائمة وتوسيعها، أن يُمكن البرنامج من تنويع مشاركته لبناء أهداف استراتيجية وجغرافية وموضوعية مشتركة. ومن خلال تصميم تدخلاته وخدماته للحكومات والمنظمات والمجتمعات لما يناسب الغرض، تتاح للبرنامج فرصة للاستفادة من مجموعة واسعة من المساهمات من الشركاء.

39- وباعتبار البرنامج منظمة ممولة طوعا، فإنه يقدر علاقاته الطويلة الأمد مع جميع الجهات المانحة الحكومية. وتعتمد المنظمة بشكل كبير على مجموعة صغيرة من الشركاء، حيث يأتي ما يقرب من 80 في المائة من تمويلها من عشر جهات مانحة. وفي حين لا يزال من الضروري أن يواصل البرنامج رعاية هذه العلاقات وإقامة اتصالات منتظمة على مستوى العواصم والأقاليم والبلدان، فإنه من المهم أيضا زيادة قاعدة تمويله وتنويعها حتى يتمكن من الاستجابة بفعالية في بيئة العمل الإنساني المليئة بالتحديات في يومنا الحالي.

شراكات الأمم المتحدة وصناديقها للتمويل الجماعي

40- يمثل صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ شريان حياة للأشخاص الأكثر ضعفا، مما يُمكن البرنامج من التصرف بسرعة أثناء حالات الطوارئ. كما يبسر الصندوق اتخاذ إجراءات مكررة واستباقية تساعد الناس قبل بلوغ الأزمة ذروتها. ويقلل هذا النهج الاستباقي الأثر الإنساني المتوقع للأزمة، مما يضمن استجابة أسرع وأكثر كرامة وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

41- وتؤدي صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي الأخرى دورا استراتيجيا في تحسين تنسيق المساعدات وإدارة المخاطر وتنويع التمويل لمنظومة الأمم المتحدة. وتوفر صناديق التمويل الجماعي مسارا استراتيجيا مهما للبرنامج في عمله مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع في تحقيق الأولويات الوطنية والعالمية.

42- وبشكل عام، يتوقع البرنامج لعام 2025 مستوى تمويل مماثلا للسنوات السابقة من كل من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (166 مليون دولار أمريكي في عام 2023) وصناديق التمويل الجماعي الأخرى (186 مليون دولار أمريكي). وسيعمل البرنامج على تعزيز تعاونه مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية في ما يتعلق بإعطاء الأولوية للأشخاص الأكثر ضعفا. كما سيساهم في تعزيز إبراز مساهمات الأمم المتحدة في الاستجابة الإنسانية، وإثبات أثر هذه المساهمات.

43- وعلى المستوى المؤسسي، ومن خلال المشاركة المنتظمة، يعمل البرنامج بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للدعوة إلى دعم الأشخاص الضعفاء والمجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء العالم. كما يدعم البرنامج جهود الدعوة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في فعاليات التعهدات ومن خلال التقارير السنوية. وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، يحافظ البرنامج على علاقات وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الدعوة المشتركة للعمليات ذات الأولوية وجهود تعبئة الموارد ذات الصلة.

الشراكات القطرية البرامجية

- 44- توسعت شراكات البرنامج مع البلدان المستفيدة من البرامج توسعا كبيرا على مدى السنوات الأخيرة، وهي تهدف إلى مساعدة البلدان على تحقيق أولوياتها الوطنية، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج. ويواصل الدعم المباشر للبرنامج من البلدان المستفيدة من البرامج الازدياد من خلال المساهمات المالية والعينية وتبادل القدرات والمعرفة والمهارات التقنية من خلال ترتيبات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. واستجابة لشراكاته المتطورة مع البلدان المستفيدة من البرامج، أنشأ البرنامج شعبة الشراكات المتعددة الأطراف والشراكات القطرية البرامجية.
- 45- *الموارد المالية المحلية*: يضع البرنامج الملكية الوطنية وتعبئة الموارد المحلية واستخدامها بفعالية في صميم الجهود التي يبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يصل التمويل المحلي لمبادرات البرنامج، بما في ذلك جميع الموارد التي توفرها الحكومات الوطنية، مثل الأموال من المؤسسات المالية الدولية، إلى 900 مليون دولار أمريكي في عام 2025. وعند تشجيع التمويل الوطني للبرامج المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 2، سيواصل البرنامج الاستفادة من مبادرات مثل صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة وصندوق التحول لتغيير الحياة، والتي توفر حوافز للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا للمساهمة بالموارد المحلية في الخطط الاستراتيجية القطرية للبرنامج.
- 46- *المؤسسات المالية الدولية*: سيواصل البرنامج تعزيز تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية، والمساهمة في أولويات الحكومات الوطنية، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج. ويمكن أن يأتي التمويل من البلدان المستفيدة من البرامج من "مطارييف" المؤسسات المالية الدولية أو الموارد المالية المحلية. وللحفاظ على توسع الدعم الممول من الحكومات، سيواصل البرنامج الاستثمار في إجراء التحليلات وتقديم الدعم التقني الذي يُمكن المكاتب القطرية من الاستفادة بشكل أفضل من التمويل الوطني. وفي إطار إجمالي مخصصات التمويل المحلي البالغ 900 مليون دولار أمريكي، تشير توقعات البرنامج إلى أنه سيتم تحديد 750 مليون دولار أمريكي من التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية في عام 2025، بما يتسق مع الاتجاهات في السنوات الأخيرة.
- 47- *الموارد من الجنوب العالمي*: من خلال الاستفادة من المساهمات الفريدة التي يقدمها الجنوب العالمي، سيواصل البرنامج تيسير التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتبادل المعرفة والخبرات والمهارات بين البلدان النامية لدعم التقدم نحو القضاء التام على الجوع.

القطاع الخاص

- 48- زادت نسبة التبرعات التي تقدمها الجهات المانحة من القطاع الخاص بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا بين عامي 2019 و2023، وزادت تبرعات الأفراد بأكثر من سبعة أضعاف، ومن المتوقع أن يستمر مسار النمو هذا بوجود الاستثمار المناسب. وبحلول منتصف عام 2024، من المتوقع أن تصل الإيرادات من القطاع الخاص - الشركات والمؤسسات والجهات الخيرية والأفراد - إلى 350 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ومن هذا الإجمالي، من المتوقع أن يولد برنامج جمع الأموال من الأفراد، الذي يتألف من الفريق المعني بتبرعات الأفراد في المقر، ومنصة ShareTheMeal ومنظمات أصدقاء البرنامج، وخاصة تلك التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مقرا لها، أكثر من 120 مليون دولار أمريكي.
- 49- ويعد جمع الأموال من الأفراد أكبر مصدر للتمويل المرن من القطاع الخاص، حيث تشير التقديرات إلى أن 30 إلى 35 في المائة من جميع مساهمات الأفراد مرنة. وستظل نسبة التبرعات المعاد استثمارها في عمليات جمع الأموال من الأفراد، المنصوص عليها في استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وجمع الأموال منه والتي وافق عليها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2019، عند 29 في المائة في عام 2025، وستستخدم معظم الأموال المعاد استثمارها لدفع ثمن الإعلانات الرقمية الموجهة للعاية التي تحفز مساهمات الأفراد، وسداد سلف تمويل الميزانية الرأسمالية وتغطية التكاليف التشغيلية. كما تهدف الاستثمارات إلى توسيع النموذج الحالي لجمع الأموال بالوسائل الرقمية، وتحقيق العمق في الأسواق الرئيسية، وإتاحة خيار دفع الزكاة وتوفير تجارب جديدة من خلال تطبيق الهاتف المحمول من أجل تعزيز المشاركة المتزايدة.
- 50- ويتوقع البرنامج أن تستمر الشراكات مع المؤسسات ومساهمات الجهات الخيرية في النمو. ومن المتوقع أن يأتي جزء كبير من الإيرادات من العمل مع المؤسسات، على الرغم من تقلب السوق في هذا القطاع. واستنادا إلى مشاركته المتعددة الأوجه في

القطاع الخاص، وبهدف الاستفادة من الأسواق ومصادر التمويل الجديدة، سيطور البرنامج أساليب جديدة لجمع الأموال تتراوح بين التبرعات من الأفراد والمساهمات من المؤسسات والتي تشمل خيارات للأعمال الخيرية الإسلامية.

التمويل المبتكر

- 51- سيستكشف البرنامج مصادر تمويل مبتكرة من خلال قيادة العمل مع الجهات المانحة على مستوى رأس المال وفي الوقت نفسه تقديم الدعم المباشر إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتصميم حالات استثمار للتمويل المبتكر ووضع مقترحات قائمة على الأدلة لجذب مساهمات إضافية متعددة السنوات.
- 52- وتماشيا مع استراتيجيته الجديدة بشأن التمويل المبتكر، سيواصل البرنامج النهوض بأهدافه في مجال التمويل المبتكر، باستخدام آليات مثل مبادلات الديون، وحلول الأسواق الرأسمالية، والتمويل المختلط، وتمويل المخاطر المناخية، ويهدف إلى تعبئة 100 مليون دولار أمريكي إضافية في عام 2025.
- 53- وفي عام 2025، سينصب تركيز استراتيجية التمويل المبتكر على تمويل أنشطة مواجهة المخاطر المناخية من أجل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقديم خيارات التمويل للشركاء، وتحسين نماذج الأعمال وتوفير بناء القدرات للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وسيقوم مكتب الشؤون القانونية في البرنامج بتوجيه هيكل وتصميم مبادرات التمويل المبتكر، بما في ذلك مبادلات الديون، والمساهمات بالعملة المشفرة والتمويل المختلط. وتوقعا لزيادة المشاركة في التمويل المبتكر في عام 2025، يهدف البرنامج إلى جذب التمويل من خلال قنوات غير تقليدية، بما في ذلك من قاعدة الجهات المانحة الحالية.

الشراكات المواضيعية

- 54- من خلال تعزيز العلاقات والتفاعلات في الميدان والحوار المخصص، سيؤكد البرنامج مزاياه النسبية في مجالات العمل المناخي وبناء القدرة على الصمود وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية والتغذية. ومن خلال الاستفادة من خطط الاستثمار المؤسسية وتوسيع نطاق الأنشطة البرامجية ذات الصلة، سيواصل البرنامج تعزيز الجهود التعاونية على نطاق المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من أجل جمع الأموال بشكل فعال على المستوى القطري. وسيعمل البرنامج بنشاط على استكشاف طرائق جديدة للشراكات المواضيعية من خلال أدوات التمويل المبتكر.
- 55- كما سيظل العمل الاستباقي مجال تركيز رئيسيا للبرنامج، وخاصة من خلال استخدام التمويل القائم على التوقعات. ويقال هذا النهج تكاليف الأنشطة الإنسانية من خلال تيسير التدابير الاستباقية قبل وقوع ظواهر الطقس المتطرفة. ومن خلال خطته الاستراتيجية القطرية، سيواصل البرنامج دعم الحكومات في تعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية ومساعدة المجتمعات على توقع الصدمات المناخية والاستعداد لها والتعافي منها. وسيتحقق ذلك من خلال تأمين تمويل موثوق به ومرتب مسبقا لتنفيذ مشروعات العمل الاستباقي، ومن خلال الدعوة إلى زيادة التمويل للتكيف مع تغير المناخ.

3-2 مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به

- 56- يسعى البرنامج إلى حماية مصادر تمويله وزيادتها وتنويعها، وتعزيز الشفافية وتعزيز المساءلة مع الالتزام بمتطلبات تعاقدية أكثر صرامة. ومن خلال تأمين تمويل متعدد السنوات مرنا ويمكن التنبؤ به، يوسع البرنامج أن يخطط بشكل أفضل ويحافظ على استمرارية العمليات، ويبقى مرنا في المواقف الدينامية ويقوم شراكات أكثر استقرارا.
- 57- ويشمل التمويل المرنا³⁰ المساهمات غير المخصصة و"المخصصة بشروط ميسرة" ويسمح للبرنامج بتحديد أين وكيف يستخدم الأموال التي يتلقاها، مما يمنحه المرونة للاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ وتمويل الاستجابات للأزمات المهمة في جميع أنحاء العالم. ويؤدي التمويل المرنا إلى إنقاذ الأرواح ويخفف المعاناة بين الفئات السكانية الأكثر ضعفا.
- 58- وفي عام 2023، انخفض إجمالي مبلغ التمويل المرنا، ولكنه زاد كنسبة من إجمالي المساهمات من 9 في المائة في عام 2022 إلى 14 في المائة في عام 2023. وفي عام 2024، من المتوقع أن يبلغ التمويل المرنا 877 مليون دولار أمريكي، منه

³⁰ يشتمل مصطلح "التمويل المرنا" على المساهمات المتعددة الأطراف غير المخصصة، والمساهمات في الأنشطة المنفذة للحياة المقدمة من خلال حساب الاستجابة العاجلة، والمساهمات المخصصة بشروط مرنة الموجهة إلى المستويات الإقليمية والموضعية.

419 مليون دولار أمريكي من الأموال غير المخصصة بالكامل، و71 مليون دولار أمريكي من المساهمات المباشرة في حساب الاستجابة العاجلة، و387 مليون دولار أمريكي من المساهمات المخصصة بشروط ميسرة. ومن المتوقع حدوث اتجاهات مماثلة في عام 2025.

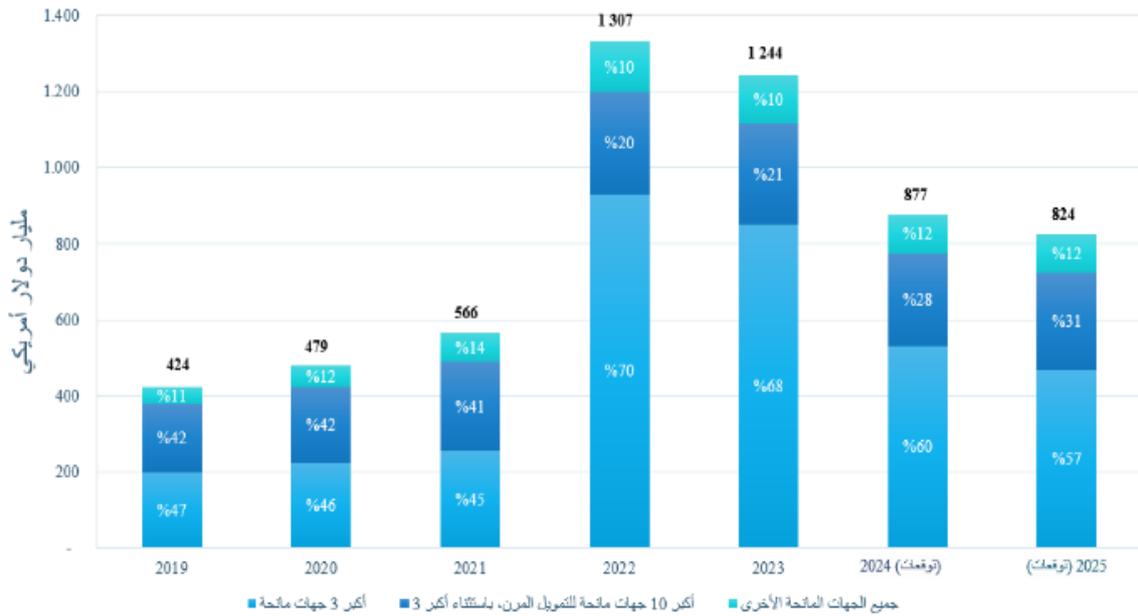
- 59- ويسمح التمويل المتعدد السنوات³¹ للبرنامج ببناء شراكات أكثر نجاحا ومتعددة القطاعات ومتكاملة تؤدي إلى نتائج أفضل للأشخاص الذين يخدمهم. وفي عام 2023، كان 11 في المائة من إجمالي إيرادات البرنامج في شكل تمويل متعدد السنوات.
- 60- ويتطلب تحقيق أهداف الصفقة الكبرى واتفاق التمويل تمويلا مرنا ومتعدد السنوات. ولبناء الدعم لآليات التمويل المرنة، سيواصل البرنامج توضيح فوائد التمويل العالي الجودة وسيدعو إلى تمويل أكثر مرونة ومتعدد السنوات في الفعاليات الرفيعة المستوى، وعبر المنصات العالمية وأثناء المشاركة مع الجهات المانحة وواضعي السياسات.
- 61- وإقرارا بكرم الجهات المانحة التي تقدم تمويلا عالي الجودة، سيذكرها البرنامج في المنشورات ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الشبكية. كما سيشارك قصصا إنسانية تستند إلى الأدلة بشأن أثر مساهمات الجهات المانحة، مما سيعزز إبراز صورة الجهات المانحة وقدرتها على حشد الدعم العام.

الشكل ثانيا-3: التمويل المرن والمخصص بحسب النسبة المئوية من إجمالي المساهمات، 2019-2025 (المؤكد والمتوقعة)
مجموع المساهمات



³¹ يشير تعريف البرنامج لعبارة "التمويل المتعدد السنوات" إلى التزامات الجهات المانحة بتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لمدة تزيد عن 12 شهرا، وجدول سنوي متفق عليه لصرف الأموال واستخدامها.

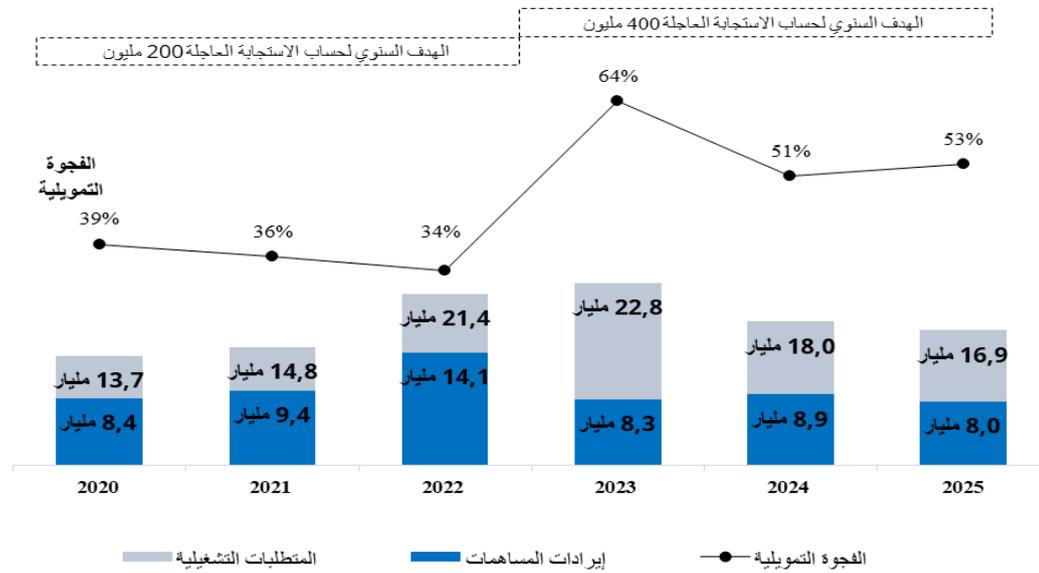
التمويل المرن



4-2 هدف تدبير الموارد لحساب الاستجابة العاجلة

- 62- إن حساب الاستجابة العاجلة هو احتياطي البرنامج للتخصيص العاجل للتمويل المتعدد الأطراف المرن والقابل للتجديد والمتجدد. ويُستخدم كملاد أخير لتمكين البرنامج من التصرف بسرعة لحالات الطوارئ وتعزيز استعداداته وقدرته على الاضطلاع بأنشطة إنقاذ الحياة العاجلة. ويقدم الحساب سلفاً إلى المكاتب القطرية، مما يسمح لها بالبداية بشراء الأغذية، ونشر الموظفين، والبداية بالتحويلات القائمة على النقد، وتسجيل المستفيدين المستهدفين والقيام بأنشطة أساسية أخرى.
- 63- وحساب الاستجابة العاجلة هو سلفة يمكن سدادها أو "تجديدها" بأي مساهمات مؤكدة طالما أن الشروط المرفقة بالمساهمات تسمح بذلك. ويتم الإبلاغ عن المساهمات المستخدمة لهذا الغرض بموجب العمليات التي تم توجيهها إليها. ويمكن تحويل أي سلفة من حساب الاستجابة العاجلة لم يتم سدادها إلى منح عند نهاية الخطة الاستراتيجية القطرية. وحساب الاستجابة العاجلة ليس بديلاً عن المساهمات من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ أو عن المساهمات الموجهة الأخرى للبرنامج.
- 64- وارتفعت المتطلبات التشغيلية للبرنامج من 13.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 21.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مما دفع المجلس إلى الموافقة على مضاعفة هدف جمع الأموال لحساب الاستجابة العاجلة إلى 400 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وزادت الفجوة التمويلية بين المتطلبات التشغيلية والمساهمات المتوقعة العالمية من 39 في المائة في عام 2020 إلى 64 في المائة في عام 2023 ومن المتوقع أن تظل أعلى من 50 في المائة في عامي 2024 و2025 (انظر الشكل 4-4). ويؤكد هذا الاتجاه على الحاجة الحاسمة إلى تجديد موارد الجهات المانحة المستدامة لحساب الاستجابة العاجلة لتلبية الطلب المتزايد.

الشكل 4-ثانياً: المتطلبات التشغيلية والمساهمات المتوقعة، 2020-2025 (بالدولار الأمريكي)



ملاحظة: الأرقام لعامي 2024 و2025 هي توقعات تستند إلى التوقعات العالمية في يونيو/حزيران 2024.

65- وبشكل التوافر المحدود لأموال حساب الاستجابة العاجلة قيّداً على السلف المقدمة إلى المكاتب القطرية. وتُظهر الفجوة التمويلية المتزايدة والسلف المتزايدة المقدمة إلى المكاتب القطرية في السنوات الأخيرة الطلب المتزايد على حساب الاستجابة العاجلة. وفي عام 2023، وبعد عامين من رفع هدف تدبير الموارد إلى 400 مليون دولار أمريكي، بلغت المخصصات من حساب الاستجابة العاجلة 433.5 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 130 في المائة عن عام 2020 عندما كان هدف تدبير الموارد 200 مليون دولار أمريكي فقط.

66- وفي عام 2023، قُدِّمَ 72 في المائة من إجمالي السلف المقدمة من حساب الاستجابة العاجلة إلى خمسة مكاتب قطرية: 122 مليون دولار أمريكي لدولة فلسطين للتصدي للجوع المرتبط بالنزاع في غزة، و72 مليون دولار أمريكي للاستجابة للزلازل في تركيا (47 مليون دولار أمريكي) والجمهورية العربية السورية (25 مليون دولار أمريكي)، و67 مليون دولار أمريكي لجمهورية الكونغو الديمقراطية للاستجابة للنزوح الداخلي، و28 مليون دولار أمريكي للسودان للمساعدات الغذائية في خضم النزاع المسلح. ومع استمرار مواجهة المجتمعات المحلية للنزاع والصدمات المناخية والتحديات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، من المرجح أن تظل السلف المقدمة من حساب الاستجابة العاجلة حاسمة في دعم العمليات.

67- وبموجب المادة 3-4 من النظام المالي، يحدد المجلس مستوى مستهدفاً لحساب الاستجابة العاجلة لفترة مالية ما. ولا يمثل الهدف السنوي لحساب الاستجابة العاجلة التزاماً من جانب الدول الأعضاء، ولكنه يعمل بمثابة إشارة لتعبئة الموارد. وينبغي الحفاظ على المستوى المستهدف من خلال المساهمات المباشرة من الجهات المانحة، وعندما يكون ذلك ممكناً، سداد السلف المقدمة إلى العمليات أو الأنشطة المؤهلة. وإذا انخفض رصيد حساب الاستجابة العاجلة عن الحد الأدنى البالغ 85 مليون دولار أمريكي، وهو متوسط تكلفة ثلاثة أشهر من احتياجات مليوني شخص، يوجه البرنامج نداءً محدداً إلى الجهات المانحة.

68- ومع الطلب المرتفع المستمر بأن يتخذ البرنامج إجراءات استباقية للأنشطة المنقذة للحياة، يسعى البرنامج إلى الحصول على موافقة المجلس على الحفاظ على مستوى هدف تدبير موارد حساب الاستجابة العاجلة عند 400 مليون دولار أمريكي لعام 2025.

القسم الثالث: السياق البرامجي

1-3 المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025

لمحة عامة

69- لا يزال العالم يواجه أكبر أزمة غذائية وتغذوية في التاريخ الحديث، مدفوعة بالنزاعات وانعدام الأمن وأزمة المناخ والصدمات الاقتصادية. ويتفاقم التحدي بسبب النقص الحاد في التمويل الإنساني. وإزاء هذه الخلفية، يتوقع البرنامج أن تصل متطلباته التشغيلية لعام 2025 إلى 16.9 مليار دولار أمريكي³² لمساعدة 123 مليون شخص من خلال 86 عملية في أكثر من 120 بلدا وإقليما.

70- وإدراكا منه أن الموارد المخصصة لعام 2025 لن تكفي لتلبية تلك الاحتياجات، وضع البرنامج خطة تنفيذ مؤقتة على المستوى العالمي، تعكس توقعات المنظمة لكيفية استخدام الموارد التي تتوقع تلقيها خلال العام. وستدعم خطة التنفيذ المؤقتة للبرنامج بقيمة 8.8 مليار دولار أمريكي لعام 2025 ما يصل إلى 98 مليون مستفيد في جميع أنحاء العالم.

المتطلبات التشغيلية لعام 2025

71- توضع المتطلبات التشغيلية لعام 2025 لكل عملية قطرية على أساس الاحتياجات التي تغطيها الخطط الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي،³³ إلى جانب التغييرات المتوقعة الناشئة عن وثائق الميزانية الأخرى قيد الإعداد أو التتبع المستقبلي. ويجمع البرنامج متطلبات العمليات القطرية على المستويين الإقليمي والعالمي عند تقديم إجمالي المتطلبات التشغيلية المتوقعة.

72- وبالنسبة لعام 2025، فإن توزيع المتطلبات التشغيلية عبر مكاتب البرنامج الإقليمية الستة يعكس بشكل وثيق توزيع عام 2024، على النحو الموضح في الجدول ثالثا-1. ويمكن أن يعزى الانخفاض البالغ 1.1 مليار دولار أمريكي في المتطلبات التشغيلية مقارنة بعام 2024 أساسا إلى ثلاثة بلدان - الجمهورية العربية السورية ولبنان وأوكرانيا - والتي تقع جميعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا تزال تلك المنطقة تمثل ما يقرب من ثلث المتطلبات لعام 2025، بمبلغ 4.9 مليار دولار أمريكي من الإجمالي البالغ 16.9 مليار دولار أمريكي. وللحصول على معلومات مفصلة عن المتطلبات التشغيلية لمكاتب البرنامج القطرية، انظر الملحق السادس.

الجدول ثالثا-1: المتطلبات التشغيلية بحسب المنطقة، 2024 و2025				
المتطلبات التشغيلية لعام 2025		المتطلبات التشغيلية لعام 2024*		المكتب الإقليمي
(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	
15	2 457	14	2 605	آسيا والمحيط الهادئ
29	4 914	32	5 683	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية
16	2 743	15	2 784	أفريقيا الغربية
11	1 821	11	1 896	أفريقيا الجنوبية
23	3 883	22	3 907	أفريقيا الشرقية
6	1 072	6	1 111	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
100	16 890	100	17 986	المجموع

* على النحو الوارد في تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026).

³² اعتبارا من يونيو/حزيران 2024، استنادا إلى المتطلبات التقديرية التي تم جمعها من المكاتب القطرية

³³ وفقا لما تشير إليه اللائحة العامة والنظام الأساسي للبرنامج، يعبر برنامج عمل البرنامج عن ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية التي وافق عليها المجلس، بما في ذلك نتيجات الميزانيات الموافق عليها. وخلافا للمتطلبات التشغيلية، لا يأخذ برنامج العمل في الاعتبار ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة التي لا تزال قيد الإعداد، أو نتيجات الميزانيات التي لم تصدر الموافقة عليها رسميا بعد. انظر الملحق السادس لمزيد من المعلومات عن التوزيع المفصل لبرنامج عمل البرنامج لعام 2025 بحسب المكتب القطري في أغسطس/آب 2024.

73- وبما يتسق مع عام 2024، فإن ما يقرب من 80 في المائة من المتطلبات التشغيلية الموضحة في خطة الإدارة للفترة 2025-2027 تتركز في 20 عملية قطرية. وتشكل أكبر عشر عمليات 56 في المائة (9.4 مليار دولار أمريكي) من إجمالي المتطلبات (الشكل ثالثا-1). وتقع أكبر ثلاث عمليات للبرنامج في اليمن وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تتجاوز متطلبات كل منها مليار دولار أمريكي في عام 2025. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ متطلبات المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للبرنامج بأكمله 1.1 مليار دولار أمريكي.

الشكل ثالثا-1: المتطلبات التشغيلية لعام 2025، أكبر عشر عمليات قطرية



خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025

74- توضح خطة التنفيذ المؤقتة لجميع عمليات البرنامج كيف يعتزم البرنامج استخدام موارده المحدودة لمساعدة المستفيدين الأكثر احتياجا. وتشتمل القيمة الإجمالية المقدرة على توقع مساهمة عالمية لعام 2025 قدرها 8 مليارات دولار أمريكي، واستخدام صافي أرصدة المساهمات المرحلة³⁴ المقدرة بنحو 500 مليون دولار أمريكي، وإيرادات متوقعة قدرها 300 مليون دولار أمريكي من تقديم الخدمات عند الطلب.³⁵

75- وتستند خطة التنفيذ المؤقتة إلى المتطلبات التشغيلية المتوقعة، وتوافر التمويل المتوقع والمقارنات التاريخية للنفقات المخطط لها والفعالية لعمليات البرنامج. ويجري إعدادها قبل تقديم المكاتب القطرية للأرقام الخاصة بخطة التنفيذ الفردية الخاصة بكل منها³⁶ ولذلك توفر أفضل تقدير لخطة عمل البرنامج السنوية لعام 2025.

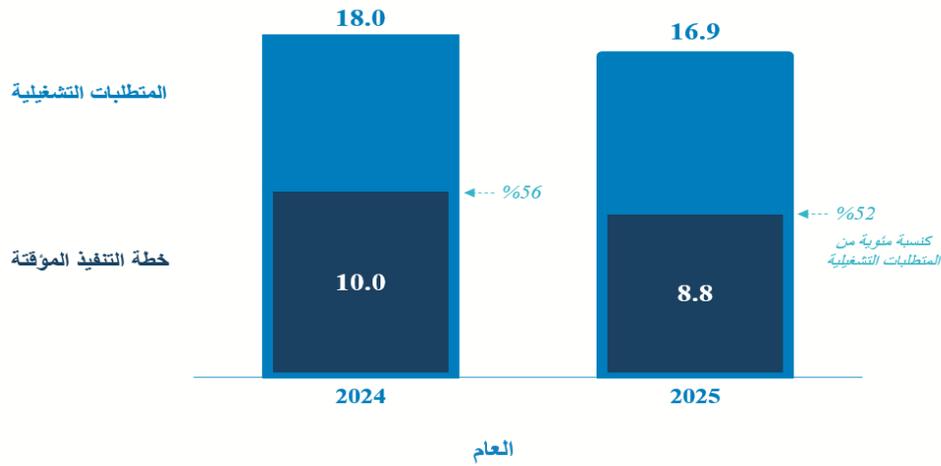
76- وتبلغ قيمة خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025 ما قدره 8.8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 52 في المائة تقريبا من المتطلبات التشغيلية (الشكل ثالثا-2) وتعكس انخفاضا بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2024.

³⁴ الزيادة المتوقعة أو النقصان المتوقع في رصيد الأموال لدى البرنامج من نهاية عام 2024 إلى نهاية عام 2025.

³⁵ خدمات يقدمها البرنامج مقابل الدفع إلى أطراف ثالثة وتتسق مع أغراضه وسياساته وأنشطته.

³⁶ ستقوم المكاتب القطرية بوضع أرقام خطة التنفيذ الأولية لعام 2025 في نهاية عام 2024، عندما تكون مهتأة أكثر لوضع خطط عملها للعام القادم.

الشكل ثالثا-2: المتطلبات التشغيلية
وخطه التنفيذ المؤقتة، 2024-2025 (مليار دولار أمريكي)



2-3 نهج التخطيط في البرنامج

- 77- استجابة للتحديات المتزايدة لناحية تأمين الموارد لعملياته، أصدر البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2023 تعليمات إلى أكبر عملياته القطرية بتنقيح خطط ميزانياتها لعام 2024. وتضمنت التنقيحات تطبيق بيانات محدثة عن الاحتياجات المتغيرة وإعادة تقييم قدرة البرنامج وشركائه وإمكاناتهم ومواردهم لتقديم برامج عالية الجودة في ضوء القيود التشغيلية والمالية. ولا تزال الخطط ذات الأولوية طموحة، ولكنها أكثر واقعية في ما يتعلق بالبيئة التشغيلية والتمويلية الحالية.
- 78- وفي حين أُعيدت معايرة العمليات الرئيسية للبرنامج على أساس مخصص لعام 2024، فقد وضعت مبادئ توجيهية قوية لتنقيح نهج التخطيط في البرنامج وضمان الاتساق على نطاق المنظمة (الإطار 3-1).

الإطار 3-1: نهج التخطيط المنقح للبرنامج

بفعل مستويات الجوع القياسية في العالم، ارتفعت متطلبات البرنامج في حين انخفضت المساهمات. ونتيجة لذلك، اتسعت الفجوة التمويلية في البرنامج بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وعلى المستوى الداخلي، غالباً ما يؤدي ذلك إلى تخطيط ميزانية غير واقعية وسيناريوهات تخطيط من غير المرجح أن تتحقق في بيئة تشغيلية متزايدة التعقيد. وعلى المستوى الخارجي، يطلب الشركاء الذين يقدمون الموارد بشكل متزايد من البرنامج والنظام الإنساني الأوسع نطاقاً ضمان أن تكون النداءات والخطط الإنسانية قائمة على الأدلة وموثوقة وتتمحور حول الناس وتعطي الأولوية لأكثر الناس والمجتمعات المحلية احتياجاً.

واستجابة لذلك، وضع البرنامج نهجاً منقحاً لصياغة خطط ميزانياته وبرامجه القطرية. ويتم تزويد المكاتب القطرية بإطار منهجي ييسر الاتساق عبر المنظمة ويستجيب أيضاً للظروف الخاصة بكل بلد، ويوجه معايرة الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافز القطرية ذات الصلة، مما يساعد المكاتب القطرية على وضع ميزانيات واقعية وتخطيط عمليات تتواءم بشكل أوثق مع قدراتها ومواردها لتقديم برامج عالية الجودة.

ويركز هذا النهج للتخطيط للميزانية على المستوى القطري على المساعدة التي تتوقع المكاتب القطرية أن تكون قادرة على تقديمها، مع مراعاة الاحتياجات القطرية، والاستجابة الجماعية، وقدرة البرنامج وإمكاناته في البلد - أي إمكاناته التشغيلية - والموارد التي يمكن أن تتوقع المكاتب القطرية بشكل معقول تلقيها. وسيتضمن النهج الجديد زيادة التنسيق مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تجنب التداخل وزيادة أوجه التآزر، وتحسين تحليل التحديات والفجوات السياقية، والقيود التشغيلية، والميزة النسبية للبرنامج واتجاهات وتوقعات تمويل الجهات المانحة.

وقد عممت المبادئ التوجيهية لهذا النهج على المكاتب القطرية في الربع الثالث من عام 2024. وستعتمد المكاتب القطرية التي تقوم بإعداد خطط استراتيجية قطرية جديدة - بما في ذلك تلك التي تقدم خططاً استراتيجية قطرية في الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 - نهج التخطيط المنقح، في حين سيطلب من المكاتب القطرية الأخرى التي تتحرف بشكل كبير وغير مبرر عن المبادئ الموضحة في المبادئ التوجيهية المعايرة أن تعدل خططها من خلال تنقيح للميزانية.

3-3 رؤية مستنيرة حول المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المؤقتة

79- يقوم البرنامج باستعراض وإعداد ميزانيته من عدة منظورات، بما في ذلك بحسب مجال التركيز والحصيلة الاستراتيجية وفئة التكاليف. ويقدم هذا القسم رؤية مستنيرة حول كل منظور، واضعا الآثار الناتجة على العمليات في سياقها.

التحليل بحسب مجال التركيز

80- لا تزال الاستجابة للأزمات تشكل مجال التركيز الأساسي للبرنامج، حيث تستأثر بثلاثة أرباع إجمالي المتطلبات التشغيلية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يعطي البرنامج الأولوية لأنشطة الاستجابة للأزمات عندما تكون موارده محدودة. وينعكس هذا الترتيب للأولويات في الجدول ثالثا-2 الذي يوضح ارتفاع الاستجابة للأزمات كنسبة من خطة التنفيذ المؤقتة إلى 77 في المائة وانخفاض بناء القدرة على الصمود إلى 20 في المائة. ومن المتوقع أن يكون حجم أنشطة الاستجابة للأزمات في عام 2024 مماثلا بنسبة 78 في المائة.

81- ويتم التخطيط لأعمال القدرة على الصمود وتنفيذها في جميع عمليات البرنامج القطرية تقريبا. ويُخصص أكثر من نصف خطة التنفيذ المؤقتة للمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لجهود بناء القدرة على الصمود. وعلى نطاق أوسع، يتم تنفيذ أعمال بناء القدرة على الصمود التي يضطلع بها البرنامج على نطاق واسع في المناطق المتضررة من النزاع، مثل أوكرانيا وجنوب السودان وأفغانستان، وفي المناطق التي تواجه تأثيرات المناخ القاسي، مثل منطقة الساحل. ونظرا لأن التوقعات لكلا البيئتين التشغيليتين لا تزال محفوفة بالمخاطر، فإن خطة التنفيذ المؤقتة للبرنامج لأنشطة بناء القدرة على الصمود، بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي، تعكس التزاما قويا بدعم المجتمعات المحلية في الاستعداد للصدمات وعوامل الإجهاد ومواجهتها والتعافي منها.

82- ويواصل البرنامج تنفيذ الأنشطة التي تعالج الأسباب الجذرية في الكثير من العمليات من أجل معالجة العوامل الكامنة التي تساهم في انعدام الأمن الغذائي والفقر. ويخطط خمسة وأربعون مكتبا قطريا لتنفيذ الأنشطة التي تعالج الأسباب الجذرية في برامجه، بمتطلبات تشغيلية إجمالية قدرها 552 مليون دولار أمريكي. وأفاد المكتبان القطريان في باكستان وهندوراس بأعلى الاحتياجات، حيث بلغت 118 مليون دولار أمريكي و79 مليون دولار أمريكي على التوالي، لتقديم المساعدة التقنية للحكومات الإقليمية وتقديم وجبات مدرسية مغذية للبنات والأولاد.

خطة التنفيذ المؤقتة		المتطلبات التشغيلية		مجال التركيز
النسبة المئوية من إجمالي خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025	2025	النسبة المئوية من إجمالي المتطلبات التشغيلية لعام 2025	2025	
(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	
77	6 760	75	12 599	الاستجابة للأزمات
20	1 742	22	3 739	بناء القدرة على الصمود
3	298	3	552	الأسباب الجذرية
100	8 800	100	16 890	المجموع

التحليل بحسب هدف التنمية المستدامة والحصيلة الاستراتيجية

83- تركز الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2022-2025 على خمس حصائل استراتيجية متوائمة مع هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع) وهدف التنمية المستدامة 17 (الشراكات من أجل الأهداف). وتشير الاتجاهات الحالية³⁷ إلى أن التقدم نحو أكثر من 50 في المائة من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة 2030 ليس على المسار

³⁷ الأمم المتحدة، 2023. تقرير أهداف التنمية المستدامة: إصدار خاص لعام 2023 - نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب.

الصحيح، بما في ذلك التقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية المتعلقة بالفقر والجوع والمناخ. وسيطلب التصدي للقصور في نهاية المطاف تفكيراً متجدداً، وربما تحديد الأولويات، في السعي لتحقيق أهداف محددة.

84- ولتعزيز التقدم في إطار خطته الاستراتيجية، وضع البرنامج سلسلة من الأهداف المؤسسية الرفيعة المستوى في إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025. وتحدد هذه الأهداف مستوى طموح البرنامج في إطار الحصائل الاستراتيجية الخمس، حيث تحتوي كل حصيلة على ما بين ثلاثة وخمسة مؤشرات للأهداف الرفيعة المستوى. وعلى المدى المتوسط، سيواصل البرنامج مواجهة قيود التمويل وارتفاع الأسعار وتحديات بشأن الوصول التشغيلي، مما يؤثر على قدرته على تحقيق بعض أهدافه لعامي 2024 و2025. وترد تفاصيل الأهداف الرفيعة المستوى لعام 2025، والتوقعات المتعلقة بتحقيق البرنامج لتلك الأهداف، في الملحق السادس.

85- وعلى النحو الذي ينعكس في الجدول ثالثاً-3، فإن غالبية المتطلبات التشغيلية (67 في المائة) وخطه التنفيذ المؤقتة (69 في المائة) مخصصة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذية العاجلة في إطار الحصيلة الاستراتيجية 1. وفي عام 2023، وهو العام الأول الذي قدم فيه البرنامج تقاريره وفقاً لإطار النتائج المؤسسية الحالي، كانت 70 في المائة من النفقات التشغيلية مرتبطة بهذه الحصيلة، ومن المقرر أن تكون النسبة مماثلة (68 في المائة) في عام 2024.

الجدول ثالثاً-3: المتطلبات التشغيلية وخطه التنفيذ المؤقتة بحسب هدف التنمية المستدامة والحصيلة الاستراتيجية، 2025				
هدف التنمية المستدامة	الحصيلة الاستراتيجية	المتطلبات التشغيلية		خطة التنفيذ المؤقتة
		(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي) (نسبة مئوية)
2	1- تحسين قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية العاجلة	11 354	67	6 109
	2- تحقيق الناس حصائل أفضل في مجال التغذية والصحة والتعليم	2 373	14	1 082
	3- امتلاك الناس لسبل كسب عيش محسنة ومستدامة	1 484	9	660
17	4- تعزيز البرامج والنظم الوطنية	507	3	288
	5- زيادة كفاءة وفعالية الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية	1 172	7	661
المجموع		16 890	100	8 800

التحليل بحسب طريقة التحويل وفئة التكاليف

86- يبين الجدول ثالثاً-4 طرائق التحويل الأربع التي يستخدمها البرنامج والتكاليف المرتبطة بكل منها.

الجدول ثالثاً-4: المتطلبات بحسب طريقة التحويل، 2025				
فئة التكاليف	التحويلات والتكاليف المرتبطة بها	المتطلبات التشغيلية		خطة التنفيذ المؤقتة
		2025	النسبة المئوية من إجمالي تكاليف التحويلات	2025
		(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي) (نسبة مئوية)
التحويلات	الأغذية	6 503	47	3 750
	التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع	5 546	39	2 331
	النقد	3 708	26	1 521
	قسائم القيمة	1 550	11	664
	قسائم السلع	288	2	146
	تعزيز القدرات	1 008	7	496
	تقديم الخدمات	1 050	7	586
	المجموع		14 107	100

الجدول ثالثا-4: المتطلبات بحسب طريقة التحويل، 2025					
خطة التنفيذ المؤقتة		المتطلبات التشغيلية		التحويلات والتكاليف المرتبطة بها	فئة التكاليف
النسبة المئوية من إجمالي تكاليف التحويلات	2025	النسبة المئوية من إجمالي تكاليف التحويلات	2025		
(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)	(نسبة مئوية)	(مليون دولار أمريكي)		
	658		1 115	تكاليف التنفيذ	تكاليف التنفيذ
	7 821		15 222		إجمالي التكاليف التشغيلية المباشرة
	460		671	تكاليف الدعم المباشرة	تكاليف الدعم المباشرة
	8 281		15 893		إجمالي التكاليف المباشرة
	519		997	تكاليف الدعم غير المباشرة	تكاليف الدعم غير المباشرة
	8 800		16 890		المجموع

تكاليف التحويلات

تحويلات الأغذية

87- ستظل المساعدة الغذائية العينية الطريقة الأساسية للتحويل في عام 2025، حيث ستشكل أكثر من نصف إجمالي تكاليف التحويلات في خطة التنفيذ المؤقتة، بما يتماشى مع أرقام عام 2024. ومن المتوقع أن تشكل الأسواق المحلية والإقليمية ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي الكمية التي يتم توريدها، من حيث الكمية والقيمة. والحبوب والبقول هما السلعتان المقرر توريد أكبر نسبة منهما من خلال الشراء على المستويين المحلي والإقليمي، إلى جانب الحصص الغذائية المعبأة مسبقا، ومعظمها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا.

88- وسيواصل البرنامج جهوده في مشروع التتبع والتعقب. ويجري تقييم عمليات التتبع الحالية لتحديد فرص لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والحلول المتقدمة التي تضمن رؤية ودقة وكفاءة أفضل على طول سلسلة الإمداد. وسيغطي المشروع جميع التحركات - النقل والتخزين والتوزيع - للسلع الغذائية العينية والقسائم والمواد غير الغذائية، من الشراء إلى التوزيع، بما يتماشى مع نظام قوي لإدارة الهوية. وتوسيعا لإطار ضمان النقد القوي الخاص به، سينفذ البرنامج ممارسات تحقق شاملة لتحويلات الأغذية العينية مماثلة لتلك المعمول بها بالفعل للتحويلات القائمة على النقد باستخدام التكنولوجيات الرقمية القائمة لعمليات التحويلات القائمة على النقد من أجل زيادة رقمنة عمليات تسليم الأغذية العينية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية.

89- وإقرارا منه بأن تحويل ممارساته في مجال الشراء يشكل ضرورة استراتيجية، ينفذ البرنامج مبادرات تهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والاستدامة في تقديمه للمساعدة الغذائية. وتشمل الجهود رقمنة الخطوات اليدوية في عملية الشراء، على النحو المبين في المبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية. وبينما يتوقع البرنامج ارتفاعات محتملة في أسعار السلع في عام 2025، فإنه يتوقع أن تعمل عملية الشراء التي خضعت للتحويل، بتركيزها على الكفاءة التشغيلية، ورؤى السوق وإدارة المخاطر، على تخفيف هذه الآثار، مما يؤدي إلى شراء أكثر فعالية من حيث التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج على تحقيق الاستدامة البيئية من خلال وضع استراتيجيات تقلل البصمة الكربونية لسلاسل الإمداد الخاصة به وتعزيز التكنولوجيات الخضراء وممارسات الكفاءة.

التحويلات القائمة على النقد

90- يعمل البرنامج بنشاط على تعزيز استخدام التحويلات القائمة على النقد، وخاصة التحويلات النقدية غير المقيدة، كلما أمكن ذلك، مما يوفر للناس طرقا مرنة لتلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية باستخدام النقد أو قسائم القيمة. ويمكن ذلك الناس من خلال مزيد من الخيارات والمرونة لتلبية احتياجاتهم المحددة. ولا تزال التحويلات القائمة على النقد مكونا أساسيا في عمليات البرنامج. وتعكس خطة التنفيذ المؤقتة لعام 2025 هذا الالتزام، حيث تمثل التحويلات القائمة على النقد وقسائم السلع 33 في المائة من إجمالي تكاليف التحويلات - وهي نسبة أقل قليلا مقارنة بنسبة المتطلبات التشغيلية لعام 2025 البالغة 39 في المائة نتيجة البيئة التشغيلية وتوافر التمويل واحتياجات المستفيدين والوصول إلى الأسواق.

91- وتمكّن سياسة النقد التي وافق عليها المجلس في دورته السنوية لعام 2023 البرنامج من تحقيق أكبر أثر لطريقته بشأن التحويلات القائمة على النقد، وخاصة من خلال توجيه التحويلات إلى النساء كوسيلة لتحقيق حصائل أفضل للأسر. وتؤكد هذه السياسة من جديد التزام البرنامج باستخدام أكثر الطرائق فعالية لكل بيئة، وضمان أن يلبي الناس احتياجاتهم من الأغذية والتغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. ويعمل البرنامج على تبسيط العمليات لإشراك مقدمي الخدمات المالية، وتقديم خيارات أفضل للحصول على المساعدة وتعزيز الشمول المالي الرقمي.

قسائم السلع

92- يستخدم البرنامج قسائم السلع حيثما تكون أكثر طرائق التحويل فعالية، مثلاً في البيئات غير المستقرة أو المناطق التي يصعب الوصول إليها، أو أثناء حالات الطوارئ عندما تكون الاحتياجات ملحة ويكون التسليم السريع ضرورياً، أو عندما يمثل التعاون مع مشغلي السوق أفضل خيار لمساعدة المستفيدين. وبالنسبة لعام 2025، تبلغ المتطلبات التشغيلية لقسائم السلع 288 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 2 في المائة من إجمالي التحويلات. وقد انخفض استخدام قسائم السلع بنحو 17 في المائة مقارنة بعام 2024، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض المتطلبات في أفغانستان والعراق.

تعزيز القدرات

93- تشتمل تحويلات تعزيز القدرات على مبادرات مثل نشر المعلومات، والتواصل، والتنقيف بموجب تدخلات مواضيعية أو قطاعية مختلفة تهدف إلى سد الفجوات في المهارات على المستوى الأسري أو المجتمعي أو المؤسسي. ويمكن أن تشتمل هذه التحويلات أيضاً على تزويد المستفيدين بالأدوات والمعدات، والإشراف التقني والدعم الهندسي لبناء البنية الأساسية لسبل كسب العيش كجزء من أنشطة إنشاء الأصول وسبل كسب العيش.

94- وفي السنوات الأخيرة، زادت عمليات تعزيز القدرات باستمرار كنسبة من إجمالي تحويلات البرنامج، حيث وصلت إلى 496 مليون دولار أمريكي، أو 7 في المائة من إجمالي التحويلات في خطة التنفيذ المؤقتة.

تقديم الخدمات

95- سيواصل البرنامج دعم إصلاح وتماسك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال تقديم الخدمات المكلف بها، مثل خدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ومجموعتي الخدمات اللوجستية والاتصالات في حالات الطوارئ، والخدمات عند الطلب، مثل تلك المتعلقة بشراء ونقل الأغذية والوقود.

96- وفي عام 2025، من المتوقع أن تشكل الخدمات عند الطلب النسبة الأكبر من أنشطة تقديم الخدمات، حيث سنبلغ 47 في المائة (274 مليون دولار أمريكي) من خطة التنفيذ المؤقتة لتقديم الخدمات. ويعكس ذلك الطلب المتوقع على خبرة البرنامج. ومن المتوقع أن يستمر تقديم الخدمات المتعلقة بالأغذية والتحويلات القائمة على النقد في اتجاهه التصاعدي، مدفوعاً بطلبات الحكومات. وعلى العكس من ذلك، من المتوقع حدوث انخفاض في شراء الأسمدة ونقلها.

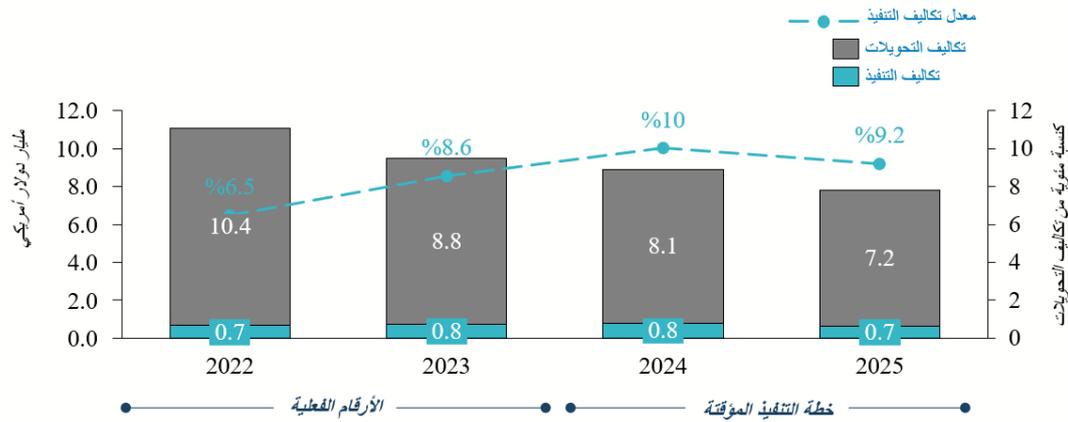
97- وخدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة التي يديرها البرنامج هي الخدمة المكلف بها الأكثر استخداماً التي يقدمها البرنامج للشركاء الإنسانيين والإنمائيين، حيث تشكل 44 في المائة (257 مليون دولار أمريكي) من إجمالي خطة التنفيذ المؤقتة لتقديم الخدمات. وتمثل مجموعتنا الخدمات اللوجستية والاتصالات في حالات الطوارئ مجتمعين 9 في المائة (55 مليون دولار أمريكي). وستستمر هذه الخدمات في عام 2025 بينما يركز البرنامج على تحسين جودتها وضمان استمرار تلبية احتياجات شركائه بمعدلات عالية من الرضا.

تكاليف التنفيذ

98- تغطي تكاليف التنفيذ الأنشطة التي تُجرى في المكاتب الميدانية، بما في ذلك المكاتب الفرعية ومكاتب المناطق، وتكاليف التوظيف، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات، والرصد، والتقييمات، وغير ذلك من الجوانب التشغيلية التي يمكن أن تُعزى إلى حصائل استراتيجية فردية في إطار كل خطة استراتيجية قطرية. ويوضح الشكل ثالثاً-3 الاتجاه التاريخي لتكاليف

التنفيذ والمعدلات التي تم بها حساب هذه التكاليف³⁸ كنسبة مئوية من إجمالي تكاليف التحويلات، منذ عام 2022. وبشكل عام، ظل معدل تكاليف التنفيذ مستقرا، وكانت هناك زيادات طفيفة في عامي 2023 و2024 بسبب استثمارات البرنامج في خطط عمل الضمانات. ومن المتوقع أن تنخفض تكاليف التنفيذ في عام 2025 بعد الانخفاض المتوقع في التحويلات، ولكن سيتم تخصيص 658 مليون دولار أمريكي لضمان مستويات كافية من أنشطة التقييم والرصد وفقا لخطط الضمانات.

الشكل ثالثا-3: تكاليف التنفيذ كنسبة مئوية من تكاليف التحويلات، 2022-2025



تكاليف الدعم المباشرة

- 99- تُدار تكاليف الدعم المباشرة على المستوى القطري وتدعم بشكل مباشر أنشطة متعددة تتعلق بتحويل المساعدة وتنفيذ البرامج.
- 100- وفي حين تراوحت القيمة الإجمالية لتكاليف الدعم المباشرة حول 500 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات العديدة الماضية (الشكل ثالثا-4)، فإن تقدير تكاليف الدعم المباشرة البالغ 558 مليون دولار أمريكي لعام 2024 يعكس إعطاء البرنامج الأولوية لخطته بشأن الضمانات مع مستويات أقل من الموارد المتوقعة. ويمكن أن يُعزى الانخفاض المقرر في تكاليف الدعم المباشرة في عام 2025 جزئيا إلى تدابير خفض التكاليف التي يتخذها البرنامج في العمليات القطرية.
- 101- ويتم حساب معدل تكاليف الدعم المباشرة لكل خطة استراتيجية قطرية كنسبة مئوية من التكاليف التشغيلية المباشرة، والتي تشمل تكاليف التحويلات والتنفيذ، ويعتمد على حجم العملية، والطرائق المستخدمة، والإطار التشغيلي، والبيئة الاقتصادية المحلية. ويتراوح معدل تكاليف الدعم المباشرة على نطاق واسع بين البلدان، من 1 في المائة في البلدان ذات العمليات الكبيرة إلى أكثر من 30 في المائة في البلدان ذات العمليات الصغيرة جدا.

الشكل ثالثا-4: تكاليف الدعم المباشرة كنسبة مئوية من التكاليف التشغيلية المباشرة، * 2022-2025



* باستثناء تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.

³⁸ بالنسبة لكل نشاط من أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية، يتم تطبيق معدل محدد لحساب تكاليف التنفيذ. ويتم حساب المعدلات الموضحة في الشكل ثالثا-3 على المستوى العالمي ولا تخص أي نشاط بعينه من أنشطة الخطط الاستراتيجية القطرية.

تكاليف الدعم غير المباشرة

102- تشمل المتطلبات التشغيلية الإجمالية على تكاليف الدعم غير المباشرة المحسوبة باستخدام معدل تكاليف الدعم غير المباشرة القياسي البالغ 6.5 في المائة المطبق على جميع ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية باستثناء تلك المخصصة لتقديم الخدمات عند الطلب. ويصف القسم الرابع من هذه الوثيقة بالتفصيل ميزانية تكاليف الدعم غير المباشرة والمعدل المقترح لها والإيرادات المتوقعة لتكاليف الدعم غير المباشرة.

4-3 التكاليف لكل مستفيد

103- يخطط البرنامج لمتطلباته التشغيلية بحيث يحقق أقصى كثافة للمساعدة³⁹ المقدمة للمستفيدين. ومع ذلك، ونظرا للفجوة التمويلية، يتعين على البرنامج إعطاء الأولوية لعدد المستفيدين الذين يساعدهم، و/أو مدة تقديم المساعدة و/أو حجم المساعدة المقدمة وكفايتها التغذوية. وفي عام 2025، ستوفر المتطلبات التشغيلية المساعدة لنحو 123 مليون مستفيد، في حين تهدف خطة التنفيذ المؤقتة إلى مساعدة 98 مليون مستفيد - أي أقل بنسبة 20 في المائة. ويبين الجدول ثالثا-5 أن متوسط التكاليف السنوية لكل مستفيد⁴⁰ في عام 2025 يقدر بنحو 104 دولارات أمريكية للمتطلبات التشغيلية و67 دولارا أمريكيا لخطة التنفيذ المؤقتة - أي انخفاض بنسبة 35 في المائة. وسوف يترجم هذا الانخفاض إلى مساعدة أقل لعدد متوقع أقل من المستفيدين.

104- والمكون الرئيسي للتكاليف السنوية لكل مستفيد هو تكاليف التحويلات، التي تتألف من مجموع القيمة النقدية للمواد الغذائية أو النقود أو الخدمات المقدمة والتكاليف المرتبطة بإجراء التحويلات للمستفيدين. وفي عام 2025، من المتوقع أن تشكل تكاليف التحويلات 84 في المائة من إجمالي المتطلبات التشغيلية و81 في المائة من إجمالي خطة التنفيذ المؤقتة.

الجدول ثالثا-5: المتطلبات التشغيلية وخطة التنفيذ المؤقتة التكاليف السنوية لكل مستفيد، 2025		
المؤشر	المتطلبات التشغيلية	خطة التنفيذ المؤقتة
القيمة بالدولار الأمريكي*	16.9 مليار	8.8 مليار
المستفيدون المتوقعون	123.4 مليون	98 مليون
التكاليف السنوية لكل مستفيد	104 دولارات أمريكية	67 دولارا أمريكيا

* تشمل المتطلبات التشغيلية الإجمالية وخطة التنفيذ المؤقتة الموضحة هنا على تعزيز القدرات وتقديم الخدمات، والتي لا تؤدي إلى تحويلات مباشرة إلى المستفيدين من المستوى 1.

105- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن التكاليف لكل مستفيد، بما في ذلك التكاليف اليومية لكل مستفيد ومتوسط مدة المساعدة، في الملحق السادس.

5-3 الأولويات الشاملة



³⁹ كثافة المساعدة تعكس مدة المساعدة المقدمة لمستفيد واحد وقيمة المساعدة اليومية بالغمرام أو السرعات الحرارية أو المبلغ المالي المقدم لعدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم.

⁴⁰ بالإضافة إلى قيمة التحويلات وتكاليف التحويلات، فإن إجمالي التكاليف لكل مستفيد يشمل على جميع التكاليف المرتبطة بالتنفيذ والدعم المباشر وغير المباشر.

- 106- **إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** شرط ضروري للقضاء التام على الجوع وإنقاذ الأرواح وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وفي عام 2025، سيركز البرنامج على تعزيز النهج الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمله. وسيتم نشر أداة المساواة عن المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق النتائج، والتي تقيس الأداء في المسائل الشاملة، على المكاتب القطرية التي تعمل على وضع خطط استراتيجية قطرية جديدة. وستكون الأداة مكوناً أساسياً في حزمة الجيل الثالث الجديدة من الخطط الاستراتيجية القطرية، حيث تدعم المكاتب القطرية في تصميم البرامج التي تساهم في المساواة بين الجنسين، وضمان تخصيص الموارد الكافية لتلك البرامج ورصد كيف تحقق الاستثمارات النتائج الجنسانية على مدى تنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. كما سيعمل البرنامج على تعزيز نهجه الذي يحدث تحولاً في المنظور الجنساني من خلال العمل مع المجتمعات المحلية والشركاء لحويل الأعراف الاجتماعية التي تديم عدم المساواة. وعلى سبيل المثال، من خلال أنشطة رسائل التغيير السلوكي في قطاع التغذية، يمكن أن يدعم البرنامج المجتمعات المحلية في فهم من يأكل المقدار الأقل، ومن يأكل أخراً، ومن يأكل الأغذية الأقل تغذية ولماذا.
- 107- وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز جمع البيانات وتحليلها بشكل أكبر، وإضفاء الطابع المؤسسي على المؤشرات الجنسانية الجديدة في إطار النتائج المؤسسية وتوسيع الأساليب والنهج، بما في ذلك المنهجيات النوعية، لتحسين قدرة البرنامج على فهم ومعالجة الروابط المعقدة بين انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين. وسيواصل البرنامج نشر برنامج إصدار شهادات المساواة بين الجنسين في مكاتب قطرية إضافية. ويدعم هذا البرنامج المكاتب القطرية في اتباع نهج عملي لتحقيق معايير المساواة بين الجنسين الأساسية، وبالتالي تعزيز العمليات والقدرة على النهوض بتعميم المنظور الجنساني. وأخيراً، سيتم نشر أدوات وإرشادات مخصصة بشأن العنف الجنساني على نطاق المنظمة، وتوفير التدريب المحدد بحسب الحاجة. وفي الوقت نفسه، سيمضي البرنامج قدماً في اتخاذ إجراءات ملموسة استجابة للتوصيات الصادرة عن التقييم المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسين بهدف تحسين وتنظيم أنشطة الوقاية والاستجابة على نطاق المنظمة.
- 108- **الحماية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين.** يلتزم البرنامج بتحسين جهوده المتعلقة بحماية الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم من خلال المواءمة المستمرة بين تحليل مخاطر الحماية وتحليل النزاعات، والمواءمة المستمرة بين تقييم المخاطر المراعية للنزاعات وتحليل المنظور الجنساني. وسيكون النشر المستمر للأداة المتكاملة لتحليل السياق الشامل وتقييم المخاطر المحرك الأساسي لهذه المواءمة. وسيساهم التطبيق الفعال للأداة في برامج أكثر أماناً وفعالية وشمولاً من خلال ضمان أن توفر استجابة البرنامج بيئة وقائية للأفراد والمجموعات في المجتمعات المحلية المتضررة التي يخدمها، وتخفيف المخاطر التي تواجههم وتلبية متطلباتهم الفردية في الوقت نفسه. وسيواصل البرنامج نشر استراتيجية مشاركة المجتمعات المحلية من أجل المساواة أمام الأشخاص المتضررين، والبناء على خطط العمل القطرية الحالية وتنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة العالية الجودة لمجموعة متنوعة من الأصوات في التأثير على البرمجة وصنع القرار وتعزيزهما.
- 109- **الاستدامة البيئية.** في بيئة تتسم بميزانيات آخذة في التقلص، يواجه البرنامج تحدياً في الحفاظ على البنية التحتية القوية للدعم التقني الذي يحتاج إليه لتنفيذ إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية ومواصلة تقدير المخاطر البيئية والاجتماعية في جميع عملياته وبرامجه القطرية. ورهنا بتوافر التمويل في عام 2025، سيواصل البرنامج دعم مكاتبه القطرية وشركائه في تقييم وتخفيف الآثار السلبية المحتملة للبرامج القطرية على البيئة الطبيعية والنهوض بالاستدامة البيئية في جميع عملياته، بما يتماشى مع الالتزامات الواردة في سياسته البيئية وخطته الاستراتيجية.
- 110- وستؤكد الأنشطة ذات الصلة الممولة بموجب خطة الإدارة للفترة 2025-2027 على التعزيز المستمر والمتوازن للقدرة الاستشارية التقنية من أجل الضمانات البيئية والاجتماعية في المناطق حيث ينفذ البرنامج البرامج؛ وتدريب موظفي المكاتب الإقليمية والقطرية على تقييمات المخاطر البيئية؛ والتقدير المستهدف للمخاطر البيئية والاجتماعية في العمليات المحتمل أن تكون عالية المخاطر. وسيتم استعراض التوصيات المنبثقة عن تقييم السياسة البيئية للبرنامج وتنفيذ رد الإدارة. وسيتم تنفيذ نظام لتتبع الاستدامة البيئية وربطه باستعراض وتحسين إطار النتائج المؤسسية للبرنامج.
- 111- **إدماج التغذية.** في عام 2025، ستعزز دائرة التغذية وجودة الأغذية دعمها الاستراتيجي للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من أجل تحقيق أقصى أثر لبرامج البرنامج على الأنماط الغذائية وسوء التغذية، بما يتماشى مع استراتيجية التغذية الجديدة. وسيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز وصول البرنامج بين الفئات السكانية الأكثر عرضة لمخاطر سوء التغذية، بما في ذلك

النساء والبنات من الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وبالتالي تحقيق أفضل آثار تغذوية لحافظة البرنامج. وسيشمل هذا تمكين التنفيذ الناجح لخطة الانتقال المشتركة المتعلقة بسوء التغذية الحاد التي صاغها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبرنامج واليونيسف، ونهج مشترك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها لتحسين حلول الأغذية المحلية، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز الكفاية التغذوية لمساعدات البرنامج من خلال إنشاء فرقة عمل جديدة رفيعة المستوى. كما سيعطي البرنامج الأولوية لتنفيذ استراتيجيته الجديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، وتحسين المساهمة التي يقدمها من خلال مشاركته في الحماية الاجتماعية والاستجابة لحالات الطوارئ. وسيزود هذا النهج الشامل المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بالأدوات والخبرة اللازمة لتنفيذ البرمجة الفعالة، وتحسين التغذية والأنماط الغذائية والصحة والقدرة على الصمود في نهاية المطاف للسكان الذين يخدمهم البرنامج.

القسم الرابع: دعم البرامج وتسيير الأعمال

1-4 لمحة عامة

112- تشمل عمليات دعم البرامج وتسيير الأعمال في البرنامج أنشطة تديرها شعب المقر، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية التي تدعم خطة التنفيذ المؤقتة للمنظمة، والتي يتم تخصيص ميزانيتها وتمويلها من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية. كما تقدم عمليات دعم البرامج وتسيير الأعمال الدعم إلى أنشطة ممولة من خارج الميزانية مثل توفير الخدمات المشتركة للأمم المتحدة التي يُكلف البرنامج بتقديمها. وبما يعكس انخفاضا عاما في الموارد، وبالتالي انخفاضا في مستوى النشاط التشغيلي، فإن ميزانية دعم البرامج وتسيير الأعمال في عام 2025 تتقلص بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2024.

113- وأكبر مكون في دعم البرامج وتسيير الأعمال هو ميزانية دعم البرامج والإدارة، والتي تغطي الأنشطة الأكثر أهمية للبرنامج لدعم العمليات والوفاء بالتزاماته في مجال الحوكمة ومسؤولياته الائتمانية. وستدعم ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة البالغة 480 مليون دولار أمريكي لعام 2025 العمليات في البيئات المعقدة في الوقت الذي يواصل فيه البرنامج الانتقال إلى ميزانية أكثر استقرارا واستدامة.

114- وفي منتصف عام 2023، ومع ظهور علامات تشير إلى مساهمات أقل من المتوقع، بدأ البرنامج في اتخاذ خطوات لخفض النفقات مقابل ميزانية موافق عليها لدعم البرامج والإدارة بقيمة 576.3 مليون دولار أمريكي. وإدراكا لعدم إمكانية تحقيق توقعات المساهمات لعام 2024 كما وردت في خطة الإدارة للفترة 2024-2026، اتخذت المنظمة إجراءات أخرى لخفض نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2024. وفي منتصف عام 2024، وافق المجلس التنفيذي على ميزانية منقحة لدعم البرامج والإدارة بقيمة 528 مليون دولار أمريكي وحث البرنامج على تحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف تصل إلى 40 مليون دولار أمريكي، بما يتماشى مع خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 483 مليون دولار أمريكي. وبمبلغ 483 مليون دولار أمريكي، تمثل خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 انخفاضا بنسبة 14.6 في المائة عن مستوى عام 2023.

الجدول رابعا-1: الميزانية الشاملة (مليون دولار أمريكي)

المجموع	العمليات البرامجية	دعم البرامج وتسيير الأعمال							النسبة المئوية للتغير
		المجموع	الأنشطة المباشرة	خدمات أخرى	الميزانية الأساسية				
					المجموع	الالتزامات والحسابات الخاصة	العلاقات المؤسسية الخاصة	دعم البرامج والإدارة	
9 003.5	8 146.4	857.1	134.6	27.3	695.2	167.8	47.4	480.0	2025
10 209.9	9 314.3	895.6	131.8	34.2	729.6	142.5	104.5	482.6	*2024
(1 206.4)	(1 167.9)	(38.5)	2.8	(6.9)	(34.4)	25.3	(57.1)	(2.6)	التغير
(12)	(13)	(4)	2	(20)	(5)	18	(55)	(1)	النسبة المئوية للتغير

* تستند ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 إلى خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة المقدمة في تحديث خطة البرنامج للإدارة (2024-2026). كما تم تحديث الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة (انظر الملحق الخامس).

** تستند ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية إلى خطة التنفيذ المؤقتة باستثناء الأنشطة المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة.

115- وتُصنف الأنشطة المدرجة في ميزانية دعم البرامج وتسيير الأعمال على أنها أنشطة أساسية أو خدمات أخرى أو أنشطة مباشرة.

116- و"الأنشطة الأساسية" بالغة الأهمية لتنفيذ خطة التنفيذ السنوية للبرنامج بكفاءة وفعالية والوفاء بالالتزامات المؤسسية. وتشمل هذه الأنشطة العمليات المتكررة اليومية الضرورية للحفاظ على سير وظائف البرنامج بسلاسة، والاستثمارات لمرة واحدة للتصدي للمخاطر المؤسسية النظامية وتحسين الكفاءة من خلال التكنولوجيات والعمليات والأساليب الجديدة، والأنشطة التكميلية

الممولة خارجياً. ويرجع الانخفاض بنسبة 5 في المائة في الميزانية الأساسية لعام 2025 أساساً إلى تقلص كبير في الاستثمارات مرة واحدة التي تمولها المبادرات المؤسسية الحاسمة.

117- وتشمل فئة "خدمات أخرى" الأنشطة العرضية أو التكميلية أو التقديرية التي تُكْمِل الأنشطة الأساسية أو تقدم خدمات بشأن الشؤون الإدارية والإدارة إلى كيانات غير تابعة للبرنامج. وأكبر نشاط في هذه الفئة هو إدارة البرنامج لوكالة القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر.

118- و"الأنشطة المباشرة" هي تلك التي يخطط لها ويديرها المقر، ولكن يمكن ربطها مباشرة بأنشطة تشغيلية أو أنشطة دعم أخرى من خلال محرك للتكاليف مثل عدد الموظفين أو كمية السلع. ومن الأمثلة على الأنشطة المباشرة توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتوريد الأغذية وإدارة خدمات بيانات المستفيدين.

2-4 الميزانية الأساسية

مكونات الميزانية الأساسية ومصادر التمويل

119- تتضمن الميزانية الأساسية ثلاث مكونات، ولكل منها مصدر تمويل مناسب:

◀ ميزانية دعم البرامج والإدارة، الممولة من تكاليف الدعم غير المباشرة: تغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة أساساً التكاليف المتكررة للمقر العالمي والتكاليف الأساسية للمكاتب القطرية. ويقدم القسم 1-3 لمحة عامة شاملة عن الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة لعام 2025.

◀ المبادرات المؤسسية الحاسمة، الممولة من الاحتياطات مثل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة أو من صناديق داخلية أخرى مثل الجزء غير المخصص من الصندوق العام: تركز المبادرات المؤسسية الحاسمة على التغيير التنظيمي أو المبادرات التحويلية، وتتواءم مع الأولويات التي يحددها فريق القيادة وهي جهود لمرة واحدة (انظر الملحق الثالث).

◀ الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة، الممولة من المساهمات واسترداد التكاليف: تقع الصناديق الاستثمارية خارج نطاق البرامج التشغيلية العادية للبرنامج، ولكنها تتماشى مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها. ويتم إنشاء حسابات خاصة لإدارة المساهمات الخاصة وخدمات الأعمال وأنشطة الدعم على أساس غير ربحي. وتشمل فئة "مصادر التمويل الأخرى" المدرجة في فئة "الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة وغيرها" في الجدول رابعاً-1 على الصندوق العام والمساهمات العينية المخصصة لأغراض مؤسسية محددة، مثل المساهمة العينية في الاستخدام المجاني لمباني مقر البرنامج. ويرد تحليل مفصل للصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة في الملحق الرابع.

أولويات الإدارة المؤسسية

120- تسترشد عملية تخطيط ميزانية البرنامج بالخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وتسترشد وتتشكل الميزانية الأساسية لعام 2025 بالأولويات المؤسسية التي تحددها المديرية التنفيذية وفريق القيادة، وتستند إلى الرؤية الاستراتيجية للمديرية التنفيذية والإجراءات المتخذة في عامي 2023 و2024 لتحقيق هذه الرؤية. وهناك أربع أولويات لعام 2025:

◀ الحفاظ على قوة البرنامج في الاستجابة لحالات الطوارئ مع التركيز بشكل أدق على القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ: يجب الحفاظ على خبرة البرنامج وقدراته في مجال الخدمات اللوجستية والمساعدات الغذائية الطارئة من أجل تلبية المستوى غير المسبوق من الاحتياجات العالمية. وفي الوقت نفسه، سيركز البرنامج على تحسين عرضه البرامجي، وضمان القدرة الكافية على التنفيذ، وتحديد ودعم عروض القيمة المقارنة والحفاظ على آليات التمويل التي تشجع على تنويع التمويل بما يتواءم مع حافظة البرامج الأساسية.

◀ واجب الرعاية، الذي يتعلق بالتميز في إدارة شؤون العاملين وبيئة العمل التي يسودها الاحترام والشاملة للجميع: يتطلب ذلك من البرنامج الحفاظ على نهج "البقاء والتنفيذ"، وضمان بقائه نشطاً وفعالاً في البيئات العالية المخاطر مع الحفاظ على معايير السلامة والأمن وتعزيز قوة عاملة نشطة وفعالة. ويعرّف البرنامج التزامه بواجب الرعاية على أنه التزام لا يمكن التنازل عنه لتخفيف المخاطر التي قد تضر بموظفيه وأسرتهم.

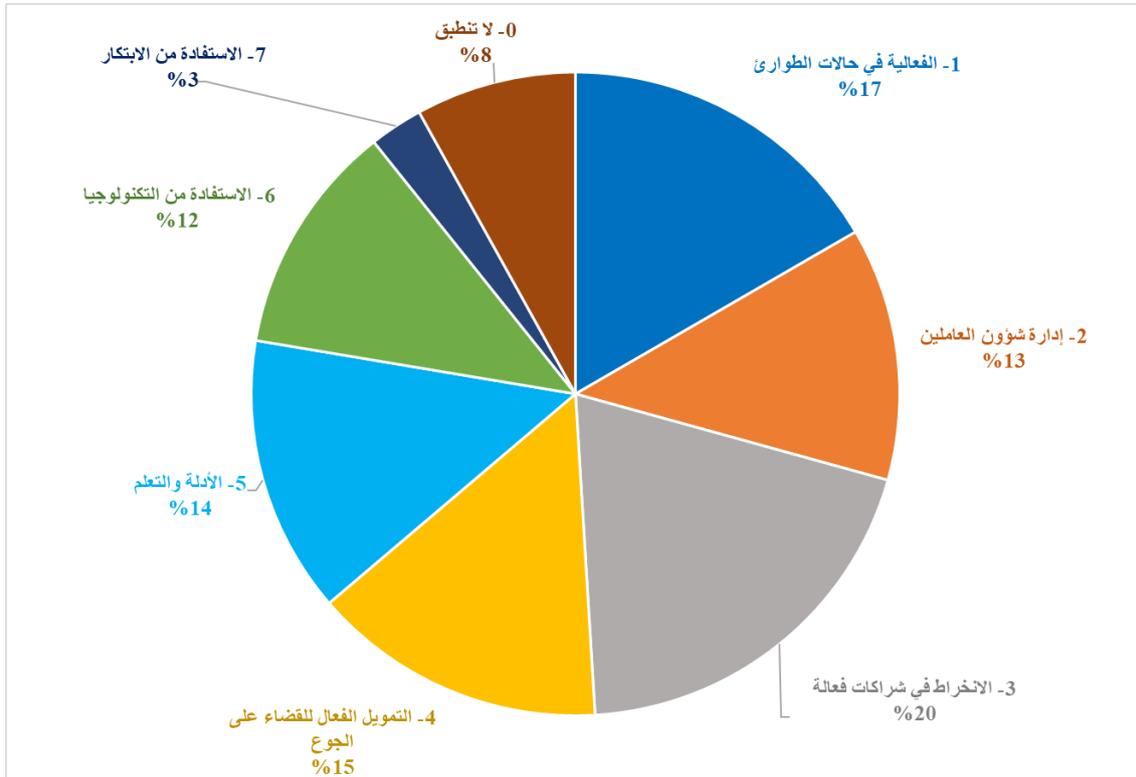
تنوع وزيادة قاعدة موارد البرنامج، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات المتعددة الأطراف والحكومات المضيفة والمانحة وآليات التمويل المبتكر. سيزيد البرنامج انخراطه مع الشركاء، وليس فقط كمصدر محتمل للتمويل، ولكن أيضا كمصدر قيم للمعرفة والخبرة. ومن المتوقع أن يظل الوصول إلى خطوط التمويل المواضيعية، مثل تلك المستخدمة لتناول المسائل المتعلقة بتغير المناخ والمنظور الجنساني والهجرة، نقطة دخول مهمة لتنوع مسارات التمويل العادية للبرنامج.

تحقيق فوائد مبادرات الإصلاح لتحقيق مكاسب الكفاءة والفعالية وتوجيه المزيد من الموارد إلى الخطوط الأمامية: ستظل المساءلة أمام أصحاب المصلحة أساسية للبرنامج. وينبغي تحقيق تركيز قوي على المساءلة من خلال الهيكل التنظيمي الجديد، الذي يقضي على حالات التكرار، ويحقق الموازنة بين المسؤوليات والمساءلة، ويؤكد على الفرص المتعددة الوظائف ويضمن الضوابط والتوازنات. وسيواصل البرنامج تعزيز ثقافة الابتكار الإبداعي، مستفيدا من قوة العلم والبيانات وتبني تكنولوجيات جديدة تعمل على تحديث العمليات، وتمكين العمليات الإنسانية، وتوفير الضمانات للجهات المانحة للمنظمة والمساءلة أمام الأشخاص الذين تخدمهم.

نتائج الإدارة

121- تُصنف الأنشطة الأساسية ومخصصات الميزانية وفقا لنتائج الإدارة المؤسسية السبع للبرنامج، والتي تم تحديدها في إطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2025. وتستخدم نتائج الإدارة في إعداد الميزانية القائمة على النتائج وتسهيل الموازنة بين خطة الإدارة وتقرير الأداء السنوي.

الشكل رابعا-1: الميزانية الأساسية بحسب نتيجة الإدارة



122- وبما يتسق مع السنوات الماضية بموجب الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، تم تخصيص الحصة الأكبر من الميزانية الأساسية لنتيجة الإدارة 3، "الانخراط في شراكات فعالة"، والتي تحركها إلى حد كبير أنشطة التمثيل والشراكة التي يتم تنفيذها على مستوى المكاتب القطرية. يلي ذلك نتيجة الإدارة 1، "الفعالية في حالات الطوارئ"، والتي تظل بارزة في الميزانية الأساسية نتيجة الحجم الكبير للعمليات البرامجية في الاستجابة للأزمات. ويمكن الاطلاع على وصف وتوضيح لكل نتيجة إدارة ومؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة في الملحق الأول لهذه الوثيقة.

الكفاءات في الميزانية الأساسية

123- يعمل البرنامج على تعزيز الكفاءة من خلال المبادرات الداخلية والمشاركة بين الوكالات. وستشمل الكفاءات المتوقعة في عام 2025 المبادرات الجارية والجديدة في مجالات الاستعداد لحالات الطوارئ، والتمويل، وسلسلة الإمداد، والتكنولوجيا والرقمنة، والشراكات، والابتكار والموارد البشرية. وقد حدد الاستعراض التنظيمي، الذي بدأ في عام 2023، استراتيجيات رئيسية لتبسيط الأنشطة، وتعزيز التعاون وإعادة مواءمة هياكل المقر مع الأولويات الاستراتيجية، وضمان استجابة مركزية وفعالة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة على الرغم من انخفاض التمويل. وفي أعقاب إعادة الهيكلة في المقر لعام 2024، سيشهد عام 2025 تنفيذ القرارات الصادرة عن استعراض هياكل المكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ضرورة خفض التكاليف غير المباشرة، من المتوقع أن تؤدي التغييرات التنظيمية إلى عمليات وأنشطة أكثر فعالية من حيث التكاليف يتم تنفيذها في المقر والمكاتب الإقليمية. وتشتمل أبرز المبادرات التي ستولد مكاسب في الكفاءة على ما يلي:

◀ يوحد حل المدفوعات العالمية ووظيفة الحسابات المستحقة الدفع للبرنامج في مكان واحد، مما يخفف عبء العمل الواقع على عاتق المكاتب القطرية نتيجة تنفيذ مهام روتينية. وستستمر هذه الخدمة العالمية، التي أنشئت في عام 2023، في التوسع لتغطية المزيد من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في عام 2025، ومن المخطط الوصول إلى التغطية الكاملة بحلول نهاية عام 2026.

◀ يمكن مرفق الإدارة الشاملة للسلع البرنامج من تقليص مهل التسليم، وتسريع الاستجابة لحالات الطوارئ، وتحقيق المستوى الأمثل للتكاليف ودعم المشتريات المحلية والإقليمية من السلع، بما في ذلك من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن خلال الإدارة الصارمة للعمليات والمخاطر والتكيف مع التغييرات في أسواق السلع وممرات سلاسل الإمداد واحتياجات البرامج، سيواصل مرفق الإدارة الشاملة للسلع، الذي أنشئ في عام 2008، توليد كفاءات كبيرة في شكل تجنب التكاليف المتعلقة بمشتريات الأغذية وتسليمها إلى مواقع استراتيجية.

◀ ستحقق منصة إدارة رأس المال البشري، التي تهدف إلى رقمنة عمليات الموارد البشرية، وفورات كبيرة من حيث الوقت، وتحقيق عمليات مبسطة وفعالة لتوثيق القوة العاملة العالمية للبرنامج.

◀ سيحقق إكمال مشروع "التوريد الذكي" هدف تقليل المهام اليدوية إلى أدنى حد من خلال أتمتة تدفقات العمل، وتوفير رؤية للبيانات في الوقت الفعلي من خلال تحسين عمليات المشتريات من البداية إلى النهاية. وسيؤدي ذلك إلى تقليص مهل التسليم، وتحسين الدقة والامتثال للسياسات، وإدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بالموردين، وفورات في التكاليف للبرنامج.

◀ في عامي 2023 و2024، أعطى البرنامج الأولوية لرقمنة تدفقات العمل والحلول الرئيسية على طول سلسلة التخطيط والميزنة والإبلاغ، في المقر والمكاتب القطرية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التحسينات الرقمية إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة من خلال توفير الوقت في معالجة المعاملات والتحليل المرحق، وتحسين إمكانية تتبع البيانات على طول السلسلة من تدبير الموارد حتى تحقيق النتائج، وتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة بشكل عام.

124- ويتمتع البرنامج بميزة نسبية في مجال الابتكار من خلال مسرّع الابتكار الحائز على جوائز، والذي تم دمج مع شعبة الابتكار في إدارة الشراكات والابتكار لإنشاء وظيفة ابتكار عالمية تركز على تحديد ودعم وتوسيع نطاق الابتكارات العالية الأثر التي تعمل على مكافحة الجوع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتعمل الوظيفة على تعزيز التعاون في مجال الابتكار والتعبير بين مكاتب البرنامج، بما في ذلك من خلال مراكز الابتكار، وتشجع الابتكارات الواعدة مثل الذكاء الاصطناعي وجهود التمويل المبتكر. كما تدعم كبار المسؤولين التنفيذيين في البرنامج وغيره من كيانات الأمم المتحدة في التخطيط للمستقبل وتحويل الاستراتيجيات إلى عمل.

3-4 ميزانية دعم البرامج والإدارة

- 125- تعكس ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة لعام 2025 البالغة 480 مليون دولار أمريكي، توقعات المديرية التنفيذية بشأن تبسيط ميزانية دعم البرامج والإدارة واستقرارها ومعاييرها بما يتماشى مع المستوى الأدنى للتمويل، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الرقابة ودعم خطة تنفيذ بقيمة 8.8 مليار دولار أمريكي.
- 126- ويُستمد تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة من تطبيق معدل تكاليف الدعم غير المباشرة على المساهمات المقدمة إلى البرنامج، ويوافق المجلس على معدل تكاليف الدعم غير المباشرة سنويًا. وتقتصر الإدارة الحفاظ على المعدل الحالي البالغ 6.5 في المائة في عام 2025، مع استثناءات محددة تسمح بمعدل مخفض بنسبة 4 في المائة بموجب شروط وافق عليها المجلس من قبل.
- 127- وبناءً على هذه المعدلات المقترحة، يبلغ دخل تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقع 463 مليون دولار أمريكي. ويُقترح استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية الفرق بين دخل تكاليف الدعم غير المباشرة وميزانية دعم البرامج والإدارة في عام 2025.

سلطة المديرية التنفيذية في تنفيذ التغييرات في ميزانية دعم البرامج والإدارة

- 128- لتوفير سرعة التصرف اللازمة لتعديل الدعم غير المباشر عند ارتفاع المستويات التشغيلية أو انخفاضها وفي الوقت نفسه تشجيع الحصافة المالية، شملت خطط الإدارة السابقة قرارًا بتفويض المدير(ة) التنفيذي(ة) بتنفيذ التغييرات في ميزانية دعم البرامج والإدارة في حدود بارامترات معينة. وفي ضوء النقص المتوقع في تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2025 وفي ضوء الإجراءات المتخذة في عام 2024 للتكيف مع توقعات التمويل المحدثة، عُذِل القرار المقترح مقارنة بالسنوات السابقة.
- 129- وفي حالة حدوث زيادة في المساهمات المتوقعة بما لا يقل عن 300 مليون دولار أمريكي، سيفوض القرار المقترح المديرية التنفيذية بزيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة لا تتجاوز 2 في المائة من الزيادة المتوقعة في المساهمات المتوقعة. وستغطي الزيادة في تكاليف الدعم غير المباشرة من أول 300 مليون دولار أمريكي من المساهمات التي تزيد على توقعات التمويل الحالية البالغة 8 مليار دولار أمريكي الفجوة المتوقعة بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة وميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 17 مليون دولار أمريكي. وسيضمن هذا البند عدم حدوث زيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة إلا بعد تغطية النقص.
- 130- ويتيح العنصر الثاني من القرار للمديرية التنفيذية تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بنسبة تصل إلى 10 في المائة لتنفيذ تدابير توفير التكاليف، بحسب الإمكان. ويتيح هذا العنصر فسخة للسعي إلى تحقيق وفورات في التكاليف لتقليل العجز المتوقع بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة أو الاستجابة للانخفاض في إيرادات المساهمات. والهدف من ذلك هو السماح باتخاذ تدابير تجسد الإدارة المالية الحكيمة.

معايرة ميزانية دعم البرامج والإدارة من عام 2023

- 131- قبل جانحة كوفيد-19، كانت المساهمات المقدمة إلى البرنامج ومستوى عملياته تُظهر اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا. وتسارع هذا النمو أثناء الجائحة، وبلغت المساهمات والمستوى التشغيلي ذروتها في عام 2022. وفي منتصف عام 2023، ومع ظهور علامات على انخفاض المساهمات، بدأ البرنامج في إعادة معايرة ميزانية دعم البرامج والإدارة نحو مستوى دخل وتشغيل أقل. وتم تخفيض مخصصات دعم البرامج والإدارة، وإعادة تخصيصها للأنشطة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبلدان الداعمة، وفُرض وقف على توظيف الموظفين. وأسفرت هذه التدابير عن استخدام فعلي لميزانية دعم البرامج والإدارة بقيمة 557 مليون دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما دعم تكاليف تشغيلية بقيمة 9.8 مليار دولار أمريكي.
- 132- وتمت الموافقة في البداية على ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 بمبلغ 568 مليون دولار أمريكي، ولكن تم تخفيضها لاحقًا إلى 528 مليون دولار أمريكي. وعند اقتراح ميزانية دعم البرامج والإدارة المنقحة هذه، وضع البرنامج خطة طموحة لاستخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة بقيمة 483 مليون دولار أمريكي. وتتوقع الإدارة أن تقع النفقات الفعلية لعام 2024 بين ميزانية دعم البرامج والإدارة الموافق عليها البالغة 528 مليون دولار أمريكي وخطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة البالغة 483 مليون دولار أمريكي.

- 133- وتعكس ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة البالغة 480 مليون دولار أمريكي لعام 2025 استمرار المعايير بالتخفيض لتمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة والتحديات المتمثلة في خفض التكاليف خلال فترة تشهد تضخماً في الأسعار، مع مهل زمنية طويلة لتلبية الالتزامات التعاقدية والتوقعات العالية في ما يتعلق بالرقابة وواجب الرعاية ومعايير الحوكمة.
- 134- وستتم تغطية أي نفقات لميزانية دعم البرامج والإدارة تزيد عن دخل تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2025 من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، والذي يحافظ على توازن سليم على النحو الوارد بالتفصيل لاحقاً في هذا القسم. وسيسمح العجز المخطط له لعام 2025 للبرنامج بالتحول إلى مستوى أدنى من ميزانيات دعم البرامج والإدارة مع البقاء ضمن حدود إقباله على المخاطرة.
- 135- وتم تحديد أولويات الأنشطة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لتغطية أهم التكاليف والاستفادة من الاستثمارات السابقة لتحقيق مكاسب في الكفاءة. وبهدف تحقيق وفورات في التكاليف، ستواصل الجهود في النصف الأخير من عام 2024 وطوال عام 2025 التركيز على العمليات المبتكرة مثل التحول الرقمي، وتحديد أوجه التآزر، وتبسيط العمليات وتوحيد الأنشطة بين الخدمات. كما يمكن تحقيق كفاءة التكاليف من خلال الاستعراض الجاري لهيكل المكاتب الإقليمية ومساءلتها.
- 136- ومع استقرار توقعات الإيرادات عند 8 مليارات دولار أمريكي، سيتعين خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة بشكل أكبر في عام 2026 لتتناسب مع مستوى الإيرادات المتوقع من تكاليف الدعم غير المباشرة. ورغم أن هذه القائمة ليست شاملة، فإن الإجراءات التي قد تؤدي إلى تحقيق وفورات في دعم البرامج والإدارة في المستقبل تشمل القضاء على ازدواجية الجهود بين المقر والمكاتب الإقليمية، والقضاء على تراكم التحقيقات، وتعديل أنشطة الرقابة إلى مستوى أدنى من العمليات، واستكمال نشر نظام إدارة رأس المال البشري، وإدارة التغيير والإصلاح التنظيميين، وتعديل العمليات والدعم إلى حجم نشاط أقل.
- 137- وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد نموذج تمويل مستدام للخدمات العالمية، مثل حل المدفوعات العالمية. وغالباً ما تُمول هذه الخدمات من ميزانية دعم البرامج والإدارة، ولكن تتحقق وفورات التكاليف من خلال انخفاض التكاليف بالنسبة للخطة الاستراتيجية القطرية. ويمكن لنموذج تمويل يمكنه النقاط وإثبات وفورات التكاليف العالمية بسهولة أن يستحدث حوافز لمواصلة تطوير وتوسيع الخدمات العالمية.

ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب بند الاعتماد والركيزة

- 138- يعرض الجدول رابعاً-2 لمحة عامة عن ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة بحسب بند الاعتماد والركيزة. ويُرجى من المجلس الموافقة على ميزانية دعم البرامج والإدارة على مستوى بند الاعتماد.

الجدول رابعاً-2: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب بند الاعتماد والركيزة				
النسبة المئوية للتغيير	فرق القيمة (مليون دولار أمريكي)	خطة الاستخدام لعام 2024 (مليون دولار أمريكي)	ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)	
9	8.9	100.6	109.5	الاستراتيجية والوجوهة
9	8.9	100.6	109.5	ألف - الاستراتيجية والوجوهة
(3)	(7.1)	246.3	239.2	خدمات العمليات
2	3.4	163.3	166.7	باء - خدمات الأعمال
(13)	(10.5)	83.0	72.5	جيم - السياسات والتوجيه وضمان الجودة
(3)	(4.4)	135.8	131.3	الحوكمة والرقابة المستقلة وجمع الأموال
(6)	(5.1)	92.3	87.2	دال - الدعوة والشراكات وجمع الأموال والتنسيق مع الأمم المتحدة
2	0.7	43.4	44.1	هاء - الحوكمة والرقابة المستقلة
(1)	(2.6)	482.6	480.0	المجموع

139- ويُعزى نصف ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 إلى بند الاعتماد المتعلق بالخدمات، مما يبين أنه مكون بارز في ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر لتمكين تنفيذ ولاية البرنامج. وتمثل الاستراتيجية والوجهة 23 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025، بما يعكس جهود التموضع الاستراتيجي والقيادة مع استقرار التغييرات التنظيمية وإغلاق البرنامج لأنشطته بموجب الخطة الاستراتيجية الحالية ووضعه للخطة الاستراتيجية التالية. وتمثل الحوكمة والرقابة المستقلة وجمع الأموال 27 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

140- وبالإضافة إلى المزيد من الجهود المبذولة نحو اتخاذ القرارات الاستراتيجية، فإن الزيادة في ركيزة الاستراتيجية والوجهة ترجع إلى اعتماد استراتيجية دعم أكثر كفاءة، بما في ذلك حلول مبتكرة مثل حل المدفوعات العالمية. ويعكس الانخفاض البالغ 13 في المائة في مكون السياسات والتوجيه وضمان الجودة في بند الاعتماد المتعلق بخدمات العمليات الكفاءات المكتسبة من إعادة المواءمة التنظيمية لعام 2024 ودعم ميداني أبسط، مع كفاءة مستوى عال من ضمان الجودة. ويرجع الانخفاض البالغ 6 في المائة في أنشطة الدعوة والشرائح وجمع الأموال والتنسيق مع الأمم المتحدة أساساً إلى إعادة تركيز الجهود في بعض المكاتب الإقليمية مع تحولها من استراتيجيات تعبئة الموارد الإقليمية إلى استراتيجيات إقليمية أوسع نطاقاً، وخفض عمليات الانتداب إذ يسعى البرنامج إلى خفض الميزانية ونقل أنشطة إدارة المنح إلى ركيزة خدمات الأعمال. وقد أتاحت إعادة هيكلة المقر الفرصة للشعب لإعادة صياغة أنشطتها والتفكير في طبيعة تلك الأنشطة ومكانتها في "خط رؤية" دعم البرامج والإدارة (انظر الملحق الثاني)، مما أدى إلى تغييرات أخرى أقل أهمية داخل الركائز.

ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب الإدارة

141- يوضح الجدول رابعاً-3 ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة لعام 2025 البالغة 480 مليون دولار أمريكي بحسب الوحدة التنظيمية، مقارنة بخطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024.⁴¹

142- وتتضمن ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 بشكل كامل عملية إعادة تنظيم المقر التي دخلت حيز التنفيذ في 15 فبراير/شباط 2024. وفي عام 2024، تقوم الإدارات والشعب بإعادة تشكيل أفرقتها وأنشطتها لاعتماد الهيكل التنظيمي الجديد والتكيف مع خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة.

الجدول رابعاً-3: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب الإدارة				
الإدارة	ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)	خطة الاستخدام لعام 2024 (مليون دولار أمريكي)	فرق القيمة (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية للتغير
المكاتب القطرية	60.3	60.2	0.1	0
المكاتب الإقليمية	95.2	97.8	(2.6)	(3)
المديرة التنفيذية ورئيسة الديوان	86.0	82.4	3.6	4
نائب المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي للعمليات	20.1	17.9	2.2	12
الشرائح والابتكار	40.6	41.4	(0.8)	(2)
العمليات البرامجية	63.8	71.3	(7.5)	(11)
مكان العمل والتسيير	77.0	75.9	1.1	1
الاعتمادات المركزية	37.0	35.7	1.3	4
المجموع	480.0	482.6	(2.6)	(1)

⁴¹ تم اشتقاق خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب الوحدة التنظيمية لعام 2024 من رسم لخريطة خطة الاستخدام على مستوى الشعب والأنشطة التي وضعت قبل الإعلان عن قرارات إعادة هيكلة المقر ودخولها حيز التنفيذ. ونظراً لأنه تم تقسيم بعض الشعب بين أكثر من إدارة، فإن المقارنات على مستوى الإدارات ستعكس بعض أوجه عدم الاتساق الطفيفة بين عامي 2024 و2025.

المكاتب القطرية

143- تغطي ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية التكاليف التي لا تعزى مباشرة إلى العمليات وبالتالي لا تتغير عندما يتغير حجم العمليات في البلد. ونظرا للطبيعة الثابتة لهذه التكاليف، فقد تم الحفاظ على ميزانية دعم البرامج والإدارة للمكاتب القطرية على نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 2024. وتشمل الميزانية 47.6 مليون دولار أمريكي للوظائف الأساسية، لتغطية تكاليف المدير القطري، ومساعد موظف وطني، وسائق وتكاليف التشغيل الأساسية للمكتب؛ و10 ملايين دولار أمريكي للتكاليف المتعلقة بإدارة المخاطر، وخاصة لتغطية أي مواطن ضعف في المكاتب القطرية يمكن أن تقوض الامتثال لمعايير المساءلة والضمأن وتنفيذ السياسات؛ وصندوق طوارئ بقيمة 2.7 مليون دولار أمريكي لتخصيصه للبلدان على مدار العام، بحسب الحاجة لتغطية الزيادات غير المتوقعة في تكاليف الدعم المتكبدة على المستوى المحلي.

المكاتب الإقليمية

144- تمثل ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 للمكاتب الإقليمية انخفاضا بنسبة 3 في المائة مقارنة بخطة الاستخدام لعام 2024؛ ويأتي ذلك بعد انخفاض بنسبة 15 في المائة في عام 2024. وبالمقارنة، انخفضت ميزانيات الإدارات في المقر بنسبة 1 في المائة لعام 2025 و19 في المائة لعام 2024. ويشير الانخفاض الأكبر للمكاتب الإقليمية في ميزانية عام 2025 إلى وتيرة أبطأ في المعايير بالتخفيض لدعم البرامج والإدارة في عام 2024 مقارنة بما حدث في إدارات المقر. وتؤثر التخفيضات في ميزانيات المكاتب الإقليمية عموما على جميع الوظائف، وحدثت أكبر التخفيضات في دعم البرامج نظرا لأن هذا هو المجال الوظيفي الأكبر في المكاتب الإقليمية، سواء قبل أو بعد تخفيضات الميزانية.

145- وتستند ميزانيات المكاتب الإقليمية إلى أوجه المساءلة والمسؤوليات الحالية للمكاتب الإقليمية. ونظرا لأن الاستعراض التنظيمي للمكاتب الإقليمية يجري في الوقت الحالي، فإن القرارات التي قد تغير أدوار المكاتب ومسؤولياتها لم تُتخذ حتى الآن، وبالتالي فإن أي تغييرات هيكلية مترتبة على ذلك لا تنعكس في ميزانية المكاتب الإقليمية.

المقر

146- نظرا للتخفيضات الكبيرة في ميزانيات دعم البرامج والإدارة بنسبة 19 في المائة في عام 2024، فإن ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 للإدارات في المقر تشهد تخفيضا متواضعا بنسبة 1 في المائة فقط، مما يسمح بمعايرة تدريجية بالتخفيض لأنشطة الدعم والحفاظ على أنشطة الرقابة والحوكمة، وتغطية تكاليف البنية التحتية والتكاليف الإدارية الأساسية.

إدارة مكتب المديرية التنفيذية ومكتب رئيسة الديوان

147- تغطي ميزانية الإدارة لمكتب المديرية التنفيذية ومكتب رئيسة الديوان أنشطة أفرقة المكتبين، والمكاتب المستقلة، ومكتب الشؤون القانونية، وشعبة رئيس الشؤون المالية، ومكتب الخصوصية العالمي، ومكتب الاتصالات ووسائل الإعلام.

148- وفي الميزانية، يولى اهتمام خاص بتوفير التمويل الكافي للمكاتب المستقلة. وبالمقارنة مع ميزانية دعم البرامج والإدارة الأصلية لعام 2024 وخطة الاستخدام لعام 2024، لم يحدث أي انخفاض في ميزانيات مكتب المفتش العام (التفتيشات والتحقيقات والمراجعة الداخلية)، ومكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة، ومكتب الأخلاقيات. وكما هو موضح في خطة العمل المفصلة الواردة في الملحق السابع، فإن ميزانية مكتب التقييم ستسمح بتنفيذ خطة عمل التقييم المركزي بشكل كامل.

149- والزيادة الإجمالية في ميزانية مكتب المديرية التنفيذية ومكتب رئيسة الديوان مدفوعة بمبلغ مخصص لشعبة رئيس الشؤون المالية لتوسيع نطاق حل المدفوعات العالمية. وخلال مرحلة التصميم والبدء، تم تمويل هذه المبادرة جزئيا من خلال مبادرة مؤسسية حاسمة. ومن شأن توسيع النطاق أن يؤدي إلى وفورات على نطاق المنظمة، وأساسا من خلال انخفاض تكاليف معالجة المدفوعات في المكاتب القطرية.

150- ومن خلال الاستفادة من استثمارات المبادرة المؤسسية الحاسمة، سيستفيد مكتب المديرية التنفيذية ومكتب رئيسة الديوان من الحلول الرقمية التي تعزز إدارة الأداء والعمليات والأدوات من توريد الموارد حتى تحقيق النتائج في شعبة رئيس الشؤون المالية. ومن شأن استخدام التكنولوجيا الاستراتيجية، مثل الذكاء الاصطناعي في مكتب المفتش العام، أن يعزز فعالية وكفاءة أعمال الضمان.

إدارة مكتب نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات

- 151- يشرف نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات على ثلاثة مساعدين للمديرية التنفيذية يعملون كرؤساء للإدارات؛ ويشرف شاغل هذا المنصب أيضا على المكاتب الإقليمية وشعبة إدارة المخاطر وأمانة المجلس التنفيذي ومكتب نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات المسؤول عن التنسيق في حالات الطوارئ والدبلوماسية الإنسانية والتحليل الاستراتيجي. وستبقى هذه الإدارة ملتزمة بالتغيير التحويلي للمنظمة من خلال تشجيع التنسيق المعزز والتعاون الوثيق بين الإدارات والشعب.
- 152- وبالنظر إلى أن عام 2024 هو عام انتقال للهيكل التنظيمي الجديد، فإن ميزانية الإدارة لعام 2024 لا تغطي جميع الوظائف لمدة 12 شهرا كاملة. خلال عام 2025، ستنتقل وظائف التنسيق إلى المستوى التنفيذي، الأمر الذي سيتطلب زيادة ميزانية دعم البرامج والإدارة للربط بين مختلف الوظائف والأفرقة وضمان التنسيق على مستوى المنظمة من أجل زيادة تبسيط الاستجابات لحالات الطوارئ داخل البرنامج، بما في ذلك من خلال تنسيق القدرة على مواجهة الزيادة المفاجئة في الاحتياجات وتحسين التعاون بين كيانات الأمم المتحدة. وترجع الزيادة في ميزانية دعم البرامج والإدارة أيضا إلى العمل المتعلق بوظيفة التحليل الاستراتيجي والدبلوماسية الإنسانية، التي يشمل عملها تقديم الدعم التحليلي العالمي للعمليات وقيادة مشاركة البرنامج في الدبلوماسية الإنسانية من خلال التأثير على أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بشأن المسائل التي لها أثر على المنظمة.

إدارة الشراكات والابتكار

- 153- تتواءم ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 لإدارة الشراكات والابتكار تماما مع أولويات المديرية التنفيذية المتمثلة في جمع موارد إضافية وتوسيع قاعدة التمويل وتوسيع نطاق الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص. وتعكس ميزانية دعم البرامج والإدارة للإدارة نهجا تخطيطيا متحفظا بحد أدنى من التمويل اللازم لحماية إيرادات البرنامج المتأتمية من المساهمات عن طريق الحفاظ على وظيفة تعبئة الموارد في المنظمة وتعزيز المشاركة والعلاقات مع الجهات المانحة وشركاء الموارد.
- 154- ومن المتوقع أن تدعم مسارات العمل الاستراتيجية المشتركة بين الإدارات عمليات التكيف التنظيمي بما يتماشى مع مبادرات إعادة التنظيم المؤسسية المنفذة بحلول نهاية عام 2024. وسيعزز ذلك إدارة المساهمات من المقترح وحتى اتفاقات المساهمة والمنح، ويحسن الامتثال لاتفاقات المساهمة.
- 155- وسيُنصب التركيز في عام 2025، على توجيه الكفاءة الوظيفية ومكاسب الفعالية من خلال تمكين المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية من قيادة جهود تعبئة الموارد وتحديد الشراكات الجديدة وفرص تدبير الموارد، ولا سيما في مجالي التمويل المبتكر والتمويل المناخي.
- 156- ويعتبر إعطاء الأولوية للابتكار والشراكات مسألة ضرورية لتحقيق أهداف البرنامج وللحفاظ على ثقة وتعاون الشركاء القيمين للمنظمة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة والدعم المالي. وفي حين أن ميزانية دعم البرامج والإدارة لشعبة الابتكار صغيرة، فإنه يتم جمعها مع تمويل تكميلي لمسرّع الابتكار لدعم وظيفة الابتكار العالمية التي تركز على تحديد ودعم وتوسيع نطاق الابتكارات العالية الأثر التي تكافح الجوع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى للشركاء.

إدارة العمليات البرامجية

- 157- تقود إدارة العمليات البرامجية الطريق في ما يتعلق بالمبادرات المؤسسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وضمان جودة العرض البرامجي للبرنامج في مختلف البيئات وتمكين إدارة سلسلة الإمداد والتسليم بكفاءة. وتشمل هذه الجهود وضع السياسات والاستراتيجيات والشراكات والأدوات والقدرات التي يحتاج إليها البرنامج للوفاء بولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة من خلال تقديم المساعدة مباشرة حيث تكون هناك حاجة إليها وتيسير حلول القضاء على الجوع على المستوى الوطني.
- 158- وتُظهر ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 لهذه الإدارة انخفاضا بنسبة 11 في المائة مقارنة بخطة الاستخدام لعام 2024 وتستند إلى نتائج إعادة الهيكلة التنظيمية لعام 2024، والتي دمجت العديد من الوظائف والخدمات المنفصلة سابقا لتعزيز التنسيق والحد من التكرار وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتبسيط الدعم الميداني. وتشمل شعبة التحليل والتخطيط والأداء الآن تحليل الأمن الغذائي والتغذية، والبحث وإدارة المعرفة، ورصد البرامج والإبلاغ وإدارة ميزانية البرامج. ويضمن هذا الإدماج، الذي

سيتم توطيده وتحقيق استقراره في عام 2025، أن تستند العمليات البرمجية للبرنامج باستمرار إلى الأدلة وتولدها طوال دورة البرنامج، مما يزيد الفعالية والكفاءة والشفافية. وقد تم دمج المجالات المواضيعية مثل المناخ والقدرة على الصمود، وبرامج الوجبات المدرسية والحماية الاجتماعية في شعبة سياسات البرامج والتوجيه للحد من التداخلات وتعزيز الإدماج البرمجي. ومن أجل الجمع بين كافة الوظائف الأساسية لضمان سلسلة إمداد وتسليم عالية الجودة، تم دمج معظم أقسام شعبة التحويلات القائمة على النقد السابقة ووحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية مع شعبة سلسلة الإمداد والتسليم.

159- والاستثمارات الجارية بموجب المبادرات المؤسسية الحاسمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية، والرصد، وإدارة الهوية وإمكانية التتبع، وتحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية، تدعم جهود إدارة العمليات البرمجية لزيادة الكفاءة من خلال تعزيز أتمتة العمليات الرئيسية، وتعزيز الإجراءات المعيارية وتبسيط التوجيهات للمكاتب القطرية. ونظرا لأن الأنشطة المبتكرة والمؤثرة لإدارة العمليات البرمجية تولد اهتماما خارجيا، وبالنظر إلى أن هذه الإدارة هي أكبر مقدم للخدمات المكلف بها والخدمات المقدمة عند الطلب، فهي أيضا الإدارة ذات أعلى مستوى من التمويل من خارج الميزانية لاستكمال الأنشطة الأساسية.

إدارة مكان العمل والتسيير

160- تتمسك إدارة مكان العمل والتسيير بقيم البرنامج وتجمع الشعب معا، مما يتيح تقديم خدمات تركز على الناس وتوحيد الوظائف المصممة لدعم وحماية وتمكين موظفي البرنامج. وتشرف الإدارة على شعبة الموارد البشرية وشعبة الخدمات الإدارية وشعبة الأمن وشعبة التكنولوجيا وخدمة الرفاه.

161- ونظرا للخدمات الأساسية والبنية التحتية التي تغطيها هذه الإدارة، فإن القدرة على خفض التكاليف مقيدة، وتحمل شعبة التكنولوجيا العبء الأكبر من التخفيضات في ميزانية دعم البرامج والإدارة المخصصة لتلك الإدارة. ومع وجود استراتيجية جديدة للمعلومات والتكنولوجيا، فإن شعبة التكنولوجيا تخضع لعملية إعادة تنظيم ذاتيا وستستفيد من التمويل التكميلي من مبادرة مؤسسية حاسمة والموارد الخارجة عن الميزانية خلال هذا التحول.

162- وخلال عام 2025، ستعمل إدارة مكان العمل والتسيير على توجيه إدارة التغيير على نطاق المنظمة، مما سيؤدي إلى الدفع نحو تحقيق الكفاءة، والحفاظ على التركيز على المساءلة وتعزيز الشفافية. وستعالج الإدارة أيضا فرص تحسين الخدمات والتحول الرقمي باعتباره مسألة بالغة الأهمية في تعزيز جودة الخدمات وتقديمها وتوليد الكفاءة للوظيفة والمنظمة. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ منصة إدارة رأس المال البشري، Workday، إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة من خلال تقليل أوقات المعالجة في إدارة شؤون العاملين بنسبة 40 في المائة وتمكين جمع بيانات أفضل عن القوة العاملة لإرشاد عملية صنع قرار فعالة في ما يتعلق بإدارة شؤون العاملين.

163- وفي أواخر عام 2024، سيتم افتتاح مبنى ملحق جديد يوفر مساحة مكتبية تسع 350 محطة عمل في مجمع المقر بروما. وسيسمح المبنى الملحق، الذي كان قيد التجديد لعدة سنوات، بإغلاق المساحات المكتبية المؤجرة في المنطقة المجاورة، ولكن خارج المجمع. وبالمبنى الرئيسي والمبنى الملحق الجديد، ستكون هناك 1 700 محطة عمل متاحة لاستيعاب الموظفين العاملين في روما.

الاعتمادات المركزية

164- تمول الاعتمادات المركزية تكاليف تلبية المتطلبات القانونية، ولا سيما التزامات البرنامج بتمويل الأنشطة الممولة بشكل مشترك في الأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة التي تدار مركزيا. وتزيد ميزانية الاعتمادات المركزية المقترحة لعام 2025 بنسبة 4 في المائة عن خطة الاستخدام لعام 2024.

165- تتعلق أكبر زيادة في الاعتمادات المركزية إلى حصة البرنامج في ميزانية الأنشطة الممولة بشكل مشترك - إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين. وترجع الزيادات في ميزانية البرنامج إلى الزيادات في ميزانيات الأنشطة الممولة بشكل مشترك وإلى نسبة البرنامج المتزايدة من إجمالي التكاليف بسبب ارتفاع نفقاته وأعداد موظفيه مقارنة بالإجمالي الخاص بكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وتعزى أكبر

الزيادات، وهي مليون دولار أمريكي لإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمم المتحدة، إلى التعقيد المتزايد وعدد وشدة الأزمات التي تستجيب لها الأمم المتحدة.

166- ويقدم الملحق الثاني قائمة شاملة للاعتمادات المركزية لعام 2025 مقارنة بخطة الاستخدام لعام 2024.

دعم البرامج والميزانية الإدارية بحسب بند الإنفاق

الجدول رابعا-4: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب بند الإنفاق				
النسبة المئوية للتغير	فرق القيمة (مليون دولار أمريكي)	خطة الاستخدام لعام 2024 (مليون دولار أمريكي)	ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 (مليون دولار أمريكي)	
1	4.1	326.0	330.1	الموظفون
(11)	(5.6)	51.3	45.7	الموظفون الآخرون
(1)	(1.1)	105.3	104.2	تكاليف غير الموظفين
(1)	(2.6)	482.6	480.0	المجموع

167- كما هو مبين في الجدول رابعا-4، هناك زيادة طفيفة في ميزانية الموظفين لعام 2025، ويتم تعويضها من خلال التخفيضات في تكاليف الموظفين الآخرين وغير الموظفين. وتمثل تكاليف الموظفين تكاليف الموظفين الدوليين والوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة ذوي العقود المحددة المدة. وفي حين ينخفض عدد الوظائف المحددة المدة بمكافئ الدوام الكامل بنسبة 2 في المائة، فإن ارتفاع التكاليف المعيارية للموظفين الدوليين والزيادات في جداول المرتبات للموظفين خارج المقر تدفع الزيادة في تكاليف الموظفين.

168- وتشمل فئة "الموظفون الآخرون" الموظفين الدوليين من الفئة الفنية العاملين بعقود قصيرة المدة والاستشاريين والمساعدة المؤقتة. وهذه هي الفئة التي توفر أكبر قدر من المرونة في السماح بتخفيض التكاليف في غضون فترة زمنية قصيرة لأن العقود في هذه الفئة لأقل من عام واحد.

169- وتشهد جميع الإدارات والمكاتب الإقليمية تخفيضات في تكاليف غير الموظفين، ولكن تتم مقابلة الانخفاضات بزيادات في الاعتمادات المركزية. وستشهد تكاليف التدريب والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكبر انخفاضات، في حين تشهد تكاليف مرافق المكاتب وخدمات الأمم المتحدة أكبر الزيادات.

الجدول رابعا-5: ميزانية دعم البرامج والإدارة بحسب المستوى التنظيمي (عدد الوظائف)										
خطة الاستخدام لعام 2024					ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025					فئة الوظيفة
المجموع	الاعتمادات المركزية	المقر	المكاتب الإقليمية	المكاتب القطرية	المجموع	الاعتمادات المركزية	المقر	المكاتب الإقليمية	المكاتب القطرية	
2 246	15	1 383	584	264	2 209	14	1 382	550	263	محددة المدة
622		493	129		532		418	114		قصيرة الأجل
2 868	15	1 876	713	264	2 741	14	1 800	664	263	المجموع

170- وبالمقارنة مع خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024، فإن ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة لعام 2025 تتضمن 127 وظيفة مكافئة بدوام كامل أقل، والانخفاض في الوظائف القصيرة الأجل أكبر من الانخفاض في الوظائف المحددة المدة. ويعكس الانخفاض الأقل في الوظائف المحددة المدة أن ميزانية دعم البرامج والإدارة هي المصدر الأساسي لتمويل الأنشطة الأساسية المتكررة التي يقوم بها الموظفون العاملون بعقود محددة المدة، ويوضح التزام البرنامج بالوفاء بالتزاماته تجاه موظفيه الدائمين.

معدلات تكاليف الوظائف المعيارية

- 171- يستخدم البرنامج تكاليف الوظائف المعيارية لإعداد الميزانية وحساب الموظفين الدوليين من الفئة الفنية وموظفي دعم البرامج والإدارة في المقر. ويعد حساب المعدلات سنويا لتعكس التكاليف الفعلية لتعيين الموظفين في كل درجة وموقع، بما في ذلك الاستحقاقات والمزايا والمخصصات واسترداد التكاليف لأمن الموظفين ورفاههم وأسعار الصرف المتوقعة للنفقات المقومة باليورو.
- 172- وتستند تكاليف الوظائف المعيارية لعام 2025 إلى التكاليف الفعلية في عام 2023، المعدلة لمراعاة التضخم والتغيرات الاكتوارية لتكاليف ما بعد انتهاء الخدمة. ونظرا لحزمة الإنهاء الطوعي للخدمة المقدمة في عام 2024، فإن استحقاقات إنهاء خدمة الموظفين ستنفذ تقريبا بحلول نهاية عام 2024، وبالتالي فإن استحقاقات إنهاء خدمة الموظفين ضمن التكاليف المعيارية أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، مع تخفيضات التمويل التي تؤثر على كل من المقر والعمليات القطرية، يتوقع البرنامج فترات أطول بين مهام الموظفين والمزيد من الموظفين الذين ينتظرون مهام جديدة؛ وبالتالي، فإن تقدير تكاليف الموظفين بين المهام أعلى مما كان عليه في عام 2024.
- 173- وبالنسبة للنفقات المقومة باليورو في المقر والمكاتب العالمية، يشتري البرنامج عقود آجلة للمبالغ المطلوبة باليورو لضمان اليقين بشأن القيمة بالدولار الأمريكي. وقد تم الانتهاء من إعداد عقود التحوط لعام 2025 وتؤثر تأثيرا إيجابيا على تكاليف الوظائف المعيارية بالنسبة للوظائف القائمة في منطقة اليورو.
- 174- وتكاليف الموظفين المدرجة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2025 أعلى بمقدار 10.2 مليون دولار أمريكي مما كانت ستكون عليه إذا لم ترتفع تكاليف الوظائف المعيارية في عام 2025.
- 175- وفي نهاية كل عام، يتم توزيع تباين التكاليف المعيارية - الفرق بين التكاليف الفعلية والتكاليف المطبقة على الميزانيات باستخدام معدلات تكاليف الوظائف المعيارية - بين حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للوظائف الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام لجميع الوظائف الأخرى.⁴² وبسبب عدم مواكبة جداول المرتبات في منطقة اليورو إلى حد كبير للتضخم، وبما أن أسعار الخصم لها أثر موجب على تقديرات استحقاقات ما بعد الخدمة، فقد كان التباين المحمل على حساب تسوية دعم البرامج والإدارة موجبا على مدى السنوات القليلة الماضية، في حين أدى التضخم وتقلبات أسعار الصرف والعدد الأعلى من الموظفين في العمليات ذات التكاليف المرتفعة إلى تحميل فروق سالبة على الصندوق العام.

4-4 معدل تكاليف الدعم غير المباشرة

- 176- ويتم حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في البرنامج لضمان إمكانية تمويل تكاليف الأنشطة المحددة في ميزانية دعم البرامج والإدارة بالكامل من إيرادات المساهمات المتوقعة. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن يولد المعدل المحدد دخلا زائدا يمكن استخدامه بخلاف ذلك للتنفيذ المباشر للبرامج.
- 177- وتم حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المعياري المشتق لعام 2025 كما هو موضح في الجدول رابعاً-6 باستخدام المنهجية التي وضعت في عام 2006⁴³ دون أي تعديل موضح لمستوى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة المستهدف، والمتوقع أن يكون أعلى من سقف الهدف.

الجدول رابعاً-6: حساب معدل تكاليف الدعم غير المباشرة (بالنسبة المئوية)	
6.15	خط الأساس في عام 2023
(0.95)	الانخفاض نتيجة انخفاض النفقات غير المباشرة (من عام 2023 إلى عام 2025)
1.13	الزيادة نتيجة توقعات التمويل المنخفض (من 2023 إلى 2025)
6.33	معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المشتق لعام 2025

⁴² "معلومات محدثة عن خطة البرنامج للإدارة (2007-2006)" (WFP/EB. 1/2007/6-A/1).

⁴³ "استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة" (WFP/EB. A/2006/6-C/1).

178- وبافتراض مساهمة عالمية متوقعة تبلغ 8 مليارات دولار أمريكي لعام 2025 ومعدل معياري لتكاليف الدعم غير المباشرة قدره 6.5 في المائة، واستثناءات محددة تسمح بمعدل مخفض قدره 4 في المائة وافق عليه المجلس، فإن دخل تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2025 سيكون 463 مليون دولار أمريكي. ويفترض هذا الحساب أن المعدل الكامل سيُطبق على 87 في المائة من المساهمات، وسيُطبق المعدل المخفض على 12 في المائة وسيُمنح إعفاء كامل من تكاليف الدعم غير المباشرة إلى 1 في المائة من المساهمات.

179- وعلى الرغم من أن تكاليف الدعم غير المباشرة البالغة 463 مليون دولار أمريكي أقل من ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة، فإن الرصيد المتوقع في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لا يبرر زيادة في المعدل، كما يتبين من المعدل المحسوب البالغ 6.33 في المائة.

5-4 أرصدة الاحتياطيات والصناديق

لمحة عامة

180- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام. ورهنا بموافقة المجلس، يشكل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام مصدرين محتملين لتمويل ميزانية دعم البرامج وتسيير الأعمال، وفي حالة الجزء غير المخصص من الصندوق العام، فإنه قد يمول أيضا التكاليف التشغيلية.

181- ومن المتوقع أن يبلغ رصيد حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام 289.1 مليون دولار أمريكي و414 مليون دولار أمريكي على التوالي، في 1 يناير/كانون الثاني 2025. وهذه الأرصدة المتوقعة في بداية العام أعلى من سقف هدف حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والرصيد الحصيف للجزء غير المخصص من الصندوق العام. وبناء على الرصيد الافتتاحي السليم المتوقع والتوقعات بأن يتم تحويل دخل الفائدة إلى الجزء غير المخصص من الصندوق العام خلال عام 2025، تقترح الإدارة استخدام مبلغ من الجزء غير المخصص من الصندوق العام للاستثمارات الاستراتيجية في المبادرات المؤسسية وتجديد حساب الاستجابة العاجلة، في حين سيتم استخدام الرصيد الموجود في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للنفقات المتعلقة بدعم البرامج والإدارة فقط.

حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

الجدول رابعاً-7: توقعات حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (مليون دولار أمريكي)	
289.1	رصيد الميزانية المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 1 يناير/كانون الثاني 2025
463.0	الإيرادات المتوقعة من تكاليف الدعم غير المباشرة (بناء على دخل متوقع من المساهمات العالمية قدره 8 مليارات دولار أمريكي)
(480.0)	الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة
17.0	السحب المقترح من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتغطية عجز تكاليف الدعم غير المباشرة
272.1	رصيد الميزانية المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
200.0	هدف حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل 5 أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2025)
80.0	الحد الأدنى لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (ما يعادل شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة لعام 2025)

182- يعكس حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، الذي أنشئ في عام 2002، الفرق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة ونفقات دعم البرامج والإدارة في البرنامج للفترة المالية. ويعمل الرصيد كشبكة أمان لتغطية مخاطر نقص الإيرادات من تكاليف الدعم غير المباشرة اللازم لتغطية نفقات دعم البرامج والإدارة. ويمكن أيضا استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة، وتجديد الاحتياطيات، وتمويل المبادرات في المجالات المواضيعية.

183- وفي بداية عام 2024، كان رصيد ميزانية حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي يتم حسابه عن طريق خصم التزامات الميزانية من الرصيد المالي، قدره 375 مليون دولار أمريكي. وإذا أخذنا في الاعتبار التحركات في عام 2024 - الإيرادات

المتوقعة من تكاليف الدعم غير المباشرة على إيرادات مساهمات بقيمة 8.9 مليار دولار أمريكي،⁴⁴ وتمويل دعم البرامج والإدارة الموافق عليه بقيمة 528 مليون دولار أمريكي، والسحوبات الموافق عليها لدعم البرامج والإدارة - فإن رصيد الميزانية المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 سيكون قدره 289.1 مليون دولار أمريكي.

184- وبعد استعراض أمثل رصيد لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة،⁴⁵ تم اعتماد هدف للرصيد يبلغ خمسة أشهر من نفقات دعم البرامج والإدارة و"حد أدنى" يبلغ شهرين من نفقات دعم البرامج والإدارة. ويُستكمل حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بأرصدة الصناديق التشغيلية، والتي تضمن معا استمرارية العمليات والدعم غير المباشر من سنة مالية إلى أخرى. وفي حين لم يخلص الاستعراض إلى أن عدد أشهر الإنفاق المحتفظ بها في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وأرصدة الصناديق التشغيلية يجب أن تكون متساوية، إلا أنه ينبغي أن تكون هناك علاقة معقولة بين رصيدي الصندوقين.

185- وباستثناء أي استخدامات استثنائية، يبلغ الرصيد المتوقع لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في نهاية عام 2025 ما مقداره 272.1 مليون دولار أمريكي، كما هو موضح في الجدول رابعاً-7 وهو أعلى من سقف الخمسة أشهر المستهدف. وبالنظر إلى احتمال أن تتجاوز أرصدة الصناديق التشغيلية خمسة أشهر من النشاط التشغيلي، ونتيجة اتباع نهج حصيل لإدارة الاحتياطيات، فإن الاستخدام المقترح لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في عام 2025 يقتصر على تغطية العجز في تكاليف الدعم غير المباشرة البالغ 17 مليون دولار أمريكي.

استخدام الجزء غير المخصص من الصندوق العام

186- المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للجزء غير المخصص من الصندوق العام هو دخل الاستثمار من أرصدة البرنامج النقدية، ودخل النقد الأجنبي من معاملات الخزائنة، والتي تودع في الصندوق العام وفقاً للمادة 11-3 من النظام المالي.

الجدول رابعاً-8: توقعات الجزء غير المخصص من الصندوق العام (مليون دولار أمريكي)		
414.0		الرصيد المتوقع في 1 يناير/كانون ثاني 2025
155.0		الإيرادات المتوقعة
	(2.4)	مبالغ تمت الموافقة عليها من قبل - إدارة الخزائنة
	(152.4)	الاستخدامات المقترحة
	(75.0)	- تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة
	(20.0)	- الالتزامات تجاه الموظفين
	(7.0)	- صندوق التأمين الصحي الذاتي
	(20.0)	- نموذج جمع الأموال من الأفراد
	(30.4)	- المبادرات المؤسسية الحاسمة
414.2		الرصيد المتوقع في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025
150.0		الرصيد الحصيل

187- وكما تمت الموافقة عليه في خطة الإدارة للفترة 2022-2024، سيتم الحفاظ على التخصيص السنوي البالغ 2.35 مليون دولار أمريكي من أجل إدارة الخزائنة. وسيضمن هذا التخصيص الإدارة المثلى للموارد المالية للبرنامج ويعزز رصد المخاطر المالية.

188- وفي ضوء الرصيد المتوقع السليم، تقترح الإدارة تخصيص 152.4 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام. وسيتم استخدام هذا المبلغ بحصافة وبطريقة استراتيجية للاستثمار في مستقبل البرنامج، وتعزيز احتياطيات البرنامج وتلبية الالتزامات التعاقدية تجاه الموظفين في الوقت الذي يعاير فيه البرنامج ميزانيته نزولاً.

⁴⁴ في يونيو/حزيران 2024.

⁴⁵ "تحديث بشأن استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.2/2015/5-C/1).

حساب الاستجابة العاجلة

189- يُقترح تخصيص 75 مليون دولار أمريكي لتجديد حساب الاستجابة العاجلة. ويشكل حساب الاستجابة العاجلة ضرورة لا غنى عنها لقدرة البرنامج على مواصلة إنقاذ الأرواح؛ وبالتالي فإن ضمان استدامة الحساب يعد بالغ الأهمية. وقد تم تحديد هدف سنوي لتمويل حساب الاستجابة العاجلة، ويتم تحقيقه أساساً من خلال المساهمات الطوعية من الجهات المانحة وسداد سلف حساب الاستجابة العاجلة من المساهمات المقدمة إلى الخطط الاستراتيجية القطرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يواصل البرنامج الدعوة إلى أن تقدم الجهات المانحة مساهمات إلى حساب الاستجابة العاجلة. ويمكن أيضاً تحقيق الهدف من خلال تخصيص المساهمات المتعددة الأطراف والتحويلات من احتياطات البرنامج وأرصدة الصناديق حسبما توافق عليه السلطات المفوضة أو المجلس. وترد في الجدول رابعاً-9 تحركات الحساب، بما في ذلك التحويلات الموافقة عليها إلى حساب الاستجابة العاجلة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام.

الجدول رابعاً-9: تحركات حساب الاستجابة العاجلة، 2015-31 يوليو/تموز 2024 (مليون دولار أمريكي)										
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	يوليو/تموز 2024
مساهمات حساب الاستجابة العاجلة الموجهة	50.2	33.9	33.2	29.6	22.6	24.7	64.0	101.1	107.5	30.8
الصناديق المتجددة	95.3	125.2	114.5	68.3	150.0	82.5	70.4	220.4	131.6	49.3
أموال البرنامج	57.1	13.7	28.7	67.1	23.1	77.5	53.8	180.0	155.8	52.2
المساهمات المتعددة الأطراف	-	13.7	13.7	23.1	23.1	25.0	30.6	50.0		
حساب تسوية دعم البرامج والإدارة والجزء غير المخصص من الصندوق العام	50.0	-	15.0	44.0	-	52.5	-	130.0	150.0	50.0
أخرى*	7.1	-	-	-	-		23.2		5.8	2.2
إجمالي الإيرادات	202.6	172.8	176.4	165.0	195.7	184.7	188.2	501.5	394.9	132.3
المخصصات	164.2	215.2	154.2	144.2	161.0	188.5	220.0	385.2	433.5	90.8

* أخرى = أرصدة الصناديق وتقلبات أسعار الصرف الأجنبي من المساهمات في الخطط الاستراتيجية القطرية وغيرها من أنشطة البرنامج المتلقية للأموال؛ والفائدة المستحقة على أموال الجهات المانحة التي يديرها البرنامج من خلال الصناديق الاستثمارية للمساهمات الثنائية؛ والأموال الأخرى التي حددتها ووافقت عليها الجهات المانحة المعنية و/أو سلطات الإدارة و/أو المجلس؛ والفائض من الحساب الخاص للتأمين الذاتي في عام 2021.

190- وارتفعت الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن أزمة الأغذية والتغذية العالمية ارتفاعاً هائلاً. ومحركات الأزمة متعددة الأوجه، وتتراوح من النزاع وتغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي. وتفاقت هذه العوامل بانخفاض المساهمات، مما أثر على تجديد وتدوير حساب الاستجابة العاجلة، مما أسفر عن انخفاض توافر أموال حساب الاستجابة العاجلة. ونظراً لهذا التوافر المقيد، أُعطيت الأولوية لطلبات السلف من حساب الاستجابة العاجلة واستكمالها بسلف من الآليات الأخرى للتمويل بالسلف، مثل الإقراض الداخلي للمشروعات، مع استخدام حساب الاستجابة العاجلة كملاذ أخير. ومع ذلك، نظراً للتصعيد المستمر لحالات الطوارئ في السودان ومنطقة الشرق الأوسط، من المتوقع أن يظل الطلب على حساب الاستجابة العاجلة مرتفعاً.

191- وكجزء من خطة الإدارة للفترة 2024-2026، وافق المجلس على تحويل 50 مليون دولار أمريكي إلى حساب الاستجابة العاجلة؛ وكان ضخ الأموال هذا الذي جاء في الوقت المناسب في بداية عام 2024 أساسياً في تمكين البرنامج من الاستجابة بسرعة للنزاعات في اليمن وتشاد والسودان. وفي عام 2025، تقترح الإدارة تحويل 75 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام إلى حساب الاستجابة العاجلة. وسيعمل هذا التحويل المقترح على تحسين توافر الأموال في الربع الأول من عام 2025 بينما يواصل البرنامج العمل مع الجهات المانحة بشأن تجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة.

الالتزامات تجاه الموظفين

- 192- يُقترح تخصيص 20 مليون دولار أمريكي من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتمويل التكاليف الاستثنائية الإضافية المتعلقة بإدارة التخفيضات في عدد الموظفين الدوليين من الفئة الفنية وموظفي الخدمات العامة في المقر.
- 193- وتؤثر معايير ميزانية البرنامج لمستويات تمويل أقل على الموظفين العاملين بموجب جميع أنواع العقود وعلى جميع مستويات المنظمة. وعندما بدأت المعايير في عام 2024، أدار البرنامج تقليص الحجم المرتبط بذلك من خلال فرض وقف على التوظيف في المقر العالمي، وعرض حزمة لإنهاء الخدمة متفق عليها على الموظفين العاملين بعقود محددة المدة، وتوفير تدابير خاصة للموظفين الوطنيين في الميدان الذين تأثرت عقودهم، وإدارة الوظائف من خلال إلغاء وظائف وانتداب الموظفين، مع تصنيف الموظفين الذين لم يتم تكليفهم بالعمل في وظيفة جديدة على أنهم "غير مكلفين". وتحقق تخفيض 431 وظيفة بعقود محددة المدة في خطة استخدام ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2024 إلى حد كبير من خلال إلغاء الوظائف الشاغرة أو استخدام مصادر تمويل بديلة. وتم توجيه هذه الإجراءات عن طريق مواءمة خطط التوظيف مع الموارد المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى ضمان استمرار القدرة والدعم للعمليات الحاسمة.
- 194- وجرت تغطية تكاليف خفض القوة العاملة في عام 2024 ولا تزال تُغطى من خلال مجموعة متنوعة من مصادر التمويل. فبالنسبة للموظفين المحليين في العمليات القطرية، من المتوقع أن تُغطى تكاليف التخفيضات الأخرى إلى حد كبير من ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية، والمستحقات، والمبادرة المؤسسية الحاسمة لصندوق تعويضات انتهاء الخدمة، وشبكة الأمان الخاصة بالمكاتب القطرية. وبالنسبة للموظفين المحليين في المكاتب الإقليمية والمكاتب العالمية، فإن تكاليف التخفيضات سُعطى من المستحقات. أما بالنسبة للموظفين الدوليين، بغض النظر عن موقعهم، وموظفي فئة الخدمات العامة في المقر والمكاتب العالمية، فإن تكاليف التخفيضات الأخرى يمكن تغطيتها جزئياً من المستحقات وتكاليف الوظائف المعيارية (انظر الفقرة 172)، ولكن من المرجح أن تتجاوز التكاليف المحتملة المستحقات المتاحة والمستوى الذي يمكن استيعابه بشكل معقول من خلال تكاليف الوظائف المعيارية.
- 195- وعندما تؤخذ جميع مصادر التمويل في الاعتبار، فإن صافي التخفيض المقرر في عدد الموظفين العاملين بموجب عقود محددة المدة للأنشطة التي يديرها المقر العالمي يبلغ 62 مكافئ بدوام كامل فقط في عام 2025. ومع ذلك، فإن هذا الرقم الصافي يعكس بأقل من قيمته العدد المطلق وتنوع ملفات تعريف الوظائف المعنية ودرجات الوظائف المتأثرة. وعند تحليل هذا التخفيض بحسب الشعبة والدرجة، يقفز إجمالي التخفيض في الوظائف بمكافئ بدوام كامل إلى 205. وتشتمل أوجه عدم اليقين الأخرى المتعلقة بعدد الموظفين المتأثرين على تقلص أو توسع العمليات القطرية، وقرارات إعادة الهيكلة الناشئة عن استعراض المقر والمكاتب الإقليمية، وفورات التكاليف الإضافية اللازمة لتحقيق ميزانية لدعم البرامج والإدارة تساوي دخل تكاليف الدعم غير المباشرة في عام 2026.
- 196- وسيتم تحديد التكاليف الفعلية للتخفيضات من خلال عدد الموظفين المتأثرين والإجراءات المتخذة. وعند التخطيط لحالة استثنائية لا يتم فيها في المتوسط طيلة العام تكليف 155 موظفاً فنياً دولياً بتولي وظائف فإن التكاليف المقدره للاحتفاظ بهؤلاء الموظفين لمدة 12 شهراً تتجاوز التقدير المستخدم في حساب تكاليف الوظائف المعيارية. ويضمن خيار الاحتفاظ بالموظفين على جدول المرتبات أثناء فترة عدم تكليفهم وجود قوة عاملة ماهرة وذات خبرة جاهزة للانتشار في المستقبل. ومع ذلك، سيتم النظر أيضاً في التدابير اللازمة لتكثيف القوة العاملة مع المشهد التمويلي المستقبلي والتي تؤدي إلى خفض عدد الموظفين. ومن شأن هذه الإجراءات أن تقلل المدة وبالتالي تكاليف الاحتفاظ بالموظفين غير المكلفين، ولكنها ستستلزم سداد مدفوعات لمرة واحدة لإنهاء خدمة الموظفين.

صندوق التأمين الصحي الذاتي

197- يُقترح تخصيص 7 ملايين دولار أمريكي صندوق التأمين الصحي الذاتي لتوفير مخصصات لمرة واحدة من الجزء غير المخصص من الصندوق العام لتوسيع التأمين الصحي الذاتي في البرنامج. والتأمين الذاتي هو بديل فعال من حيث التكاليف لشراء التأمين التجاري التقليدي. وفي استعراض أجري في عام 2023 لنظم التأمين الصحي في منظومة الأمم المتحدة،⁴⁶ لاحظت وحدة التفتيش المشتركة أن نظم التأمين الذاتي عادة ما تكون أرخص وأكثر كفاءة من نظم التأمين التجاري الموجهة نحو الربح. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالتأمين الذاتي في القسم 5-2.

نموذج جمع الأموال من الأفراد

198- يُقترح تخصيص مبلغ 20 مليون دولار أمريكي لنموذج جمع الأموال من الأفراد في عام 2025. وسيتم تخصيص التمويل أساساً للإعلانات وإنتاج المحتوى من العمليات القطرية للبرنامج لاستخدامها على المستوى العالمي، مع تخصيص جزء لدعم التكنولوجيات اللازمة لتوسيع البنية التحتية لجمع الأموال على المستوى العالمي.

199- ويشكل الاستثمار في جمع الأموال من الأفراد ضرورة استراتيجية رئيسية لجهود البرنامج الرامية إلى تنويع قاعدة الجهات المانحة بشكل كبير وزيادة مستوى التمويل المرن. وقد نمت الإيرادات التي تحققت من نموذج البرنامج الفريد لجمع الأموال من الأفراد، والذي يعتمد أساساً على المنصات الرقمية، بمقدار سبعة أضعاف، من 16 مليون دولار أمريكي في عام 2019 إلى 107 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وبحلول نهاية عام 2024، ستولد تبرعات الأفراد أكثر من 460 مليون دولار أمريكي من الإيرادات التراكمية، من استثمار بموجب مبادرة مؤسسية حاسمة بقيمة 52 مليون دولار أمريكي وقرض بقيمة 24 مليون دولار أمريكي،⁴⁷ مما يثبت النجاح الواسع النطاق في المرحلة الأولية.

200- وانتقالاً إلى مرحلة أكثر طموحاً، من الممكن أن يؤدي جمع الأموال من الأفراد إلى جمع 1.3 مليار دولار أمريكي للبرنامج في السنوات الست المقبلة. وسيصبح ذلك مصدراً رئيسياً لتمويل المنظمة. ونظراً لأن حوالي 30 في المائة من الأموال من الأفراد مرنة، فإن هذا التدفق يمكن أن يولد 400 مليون دولار أمريكي من الأموال المرنة خلال الفترة من عام 2025 إلى عام 2030.

201- وسيطلب الوصول إلى هذا المستوى المحتمل من التمويل استثماراً إجمالياً قدره 100 مليون دولار أمريكي على مدى ست سنوات. وسيولد المبلغ المطلوب في عام 2025 وقدره 20 مليون دولار أمريكي باعتباره الشريحة الأولى من هذا الاستثمار المتعدد السنوات دخلاً إجمالياً قدره 138 مليون دولار أمريكي في السنة الأولى، وسيولد أكثر من مليار دولار أمريكي في الفترة 2026-2030 مع استمرار الاستثمارات. وسيعمل هذا الاستثمار على بناء قاعدة داعمة أقوى مما يؤدي إلى تدفق دخل قوي ومستدام للسنوات المقبلة.

المبادرات المؤسسية الحاسمة

202- يُقترح تخصيص 30.4 مليون دولار أمريكي لتمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة. وتتواءم المبادرات المؤسسية الحاسمة تماماً مع الأولويات المؤسسية للبرنامج وهي مصممة لتؤدي إلى مكاسب مستدامة في الكفاءة أو الفعالية بعد إنجازها. وينطوي إعداد مقترحات المبادرات المؤسسية الحاسمة على التعاون بين المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لضمان أن تلبى النتائج المقررة احتياجات العمليات الميدانية للبرنامج.

203- ومن المقرر تنفيذ تسع مبادرات مؤسسية حاسمة في عام 2025 - خمس منها مستمرة من عام 2024 وأربع جديدة. وتقترح الإدارة تخصيص 30.4 مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع 88.4 مليون دولار أمريكي في عام 2024. وسيمول هذا المبلغ المبادرات المؤسسية الحاسمة طوال مدتها، وليس في عام 2025 فقط، مما سيوفر تمويلًا موثوقًا لسنوات متعددة لضمان إنجازها. وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذه المبادرات المؤسسية الحاسمة، التي تتألف من التمويل الجديد المطلوب والأموال الموافق عليها من قبل، 57.8 مليون دولار أمريكي للفترة 2025-2027، منها 47.4 مليون دولار أمريكي للاستخدام في عام 2025.

⁴⁶ وحدة التفتيش المشتركة. 2023. استعراض نوعية نظم التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2023/9).

⁴⁷ تم حتى الآن سحب وإنفاق قرض بقيمة 19 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي القرض 24 مليون دولار أمريكي للعام 2024.

204- وعند تقييم مقترحات المبادرات المؤسسية الحاسمة، نظر البرنامج في السمات الموضحة في أولويات الإدارة المؤسسية وقام بتجميع المبادرات المؤسسية الحاسمة في خمس مجالات مواضيعية: المساواة والامتثال، والشراكات وجمع الأموال، والعاملون، والتكنولوجيا الرقمية، والابتكار، والكفاءة. ويوضح الجدول رابعا-10 الميزانية المتعددة السنوات وطلب التمويل الصافي البالغ 30.4 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يدعم 13 في المائة من هذا المبلغ السنة الأخيرة من تنفيذ مبادرتين جاريتين من المبادرات المؤسسية الحاسمة، بينما سيتم استخدام النسبة المتبقية البالغة 87 في المائة لتنفيذ أربع مبادرات مؤسسية حاسمة جديدة متعددة السنوات. وسيتم تنفيذ المبادرات المؤسسية الحاسمة الثلاثة الجارية المتبقية - الملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير، والاستثمار في العاملين في البرنامج، وتحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية - باستخدام التمويل الموافق عليه من قبل.

205- ويتم وصف كل مبادرة مؤسسية حاسمة بإيجاز في الفقرات التالية. ويرد المزيد من التفاصيل عن إنجازاتها وأنشطتها وميزانياتها المقترحة وخطط تنفيذها ومؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بها في الملحق الثالث. ويتضمن تقرير الأداء السنوي للبرنامج لعام 2023 الإنجازات واستخدام ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة الجاري تنفيذها في عام 2023.

الجدول رابعا-10: لمحة عامة عن ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة (مليون دولار أمريكي)				
اسم المجال المواضيعي/ المبادرة المؤسسية الحاسمة	المدة	التمويل		
		طلب جديد	موافق عليه من قبل	إجمالي الميزانية
المساواة والامتثال		8.1	23.7	31.8
الرصد وإدارة الهوية وإمكانية التتبع	2025-2024	3.0	23.7	26.7
تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	2026-2025	5.1	-	5.1
الشراكات وجمع الأموال		5.1	7.9	13.0
الملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير	2025-2024	-	7.9	7.9
تموضع البرنامج لإطلاق عنان التمويل المتنوع	2027-2025	5.1	-	5.1
العاملون		5.1	79.3	84.4
الاستثمار في العاملين في البرنامج	2025-2022	-	79.3	79.3
واجب الرعاية والشمول	2026-2025	5.1	-	5.1
التكنولوجيا الرقمية		11.0	-	11.0
التكامل الرقمي والتحديث	2026-2025	11.0	-	11.0
الابتكار والكفاءة		1.1	33.3	34.4
تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية	2025-2024	-	21.0	21.0
خارطة طريق الكفاءة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	2025-2023	1.1	12.3	13.4
المجموع		30.4	144.3	174.6

الرصد وإدارة الهوية وإمكانية التتبع - السنة الثانية من سنتين

206- تمت الموافقة بموجب خطة الإدارة للفترة 2024-2026 على تخصيص 23.7 مليون دولار أمريكي للمبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن الرصد وإدارة الهوية وإمكانية التتبع المستمرة لمدة سنتين. والهدف من المبادرة المؤسسية الحاسمة هو تناول بشكل شامل المشاكل المتكررة التي أثرت في تقارير الرقابة وضمان قدرة البرنامج على تقديم المساعدة دون انقطاع للأشخاص المحتاجين، بشفافية وبطريقة خاضعة للمساءلة وفعاليتها وكفاءتها وفي جميع البيئات الإنسانية.

- 207- وفي عام 2025، من المقرر تخصيص ميزانية قدرها 10.4 مليون دولار أمريكي، تمت الموافقة بالفعل على 7.4 مليون دولار أمريكي منها. وتؤدي المكاتب الإقليمية دورا رئيسيا في دعم نشر إطار الضمان العالمي بشكل مباشر على مستوى المكاتب القطرية، ولكنها تواجه تخفيضات في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وبالتالي فإن زيادة تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة بمقدار 3 ملايين دولار أمريكي ستضمن أن يكون لدى المكاتب الإقليمية القدرة على دعم نشر الإطار.
- 208- وفي عام 2025، ستركز المبادرة المؤسسية الحاسمة على توسيع نطاق رصد العمليات والنتائج عن بُعد؛ ومواصلة نشر معايير ونظم التعقيبات المجتمعية؛ ومواصلة نشر معايير إدارة الهوية والرقمنة والتسوية العالمية للمساعدات الغذائية العينية؛ والاستثمار في تكنولوجيا المسح الضوئي؛ وتصميم نظام "التتبع والتعقب".
- 209- ومن خلال هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة، يتم تعزيز التكامل والتعاون على نطاق واسع بين الوظائف ومع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، مما يؤدي إلى بناء فهم "على نطاق المنظمة بأكملها" للضمان وبالتالي دعم المكاتب القطرية في ضمان حصول الأشخاص المناسبين على المساعدة التي يحتاجون إليها، بأمان وبالكامل وبدون تدخل.

تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – السنة الأولى من سنتين

- 210- يقوم البرنامج بإعداد كشوفه المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام منذ عام 2008. وفي العاميين الماضيين، وضع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونشر ستة معايير جديدة يتعين على البرنامج تنفيذها عندما تدخل حيز التنفيذ في عامي 2025 و2026. ومن المتوقع أن يكون للمعيار 43 بشأن الإيجارات والمعيار 47 بشأن الإيرادات آثار كبيرة للغاية على الكشوف المالية للبرنامج. وسيطلب تنفيذ هذه المعايير مشاركة عدة وظائف لضمان تنقيح السياسات والنماذج المحاسبية، وتمكين الموظفين من تطبيق إجراءات تشغيلية جديدة، ووجود نظم معلومات يمكن أن تدعم متطلبات المحاسبة والإبلاغ.
- 211- وفي عام 2025، سينصب التركيز على المعيار 43 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الإيجارات). وبعد تحديد الإجراءات التي تدرج ضمن نطاق المعيار، سيتعين جمع مجموعة جديدة من البيانات من الاتفاقات. وسيتم تقييم واختيار نظم جمع هذه البيانات وتنفيذ تغييرات النظم للامتثال لمتطلبات المعيار. وسيتم تحديث السياسات المحاسبية وإصدارها. وسيتم تقديم التدريب على السياسات والعمليات ذات الصلة إلى الوظائف ذات الصلة على المستوى العالمي. وسيتم تحديث جميع الأدلة والإجراءات والتوجيهات الداخلية لتعكس التغييرات المطلوبة للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيتم استحداث وتطبيق القيود المحاسبية لإعادة بيان الأرصدة الافتتاحية والمعاملات في الفترة الحالية والأرصدة الختامية لعام 2025.
- 212- وخلال العام الثاني من هذه المبادرة، سيتم استعراض جميع اتفاقات الجهات المانحة وعقود تقديم الخدمات واتفاقات الشركاء المتعاونين لتحديد المعايير لقياس وإثبات الإيرادات والمصروفات في اتفاقات البرنامج بموجب المعيارين 47 و48 الجديدين من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيتم تصنيف الاتفاقات لإرشاد معالجتها المحاسبية اللاحقة.

الملاءمة للغرض في المستقبل في مشهد تمويلي متغير – السنة الثانية من سنتين

- 213- يهدف البرنامج من خلال هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة إلى تعزيز تعاونه مع الشركاء لضمان التكامل وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة. ومن خلال تبني أساليب عمل جديدة، تسعى المبادرة المؤسسية الحاسمة إلى تحسين تسيير الأعمال للشراكات والابتكار باستخدام أدوات مبسطة لإدارة الشركاء والمساهمات من البداية إلى النهاية، وتنمية قدرات الموظفين وإمكاناتهم، بما في ذلك في مجال التمويل المبتكر.
- 214- وفي عام 2024، ركزت عملية الرقمنة وتنسيق إدارة الشركاء أساسا على استعراض مشهد النظم للشراكات والابتكار، وفحص الروابط بين النظم وعبرها، وتحديد الفجوات والفرص الحاسمة للأمتة، وضمان تحسين تنسيق النظم وتبسيطها بكفاءة. وجاء ذلك عقب مشاورات مكثفة مع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر العالمي. وهناك أداة جديدة قيد التصميم وسيتم نشرها في عام 2025، مصحوبة بالتدريب ذي الصلة.
- 215- وفي عام 2025، ستستفيد المبادرة المؤسسية الحاسمة من إنجازات عام 2024 وتعطي الأولوية لتجريب وتوثيق مشروعات التمويل المبتكر إلى جانب برامج ومواد التدريب ذات الصلة. كما سيتم إطلاق أدوات لإدارة الشركاء والمساهمات الشاملة. وسيتم تمويل الأنشطة في عام 2025 من المخصصات الموافق عليها من قبل.

تموضع البرنامج لإطلاق عنان التمويل المتنوع – السنة الأولى من ثلاث سنوات

216- إقراراً بالمخاطر المترتبة على اعتماده على عدد صغير من شركاء الموارد والاعتماد أساساً على النماذج التقليدية لجمع الأموال، يهدف البرنامج إلى تنويع تمويله مع حماية وزيادة شراكاته الحالية وسمعه كشريك مفضل. وستسمح المبادرة للبرنامج بالتطرق إلى تعبئة الموارد بطرق جديدة ومبتكرة مع الإقرار بأهمية الاتصالات الاستراتيجية والمستهدفة في دعم هذه العملية. وستركز الجهود على تمكين المكاتب القطرية من تنويع تمويلها عن طريق تقديم دعم مباشر لتخطيط متطلبات الشراكات، وتحديد الشراكات الجديدة والمختلفة، وتصميم الحلول والخيارات التي تتخطى الحواجز المؤسسية التي تحول دون عمل المكاتب القطرية مع شركاء متنوعين، وتوفير التدريب والتوجيه بشأن الانخراط في الشراكات المطلوبة، ونشر النتائج المترتبة على عمل البرنامج في شراكات من أجل تعزيز صورة المنظمة وسمعتها.

217- وسيعمل خبراء الاتصالات على دعم التواصل مع الشركاء الجدد من خلال تطوير منشورات قوية قائمة على الأدلة وذات صلة ومفيدة لجمهورهم المستهدف. وسيرتكز هذا العمل على الدعم لإدارة مخاطر السمعة عن طريق إجراء عملية العناية الواجبة على الشركاء والمؤثرين الجدد. ونتيجة لهذا التعاون القوي بين الإدارات، ستُقيم وتبني المكاتب القطرية علاقات مستدامة مع شركاء متنوعين، مما يقلل اعتماد البرنامج على كبار الجهات المانحة التقليدية.

الاستثمار في العاملين في البرنامج – السنة الرابعة من أربع سنوات (تم تمديدتها لمدة سنة واحدة)

218- خصص البرنامج منذ عام 2022 ما مجموعه 79.3 مليون دولار أمريكي للمبادرة المؤسسية الحاسمة بشأن الاستثمار في العاملين في البرنامج لدعم عملية طموحة لإدارة التغيير. ومن المتوقع أن يتم ترحيل ما يقرب من 8.8 مليون دولار أمريكي من هذا الإجمالي إلى عام 2025 لتمويل تمديد من دون تكلفة لمدة عام واحد لاستكمال الأنشطة التي تأخرت أو حدث تغيير قليل في تركيزها بما يتماشى مع التغيير التنظيمي العالمي الجاري وتعديلات الميزانية. وخلال عام التمديد هذا، سينصب التركيز على الجهود التي تقودها الأقاليم لدعم التميز في إدارة شؤون العاملين عن طريق تعزيز القدرة التنظيمية للبرنامج على إنشاء وتشغيل واستيعاب الأنشطة المؤسسية والمتعددة الوظائف التي تحقق الحصائل المتوقعة من كل إنجاز.

219- وترتكز الإنجازات الخمسة والأنشطة الموافق عليها للمبادرة المؤسسية الحاسمة جميعها على سياسة شؤون العاملين في البرنامج، والتي تمثل رؤية المنظمة لقوتها العاملة المستقبلية كفريق من الأفرقة المتنوعة والملتزمة والماهرة والعالية الأداء التي يتم اختيارها على أساس الجدارة وتعمل في بيئة عمل سليمة وشاملة، بما يتماشى مع قيم البرنامج.

واجب الرعاية والشمول – السنة الأولى من سنتين

220- تهدف هذه المبادرة إلى مواصلة التزام البرنامج بواجب الرعاية مع نهجه بشأن "البقاء والتنفيذ"، مما يضمن أن تظل المنظمة نشطة وفعالة في البيئات العالية المخاطر مع الحفاظ على معايير رفاه الموظفين والإدماج في مكان العمل والسلامة والأمن.

221- ويعزز هذا الاستثمار إدارة المخاطر الائتمانية عن طريق التركيز على موظفي البرنامج وتعزيز أوجه المساءلة ضمن إطار جديد. ومن خلال الاستثمار في الصحة والسلامة المهنيين والأمن المهني، يهدف البرنامج إلى تهيئة بيئة عمل أكثر أماناً وإنتاجية، مما سيوجه المنظمة في تحقيق مهمتها. وقد تم تصميم هذا النهج لتقليل الإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل، وتخفيف شدتها وأثرها، وبناء قوة عاملة سريعة التصرف ومرنة ونشطة.

222- وتهدف المبادرة المؤسسية الحاسمة إلى فحص جميع الجوانب المتعلقة بواجب رعاية الموظفين بغية تخفيف المخاطر التي قد تضر بالموظفين من خلال تهيئة بيئة عمل مرنة وأمنة وصحية. ومن خلال إدارة البنية التحتية والمرافق، يتمثل الهدف في توفير الأدوات والمهارات المناسبة للحد من الإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل وتخفيف أثرها. كما ستعمل المبادرة على تعزيز وظائف الأمن الميداني من خلال الرقمنة والابتكار من خلال إنشاء إطار رقمي يدمج جميع عمليات الامتثال الأمني، ووضع نهج قائم على المعلومات التنظيمية لإدارة المخاطر الأمنية، وتوحيد مركز المعرفة الأمنية في نقطة دخول فريدة توفر الوصول الرقمي إلى جميع المعلومات ذات الصلة بالأمن والعمليات ذات الصلة.

223- وسيعمل البرنامج على استعراض وتنقيح دليل الموارد البشرية بهدف دمج مفهوم واجب الرعاية في سياساته وأدلتته المتعلقة بالموارد البشرية، مع إدراج اعتبارات التنوع والإنصاف والشمول. كما ستركز المبادرة المؤسسية الحاسمة على تعزيز الحصول على الخدمات الصحية من خلال منصة للرفاه المؤسسي، وتسهيل وضع وتبني التكنولوجيا الشاملة، وضمان موازنة حلول تكنولوجيا المعلومات مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

224- ويبلغ إجمالي التمويل المقترح للمبادرة المؤسسية الحاسمة 5.1 مليون دولار أمريكي لعامي 2025 و2026.

التكامل الرقمي والتحديث – السنة الأولى من سنتين

225- يمثل الهدف الرئيسي من هذه المبادرة المؤسسية الحاسمة هو تحديث وتكامل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والرقمية في البرنامج من أجل تعزيز كفاءته التشغيلية ومواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية. وتشمل المبادرة المؤسسية الحاسمة مجموعة من مكونات تكنولوجيا المعلومات والمكونات الرقمية، بما في ذلك تخطيط الموارد المؤسسية ونظم البيانات ونظم كشف المرتبات والذكاء الاصطناعي. ويتمثل المكون الأكثر أهمية في المبادرة المؤسسية الحاسمة في تحديث نظام تخطيط الموارد المؤسسية، الذي يعد بالغ الأهمية لمنع المنصة الحالية من الوصول إلى نهاية عمرها الافتراضي في عام 2027. كما سيصمم البرنامج خارطة طريق لمعالجة المرتبات، والتي تتم حالياً من خلال ثلاثة نظم مختلفة.

226- وبعد الانتهاء من وضع استراتيجية الذكاء الاصطناعي في البرنامج، سيبدأ وضع ونشر منصة بيانات حديثة تتضمن قدرات الذكاء الاصطناعي الأساسية. ويشمل ذلك العمل مع المكاتب القطرية على تصميم وتقديم حالات استخدام الذكاء الاصطناعي للمبادرات الحاسمة في البرنامج، مع التركيز على توسيع نطاق العمليات وتحولها. وتهدف المبادرة أيضاً إلى تعزيز كفاءات موظفي البرنامج وشركائه المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع إطار كفاءة الإمام بالبيانات المؤسسية في البرنامج.

تحقيق المستوى الأمثل للعمليات المؤسسية – السنة الثانية من سنتين

227- تهدف هذه المبادرة إلى تحسين كفاءة وفعالية تسيير الأعمال من خلال إدماج وأتمتة وتبسيط العمليات التكنولوجية التي تستفيد من الكفاءات العالمية. كما ستعزز المبادرة المؤسسية الحاسمة أيضاً الضوابط وتحد المخاطر من خلال زيادة التوحيد القياسي، والأتمتة وتكامل العمليات المؤسسية.

228- وسيستمر العمل نحو تحقيق الإنجاز الرئيسي للمبادرة المؤسسية الحاسمة - تحسين المشتريات من البداية إلى النهاية - في عام 2025، مع التركيز على إكمال مشروع "التوريد الذكي" لتحقيق هدف تقليل المهام اليدوية من خلال أتمتة تدفق العمل، وتوفير رؤية للبيانات في الوقت الفعلي من خلال تحسين عمليات التوريد من البداية إلى النهاية. وعلى الرغم من الزيادة في قيمة وحجم وتعدد وظيفة المشتريات في البرنامج، كان الاستثمار في القدرات الرقمية لهذه الوظيفة قليلاً. وبسبب الطبيعة اليدوية للعمليات، أدى ذلك إلى زيادة أعباء العمل المتعلقة بالمعاملات، وانعدام كفاءة العمليات، وعدم الشفافية، وعدم كفاية رصد المعاملات. وسيكون حل المشتريات الجديد مستجيباً للاحتياجات الحالية وقابلاً للتطوير في المستقبل.

229- وسيتم تمويل ميزانية المبادرة المؤسسية الحاسمة في عام 2025 بالكامل من التمويل الموافق عليه من قبل.

خارطة طريق الكفاءة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – السنة الثالثة من ثلاث سنوات

230- تواصل مجموعة الأمم المتحدة لابتكارات الأعمال جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف الكفاءة الشاملة التي وضعها الأمين العام في عام 2017، وهي ملتزمة بتحقيق الوفورات السنوية البالغة 310 ملايين دولار أمريكي المطلوبة، من خلال مجموعة من المبادرات المشتركة بين الوكالات والمبادرات داخل الوكالة والمبادرات الثنائية.

231- وتلتزم الموافقة على تمديد المبادرة المؤسسية الحاسمة لعام واحد، مع تمويل إضافي قدره 1.1 مليون دولار أمريكي لتمكين الإدارة من دعم مبادرات الإصلاح التي يتبناها الأمين العام. وسيضمن الاستثمار المقترح أن يكون لدى البرنامج القدرة على الاستعداد والاستجابة لجهود الإصلاح المشتركة بين الوكالات - وتولي القيادة عند الاقتضاء - وتطوير وضعه ومساهماته المحتملة في ما يتصل بالإصلاح.

232- وفي عام 2025، ستركز المبادرة المؤسسية الحاسمة على الانتهاء من تحقيق إنجازين قائمين، من خلال تدخلات تشمل اعتماد مقر مشتركة، وتوسيع استراتيجية تسيير الأعمال والإبلاغ عنها، والمشاركة في إنشاء مكاتب خلفية مشتركة، وزيادة التوسع في الخدمات المشتركة العالمية التي يقدمها البرنامج. وسيحقق البرنامج المزيد من المكاسب في الكفاءة في عام 2025 وما بعده من خلال توفير وتوسيع نطاق خدمات الاستخدام المشترك للسيارات وتشارك الرحلات من خلال خدمات التنقل التي تقدمها الأمم المتحدة.

233- وستتم إضافة إنجاز جديد - وهو نموذج لتقديم الخدمات المشتركة - في عام 2025 لتوحيد وتنظيم وتبسيط الأنشطة عبر العمليات من خلال تقديم الخدمات الداخلية. وستوفر المبادرة المؤسسية الحاسمة الموارد اللازمة لتطوير نموذج لتقديم وتمويل الخدمات المشتركة.

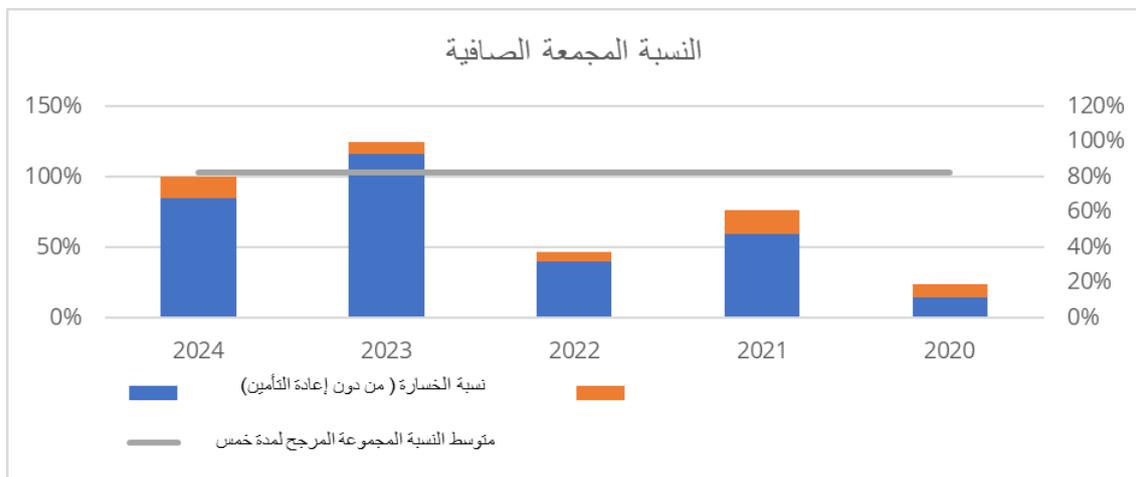
القسم الخامس: خطط التأمين

1-5 توسيع نطاق تغطية التأمين الذاتي ضد المخاطر التشغيلية

234- في عام 1993، وافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، وهي سلف المجلس التنفيذي، على تنفيذ ترتيب للتأمين الذاتي على الشحنات الدولية للبرنامج من أجل التصدي للتحديات المتعلقة بالحصول على تغطية تأمين مناسبة في السوق المفتوحة. وقد تم تكليف البرنامج بإنشاء ترتيب للتأمين الذاتي وتشغيله مع تطبيق مبادئ التأمين التجاري كما لو كان شركة تأمين خارجية. وتعرف هذه الخطة عموماً باسم "التأمين الاحتكاري"، وهو شكل من أشكال التأمين الذاتي حيث تكون شركة التأمين - شركة التأمين الاحتكارية - مملوكة بالكامل للمؤمن عليه. وتتقاضى شركة التأمين الاحتكارية قسطاً عن أنشطة البرنامج، وتعوض المنظمة عن الخسائر، وتسعى إلى استرداد الخسائر من أطراف ثالثة مسؤولة، وتعيد التأمين على فئة الخسائر الكارثية وغيرها من فئات الخسائر في سوق التأمين التجاري حيثما أمكن ذلك.

235- وتعتمد شركة التأمين الاحتكارية على وثيقة تأمين على الشحنات والمخزونات. وبموجب هذه الوثيقة، تحتفظ الأمانة بخسائر تصل إلى 750 000 دولار أمريكي لكل شحنة. أما الخسائر التي تزيد على هذا المبلغ فيعيد التأمين عليها خارجياً. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الأمانة بعدة وثائق تأمين أخرى للتخفيف من المخاطر التشغيلية. وتشمل هذه الوثائق وثيقة تأمين ضد الجرائم التجارية، ووثيقة تأمين ضد الأفعال الكيدية، ووثيقة تأمين ضد المسؤولية العامة عن المنتجات والتلوث، ووثيقة تأمين ضد الحوادث الشخصية، وتأمين الطيران، وتأمين الاستجابة للحوادث الكبيرة.

236- وواصلت شركة التأمين الاحتكارية منذ إنشائها خدمة البرنامج بشكل جيد. فهي تسدد المطالبات على الفور، مما يسمح للأمانة العامة باستبدال المخزون والتقليل إلى أدنى حد من تعطل العمليات. وفي عام 2023، دفعت شركة التأمين الاحتكارية 59 مليون دولار أمريكي للأمانة عن الخسائر المتكبدة، بما في ذلك 37 مليون دولار أمريكي تتعلق بخسائر الأغذية والشاحنات في السودان. وفي عام 2024، دفعت شركة التأمين الاحتكارية 17 مليون دولار أمريكي للأمانة وستدفع قريباً 48 مليون دولار أمريكي إضافية للمطالبات التي عولجت في الفصل الثالث من العام. وخلال السنوات الخمس الماضية، دفعت شركة التأمين الاحتكارية للأمانة 140 مليون دولار أمريكي عن الخسائر المتكبدة، وهو مبلغ كبير يؤكد أهمية دور شركة التأمين الاحتكارية في إدارة المخاطر وضمان استمرارية عمليات البرنامج. وخلال الفترة ذاتها، حافظت شركة التأمين الاحتكارية باستمرار على متوسط نسبة مجمعة⁴⁸ تبلغ 83 في المائة، مما يشير إلى وضع مالي سليم، وأعدت إلى الأمانة مبلغ 20 مليون دولار أمريكي من الأموال التي اعتبرت زائدة عن المبلغ المطلوب للحفاظ على رسملة شركة التأمين الاحتكارية بشكل كافٍ. واستخدمت الأمانة هذا المبلغ، وهو 20 مليون دولار أمريكي، لتجديد موارد حساب الاستجابة العاجلة.



⁴⁸ تقيس النسبة المجمعة المبلغ الإجمالي للمطالبات المدفوعة والمصروفات المتكبدة كنسبة مئوية من قسط التأمين، وتمثل مجموع نسبة الخسارة ونسبة المصروفات وتقدم صورة عامة عن أداء التأمين.

وتقيس نسبة الخسارة المبلغ الإجمالي للمطالبات المدفوعة (والمصروفات ذات الصلة) كنسبة مئوية من قسط التأمين، وتقيس نسبة المصروفات المبلغ الإجمالي لمصروفات الاكتتاب والمصروفات الإدارية المتكبدة كنسبة مئوية من قسط التأمين.

تقييم كفاية رأس المال

- 237- على غرار شركات التأمين التجارية، تجري شركة التأمين الاحتكارية تقييماً للملاءة المالية لتحديد رأس المال اللازم للوفاء بالتزاماتها التجارية. وتمتلك شركة التأمين الاحتكارية الخبرة والموارد الداخلية اللازمة لإجراء هذا التقييم، كما تستفيد من الخبرة الخارجية لفريق من وسطاء التأمين يضم شركات WTW و Marsh و AON و Howden لاستعراض التقييم ومؤشرات الأداء الأخرى والتحقق من صحتها.
- 238- واستناداً إلى أحدث تقييم للملاءة المالية، تحتاج شركة التأمين الاحتكارية إلى 72 مليون دولار أمريكي في الأجل القصير للحفاظ على كفاية رأس المال. ويزيد هذا المستوى المقدر لرأس المال بنسبة 13 في المئة عن الحد الحالي لرأس المال البالغ 62 مليون دولار أمريكي. ويبلغ رصيد صندوق شركة التأمين الاحتكارية حالياً 76 مليون دولار أمريكي، ولكن هذا المبلغ سينخفض بشكل كبير عندما تسد المطالبات المستحقة في نهاية الفصل الثالث من عام 2024. ويعود سبب الزيادة في مستوى رأس المال بشكل أساسي إلى الزيادة المفاجئة في الاحتياجات بسبب الأحداث الجارية مثل النزاع في السودان، وزيادة الخسائر الناتجة عن العجز في الإنتاج، وخاصة السلع المقدمة عينياً التي لا يمكن استردادها من المورد، وشروط إعادة التأمين المقيدة التي تؤدي إلى تحمل شركة التأمين الاحتكارية مزيداً من الخسائر.
- 239- وفي عام 2023، أبلغت الأمانة المجلس⁴⁹ بالحاجة المحتملة إلى أموال إضافية لمواجهة الخسائر الكارثية المتوقعة من النزاع في السودان. ومع ذلك، أدت ثقة الأمانة في استراتيجياتها القوية لإدارة المخاطر إلى استنتاج عدم الحاجة إلى تمويل إضافي. وبدلاً من ذلك، تلتزم الأمانة بتحسين منع الخسائر، ونقل المخاطر إلى أطراف ثالثة، وتوسيع التغطية في إطار ترتيبات إعادة التأمين الشامل لضمان توفير التمويل الكافي.
- 240- وفي عام 2017، وافق المجلس التنفيذي على تعديلين على الخطة⁵⁰ استجابة للتغيرات في المشهد التشغيلي للبرنامج. أولاً، تم توسيع نطاق التغطية بموجب هذه الخطة حتى المرحلة التي يقوم فيها البرنامج بتسليم السلع إلى المستفيدين أو الشركاء المتعاونين أو الحكومات. وثانياً، تم تضمين الخسائر التي لا يغطيها التأمين التجاري عادة في تغطية شركة التأمين الاحتكارية. ومع هذين التغييرين، واصلت خطة التأمين الذاتي خدمة البرنامج بشكل جيد عن طريق التقليل إلى أدنى حد من انقطاع الأنشطة من خلال التسوية السريعة للمطالبات،⁵¹ وتحقيق وفورات في التكاليف من خلال تغطية واسعة ومرنة، وتعزيز منع الخسائر وإدارة المخاطر بشكل شامل في البرنامج.
- 241- وفي عام 2022، قامت الأمانة بتحديث استراتيجية التأمين الخاصة بها⁵² لمواءمتها مع البيئة التشغيلية للبرنامج. وتهدف الاستراتيجية إلى حماية موظفي البرنامج وموارده من المخاطر الكامنة في بيئته التشغيلية، وتقديم الدعم المباشر لتحقيق الأهداف البرمجية، وتحقيق استخدام أفضل للموارد المتاحة من خلال منع الخسائر وغيرها من الاستراتيجيات. وشركة التأمين الاحتكارية موجودة في صميم الاستراتيجية، مما يسمح للأمانة بالحفاظ على التوازن الأمثل بين الاحتفاظ بالمخاطر (المخاطر التي تحتفظ بها الأمانة داخلياً) ونقل المخاطر (المخاطر المشتركة مع شركات التأمين التجارية).
- 242- وتسعى الأمانة إلى تعزيز تغطية شركة التأمين الاحتكارية للاستجابة بفعالية لبيانات المخاطر الحالية والناشئة. وتعزز الأمانة أن تدرج رسمياً بعض المخاطر التي لا تغطيها حالياً شركة التأمين الاحتكارية أو تغطيها بشكل جزئي فقط. وتشمل هذه المخاطر مخاطر التحويلات القائمة على النقد، والمخاطر المالية الأخرى، والمخاطر المتعلقة بالملكيات، والمخاطر الناشئة والتي يصعب التأمين عليها.
- 243- المخاطر المالية: في الفترة من 2017 إلى 2023، زادت النفقات التشغيلية للبرنامج من 5.9 مليار دولار أمريكي إلى 10 مليار دولار أمريكي، وعلى الرغم من أن التوقعات لعامي 2024 و 2025 تنبئ بانخفاض، فإن ارتفاع الاحتياجات واستجابة مجتمع المانحين لا يشيران إلى العودة إلى مستويات 2017. وبالمثل، فإن المساعدات التي يقدمها البرنامج من خلال

⁴⁹ البرنامج. 2023. استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2023/6-J/1).

⁵⁰ خطة البرنامج للإدارة (2018-2020). (WFP/EB. 2/2017/5-A/1Rev. 1).

⁵¹ قد تستغرق مطالبات التأمين التجاري في بعض الأحيان سنوات لتسويتها، وغالباً ما يتم حل المطالبات الكبيرة جداً من خلال التقاضي.

⁵² توجيه نائب المدير التنفيذي (DED2022/004). (WFP Insurance Strategy). (استراتيجية برنامج الأغذية العالمي بشأن التأمين).

التحويلات القائمة على النقد مستمرة في النمو، حيث تشكل التحويلات القائمة على النقد حاليا 36 في المائة من إجمالي مساعدات البرنامج. وفي عام 2023، وزع البرنامج 2.9 مليار دولار أمريكي في شكل تحويلات قائمة على النقد إلى 57.4 مليون شخص في 76 بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، أدت زيادة الإنفاق المالي من النفقات التشغيلية للبرنامج والاستخدام المتزايد لطريقة التحويلات القائمة على النقد من أجل تقديم المساعدة إلى زيادة المخاطر المالية التي يواجهها البرنامج بشكل كبير.

244- وعلى الرغم من أن المخاطر المالية التي يواجهها البرنامج مغطاة ببوليصة تأمين تجاري،⁵³ فإن هذه البوليصة تنطوي على مبالغ قابلة للخصم كبيرة. ويتم حاليا الاحتفاظ بالخسائر التي لا تتجاوز المبالغ القابلة للخصم المطبقة في الميزانية العمومية، حيث يتم شطبها في النهاية. وتتوقع الأمانة أن تقوم شركات التأمين بزيادة القيود المفروضة على المبالغ القابلة للخصم والتغطية بما يتماشى مع ممارسات السوق وشروطها، وجزئيا مع تحسن بيانات الاكتتاب في البرنامج.⁵⁴ ومن المرجح أن تظل الخسائر الفردية دون المبالغ القابلة للخصم، ولكن يمكن أن تكون مبالغها التراكمية كبيرة، مما يجعل هذه الخسائر مثالية لتغطية شركة التأمين الاحتكارية. وفي أحدث تقييم ائتماني للمخاطر المالية، تتوقع الأمانة خسارة سنوية محتملة تتراوح بين 1.83 مليون دولار أمريكي و33.3 مليون دولار أمريكي، منها خسارة محتملة تتراوح بين 1.3 مليون و28.30 مليون دولار أمريكي من المتوقع أن يحتفظ بها البرنامج على أساس حدود المبالغ القابلة للخصم الحالية لبوالص التأمين ضد الجرائم التجارية. وإذا كانت هذه الخسائر غير مؤمن عليها، سيتعين على البرنامج شطبها.

245- *الخسائر المتعلقة بالامتلاكات*: زادت حافطة امتلاكات البرنامج بشكل كبير على مدى السنوات، إذ وصلت قيمتها التقديرية إلى 776 مليون دولار أمريكي في عام 2023. وباستثناء المركبات، كان استخدام البرنامج للتأمين على الممتلكات مجزأ إلى حد كبير، إذ تقرر المكاتب القطرية الفردية ما إذا كانت ستؤمن على ممتلكاتها أم لا. إن فوائد التكلفة المترتبة على توحيد جميع أوجه التأمين المتعلقة بالامتلاكات في إطار بوليصة عالمية واحدة تعتبر كبيرة. ونظرا للبيئة الصعبة التي يقع فيها الكثير من ممتلكات البرنامج، فمن المرجح أن تقوم شركات التأمين التجارية بتقييد شروط التغطية، مثل فرض مبالغ قابلة للخصم كبيرة و/أو استبعاد مناطق معينة. إن احتفاظ شركة التأمين الاحتكارية بالمخاطر بشكل جزئي سيمنح الأمانة المرونة والنفوذ في المفاوضات مع شركات التأمين التجارية، ويقلل التكلفة الإجمالية للمخاطر التي يتحملها البرنامج ويضمن تغطية أي مخاطر مستبعدة من تغطية التأمين التجاري بشكل مناسب.

246- *المخاطر الناشئة والتي يصعب التأمين ضدها*: قد تؤدي البيانات التشغيلية المتقلبة في البرنامج إلى قيام شركات التأمين التجارية باستبعاد أو تقديم أقساط أعلى للمخاطر التي يتم تغطيتها عادة. فعلى سبيل المثال، تم استبعاد تغطية التأمين على الطيران في السودان في بداية الأزمة في أبريل/نيسان 2023، وتم استبعاد تغطية التأمين ضد الأفعال الكيدية في أوكرانيا عند بداية النزاع في عام 2022 وتم توفيرها لاحقا بتكلفة عالية، وأما تغطية مخاطر الحرب بالنسبة للبضائع والسفن المشاركة في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فكان الحصول عليها صعبا ومكلفا للغاية.

247- وحتى عندما يكون من الممكن تغطية المخاطر الناشئة والتي يصعب التأمين ضدها تجاريا، فغالبا ما تستغرق عملية سريان التأمين وقتا طويلا وقد لا تمكن البرنامج من الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ. إن تضمين تغطية المخاطر الناشئة والتي يصعب التأمين ضدها في إطار شركة التأمين الاحتكارية سيعزز قدرة الأمانة على الاستجابة بسرعة للتحديات الناشئة وحماية موظفي البرنامج وأصوله.

248- وتبقى التحسينات المقترحة متمشية مع الأهداف الاستراتيجية لشركة التأمين الاحتكارية المتمثلة في إدارة الاحتفاظ بالمخاطر، والحفاظ على الملاءة المالية الكافية ومتطلبات رأس المال، ودعم قيم البرنامج والامتثال لإطار الحوكمة المؤسسية. وستقوم الأمانة العامة بشكل مستمر بتقييم تكاليف وفوائد أي أنشطة توسعية من أجل الحفاظ على التوازن الأمثل بين الاحتفاظ بالمخاطر من خلال شركة التأمين الاحتكارية وبين الاحتفاظ بها من خلال التأمين الخارجي. وحيثما يكون التأمين الخارجي متاحا وفعالاً من حيث التكلفة، فسيتم التأمين ضد المخاطر خارجيا. وفي ما يتعلق بالمخاطر التي تم الاحتفاظ بها ضمن شركة التأمين

⁵³ تأمين شامل ضد الجرائم التجارية.

⁵⁴ تتراوح مستويات المدفوعات الخاصة بالتأمين التجاري بالنسبة إلى المنظمات ذات النفقات المالية المماثلة للبرنامج عادة بين 500 000 دولار أمريكي و1 مليون دولار أمريكي.

الاحتكارية، ستستخدم الأمانة عدة أدوات لضمان عدم تجاوز الخسائر لكفاية رأس المال المحددة. وستشمل التدابير اللازمة الحفاظ على قاعدة رأس مالة قوية ما يلي:

- ◀ الاستخدام الاستراتيجي لمجموع إعادة التأمين التي تغطي عدة مجالات أعمال للحد من الخسائر المحتفظ بها ونقل المخاطر الأكثر تقلبا إلى شركات إعادة التأمين الخارجية؛
- ◀ واختيار دقيق للمخاطر التي سيتم الاحتفاظ بها ضمن شركة التأمين الاحتكارية - جميع المخاطر المقترحة لإضافتها إلى شركة التأمين الاحتكارية هي مخاطر "قصيرة الأمد"، أي المخاطر حين يكون الوقت بين وقوع حدث مؤدٍ إلى خسارة والتسوية النهائية للمطالبة قصيرا نسبيا، مما يسمح بتوقع مالي أكثر دقة؛
- ◀ واختبار منتظم للقدرة على تحمل الإجهاد من خلال النماذج الاكتوارية لأثر أحداث مؤدية إلى خسائر كبيرة على سلامة الوضع المالي لشركة التأمين الاحتكارية؛
- ◀ واستخدام فائض رأس المال علاوة على أهداف الرسملة الداخلية لتخفيف آثار الأحداث الخارجية المؤدية إلى خسائر؛
- ◀ ومواصلة منع الخسائر إلى حد كبير من خلال العمل مع الأفرقة التشغيلية ذات الصلة بشأن مبادرات لتقليل الخسائر ذات الآثار السلبية على شركة التأمين الاحتكارية إلى أدنى حد.

249- إن توسيع نطاق تغطية شركة التأمين الاحتكارية ليشمل المخاطر المذكورة أعلاه له فوائد كثيرة بالنسبة إلى الأمانة. وتشمل هذه الفوائد توفير المرونة اللازمة للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ المفاجئة؛ والقدرة على تصميم تغطية تأمين تناسب المخاطر التي يصعب التأمين ضدها أو المخاطر الناشئة؛ والقدرة على تخفيف آثار أسواق التأمين الصعبة عندما ترتفع الأسعار وتكون شروط التغطية مقيدة؛ والتسوية الفورية للخسائر، مما يسمح باستمرار الأنشطة البرمجية بأقل قدر ممكن من الانقطاع؛ ودعم السيطرة على الخسائر وتطوير إدارة المخاطر بشكل شامل في البرنامج. وكثيرا ما يُطلب من الأمانة الاستجابة لحالات الطوارئ في أوضاع مضطربة، وغالبا في غضون مهلة قصيرة. وتعتبر سلامة وأمن الموظفين والموارد دائما أولوية قصوى أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ. وضمانا للسلامة والأمن، نفذت الأمانة نظاما قويا لتقييم المخاطر الأمنية وإدارتها يتسق مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ويسمح بالنشر الآمن للموظفين والموارد. كما أن ترتيب التأمين يمكن الأمانة من الاستجابة بفعالية لأية مخاطر متبقية.

2-5 توسيع نطاق التأمين الصحي الذاتي

250- يقر سجل المخاطر المؤسسية في البرنامج بواجب العناية الائتماني للمنظمة تجاه الموظفين والتزامها بدعم صحة الموظفين وسلامتهم من أجل التخفيف من المخاطر المالية والمخاطر المتعلقة بالسمعة واستمرارية الأعمال الناشئة عن احتمال وقوع حوادث ذات صلة بالصحة والتغيب لفترات طويلة، وانخفاض مشاركة الموظفين. ومن الأدوات التي تمكن البرنامج من تعزيز الرفاه الجسدي والنفسي الاجتماعي لقوته العاملة، توفير تغطية التأمين الصحي الشامل. ويحصل الموظفون العاملون والمتقاعدون وأفراد أسرهم المؤهلون على الحماية الصحية من خلال إحدى خطط التأمين الطبي الأربع، وتوفر كل منها مزايا محددة لفئات محددة من الموظفين.

251- وحاليا، تم التعاقد على ثلاث خطط تأمين طبي⁵⁵ (تمثل حوالي 85 في المائة من جميع تكاليف التأمين الصحي المؤسسي) مع وكلاء شركات تأمين تجارية، في حين أن الخطة الرابعة⁵⁶ (تمثل حوالي 15 في المائة من التكاليف) مؤمنة ذاتيا. واستنادا إلى التجربة الناجحة في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال خطة شركة تأمين ذاتي احتكارية والامتثال للنموذج الموحد الذي تتبعه

⁵⁵ BMIP/MMBP (خطة التأمين الطبي الأساسية/خطة الاستحقاقات الطبية الرئيسية)، تنطبقان على موظفي الخدمات العامة في المقر الرئيسي أو في المكاتب العالمية للبرنامج، والموظفين الفنيين الدوليين في جميع أنحاء العالم الذين لديهم عقود محددة المدة أو مستمرة أو غير محددة، والموظفين الفنيين الوطنيين في المكتب العالمي للبرنامج؛ و MICS (خطة تغطية التأمين الطبي) المطبقة على الموظفين الفنيين الوطنيين وموظفي الخدمات العامة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ و MCS/MCNS (خطة التغطية الطبية للموظفين الزائدين عن العدد/العاملين غير الموظفين)، المطبقة على الموظفين لفترات قصيرة، والاستشاريين، والمتدربين، والمتطوعين في البرنامج أينما كانوا، والمشاركين في اتفاقات الخدمة الخاصة في المقر الرئيسي.

⁵⁶ MIDD (خطة التأمين الطبي في حالات الوفاة والإعاقة)، تنطبق على أصحاب عقود الخدمة والمشاركين في اتفاقات الخدمة الخاصة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.

جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الحجم المماثل،⁵⁷ يعزز البرنامج اعتماد إطار للتأمين الذاتي في تخفيف المخاطر الصحية للموظفين كوسيلة لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والادخار على الأمد الطويل.

252- وعلى الرغم أن الخطط التجارية توفر إمكانية التنبؤ المالي على الأمد القصير عن طريق الحد من تعرض البرنامج للأقساط المنصوص عليها طوال مدة العقد، فإنها تنطوي على تكاليف أعلى ناجمة عن دمج هامش ربح وكيل شركة التأمين التجارية ورسوم الاحتفاظ بالمخاطر في الأقساط (أقساط متزايدة حالياً بنسبة 4.6 في المائة أي 2.1 مليون دولار في 2023). ولا تمتد القدرة على التنبؤ المالي إلى الأمد الطويل إذ يجب إعادة التفاوض على معدلات الأقساط عند كل تجديد للعقد، وهي تميل إلى الزيادة بشكل مطرد وفقاً لاتجاهات تضخم التكاليف الطبية. ويجب على شركات التأمين التجاري، لكي يستمر عملها، أن تتجنب الخسائر الممتدة على المدى الطويل من خلال ضمان أن تتجاوز أقساط التأمين باستمرار التكاليف. ولا يمكن تحقيق هذه الاستدامة ما لم تكن الأقساط التي تتقاضاها شركات التأمين التجاري متناسبة مع التكلفة الفعلية للنفقات الطبية المتكبدة: وبالتالي، فإن أقساط التأمين التجاري لن تكون على المدى الطويل بأي حال من الأحوال أقل تكلفة من التأمين الذاتي.

253- وتميل المصروفات الطبية للأعداد الكبيرة من الأفراد إجمالاً إلى اتباع اتجاه مستقر نسبياً ويمكن التنبؤ به. ونظراً لانخفاض درجة تقلب المخاطر، يمكن لشركات التأمين أن تتوقع التكاليف الطبية المستقبلية بدرجة معقولة من الدقة، ويمكنها تحديد معدلات أقساط التأمين التي تقلل من احتمال الخسارة وتزيد من احتمال الربح إلى أقصى حد. وعلى المدى الطويل، يمكن القول إن إشراك شركة تأمين تجارية في التأمين على الخطط الصحية لا يحقق مزايا ذات قيمة ملموسة للبرنامج.⁵⁸

254- وبموجب ترتيبات التأمين الذاتي، يتحمل البرنامج المخاطر المالية لدفع النفقات الطبية التي يتكبدها المشاركون في الترتيبات من دون الاستعانة بأي جهة ائتمان خارجية. ومن خلال إزالة هامش الربح الخاص بالمقاول التجاري وقيود الائتمان مثل الاستثناءات لمخاطر معينة، توفر خطط التأمين الذاتي مرونة أكبر في تحديد التكاليف والمزايا، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة ووفورات بمرور الوقت.

255- وسيبته عقد التأمين التجاري الحالي في ديسمبر/كانون الأول 2025. ونظراً للتضخم العالمي المرتفع في التكاليف الطبية الذي لوحظ في السنوات الأخيرة،⁵⁹ فمن المتوقع أن يستلزم تجديد خطط التأمين التجاري الثلاث حتى عام 2026 زيادة لا مفر منها في أقساط التأمين بما لا يقل عن 35 في المائة، من المبلغ الحالي وقدره 60 مليون دولار أمريكي سنوياً إلى مبلغ متوقع قدره 82 مليون دولار أمريكي سنوياً (79 مليون دولار أمريكي لتغطية التكاليف بالإضافة إلى 3 ملايين دولار أمريكي كهامش ربح لشركة التأمين). وترتبط الزيادة المتوقعة أيضاً بالحجم الكبير للمطالبات المدفوعة عبر مجموعة خطط التأمين الطبي للبرنامج، ولا سيما الخطة الطبية المطبقة على موظفي البرنامج بعقد قصيرة الأمد.

256- وبدلاً من تجديد ترتيب التأمين التجاري، سيعتمد البرنامج اعتباراً من عام 2026 نهج التأمين الذاتي لجميع خطط الاستحقاقات الصحية الأربع. وفي ما يتعلق بإدارة الاستحقاقات وتسديد المطالبات، سيتم الاستمرار في الاستعانة بمصادر خارجية أي جهة إدارة تابعة لطرف ثالث خارجي بالتعاقد ذات خبرة في تقديم خدمات مثل معالجة المطالبات وترتيبات الفوترة المباشرة العالمية وحلول احتواء التكاليف.

⁵⁷ يشير تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن "استعراض نوعية نظم التأمين الصحي وفعاليتها وكفاءتها واستدامتها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2023/9) إلى ما يلي "تدرج نصف نظم التأمين الصحي للأمم المتحدة في النظم المؤمّنة ذاتياً أو نظم التأمين الحكر، وهي نظم تتكفل فيها المنظمات بجميع المخاطر المتصلة بتكاليف الرعاية الصحية التي عادة ما تكون أرخص وأكثر كفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تهدف النظم المؤمّنة ذاتياً إلى تحقيق الربح، وبالتالي، لا يتعين عليها توفير عائد مالي مقابل أداء نشاط التأمين، وهو ما يتعين على النظم المدارة خارجياً". (الفقرة 33). وبفقد أيضاً أنه "عادة ما تكون النظم المؤمّنة ذاتياً أكبر من الخطط التي يُستعان فيها بمصادر خارجية. وعادة ما تكون النظم المؤمّنة ذاتياً أكبر من حيث الحجم؛ إذ يشمل 11 من هذه النظم الثلاثة عشر أكثر من 10 000 من الأعضاء المشتركين في كل خطة، وأكثر من 25 000 عضو في 9 منها، ويرجع ذلك في معظمه إلى الحاجة إلى وجود كتلة حرجية كافية لإدارة المخاطر بصورة كافية" (الفقرة 35) ويشير إلى ما يلي "تميز الخطط المؤمن عليها تجارياً في العادة بأن حجمها أصغر. وباستثناء نظام تغطية التأمين الطبي لبرنامج الأغذية العالمي الذي يشمل أكثر من 40 000 عضو، ونظام التأمين الصحي الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة الذي يضم نحو 16 000 مستخدم، فإن نظم التأمين التجاري الكامل (...) تميل إلى أن تكون أصغر حجماً، ويبلغ متوسط عدد الأعضاء المشتركين فيها 6 353 عضواً". (الفقرة 37).

⁵⁸ في الأعوام 2020 و2021 و2022، دفع البرنامج أقساطاً أعلى لشركة التأمين التجارية المتعاقد معها مقارنة بما دفعته شركة التأمين في نهاية المطاف من نفقات طبية. وعلى الرغم من أن دفاتر عامي 2023 و2024 لم تغلق بعد، من المتوقع ألا تتجاوز النفقات الطبية المتكبدة في كلا العامين إجمالي الأقساط المدفوعة. لذلك، على مدى السنوات الخمس الماضية، لم يحقق البرنامج أي فائدة ذات قيمة ملموسة من التأمين التجاري.

⁵⁹ 2023. Willis Towers Watson. 2024 Global Medical Trends Survey (استقصاء الاتجاهات الطبية العالمية لعام 2024).

- 257- وسيتم تمويل خطة التأمين الصحي الذاتي من حساب خاص مخصص، "صندوق التأمين الصحي الذاتي"، الذي سيجمع أقساطا شهرية ويجدد في الوقت نفسه رأس المال العامل لجهة الإدارة التابعة لطرف ثالث خارجي بالتعاقد. وبما أنه من المرجح أن تتقلب التدفقات النقدية على الأمد القصير، فإن صندوق التأمين الصحي الذاتي سيضم هامشا يكفي لتغطية أي عجز عرضي يحدث بين إيرادات الأقساط الشهرية والمصروفات الشهرية. وينبغي أن يعادل هذا الهامش قيمة مطالبات شهر كامل على الأقل، والتي تقدر بمبلغ 7 ملايين دولار أمريكي.⁶⁰
- 258- وضمانا لحصول جهة الإدارة التابعة لطرف ثالث على سيولة كافية لتغطية جميع المطالبات فور ظهورها، سينشئ البرنامج صندوق رأس المال العامل لتستخدمه الجهة لدفع جميع الاستحقاقات التي يطالب بها المشاركون. وتتوقع الأمانة أن تكون متطلبات سيولة رأس المال العامل معادلة لمطالبات ثلاثة أشهر، مما يتطلب دفعة مقدمة لمرة واحدة بقيمة تبلغ 23 مليون دولار أمريكي إلى جهة الإدارة.
- 259- وسيستمر دفع أقساط التأمين جزئيا من جانب جهة العمل وجزئيا من جانب الموظفين، وفقا للوائح ذات الصلة والممارسات المتبعة على نطاق الأمم المتحدة. ولن تشمل الأقساط هامش ربح شركة التأمين التجاري، وبالتالي ستؤدي إلى أسعار معقولة وتنافسية أكثر. وسيكفل مجلس التأمين الصحي⁶¹ الرصد المنتظم للأداء المالي والملاءة المالية لخطط التأمين الصحي الذاتي، وسيفصل في الحاجة إلى تعديل الأقساط وفقا لاتجاهات التكلفة، وسيقدم توصيات بشأن المسائل المرتبطة بالكفاءة وفعالية التكلفة واستدامة الخطط على المدى الطويل.
- 260- وبالمقارنة مع تجديد عقد التأمين التجاري لمدة عامين بتكلفة أقساط إجمالية متوقعة قدرها 82 مليون دولار أمريكي سنويا، من المتوقع أن يحقق نهج التأمين الذاتي وفورات تصل إلى 3 ملايين دولار أمريكي سنويا في 95 في المائة من السيناريوهات المتوقعة.
- 261- ومن خلال دفع التكاليف الحقيقية للرعاية الصحية التي تتكبدها القوة العاملة، سيقال البرنامج من التدفقات النقدية الخارجة إلى أدنى حد وسيكون في موضع أفضل لتلبية احتياجات الرعاية الصحية الناشئة بقدر أكبر من المرونة والكفاءة. وسيعاد استثمار الموارد غير المنفقة في برامج الصحة الوقائية، أو مبادرات الرفاه أو توسيع نطاق تغطية الخطط، أو تغطية الزيادات المتوقعة في أقساط التأمين. وسيساعد هذا النهج في تقليل خطورة الحوادث المتعلقة بالصحة ويقلل احتمالية ارتفاع تكلفة المطالبات الطبية بمرور الوقت.
- 262- ووفقا لما ورد أعلاه، وتمشيا مع أفضل الممارسات التي لوحظت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن نظم التأمين الصحي (JIU/REP/2023/9)، يقترح البرنامج اعتماد ترتيب للتأمين الذاتي لجميع الخطط الطبية اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2026. ووفقا لما ورد أعلاه، يُقترح تخصيص 7 ملايين دولار أمريكي لمرة واحدة من الجزء غير المخصص من الصندوق العام - قبل نهاية عام 2025 - كرأس مال لصندوق التأمين الصحي الذاتي.

⁶⁰ قامت شركة Willis Towers Watson بعملية حساب تتمثل في أن المطالبات ستتراوح بين 78 و84 مليون دولار أمريكي لعام 2026، حيث يمثل 78 مليون دولار أمريكي المبلغ الأكثر احتمالا وإحصائيا و84 مليون دولار أمريكي هو السيناريو الأقل احتمالا والأكثر كارثية، والذي لديه احتمالي تقديري يبلغ 1 في المائة في 200 عام أو 5.0 في المائة من السيناريوهات المتوقعة.

⁶¹ انظر التذييل 18 من تعميم المديرية التنفيذية OED2024/007 للاطلاع على أحدث تشكيل لمجلس التأمين الصحي الذاتي.